الجمهورية التونسية

وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

التقييم المؤسساتي لوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي

USAID
من الشعب الأمريكي

يونيسف
لكل طفل

الفهرس

I. شكر و تقدير 7
II. مسرد المصطلحات 8
I. الملخص التنفيذي 14
1. السياق 14
2. المنهجية 14
3. نتائج البحث 15
4. التوصيات 17
4.1. السياسات والتشريع: 17
4.2. التكوين ودعم القدرات: 18
4.3. الوقاية والاستجابة: 18
4.4. دعم التنسيق المؤسساتي لحماية الطفولة: 19
I. المقدمة 20
1. سياق الدراسة 20
2. أهداف الدراسة 22
3. منهجية البحث 23
4. مقابلات مع المتدخلين الرئيسيين 24
5. مجموعات النقاش المركزة 25
5.1. مجموعات نقاش مركزة مع الأطفال 26
5.2. مجموعات نقاش مركزة مع الاولياء 27
5.3. مجموعات نقاش مركزة مع المعلمين 28
5.4. اخلاقيات البحث و حماية الطفل 28
6. تحليل البيانات 28
7. حدود المنهجية 29
II. فوائد ومخاطر الإنترنت : منظور يتمحور حول الطفل 29
1. يوفر استخدام الإنترنت، باعتدال، العديد من الفوائد التعليمية والاجتماعية و الاقتصادية 30
2. الفوائد التعليمية 30
2.1. تعزيز التعلم المرتبط الرسمي: 30
تحسين المهارات اللغوية: 30
تحسين المعرفة العامة والمهارات: 31
تحسين الفهم والانفتاح على ثقافات مختلفة: 31
2.2. الفوائد الاجتماعية: بناء العلاقات الاجتماعية والمحافظة عليها 31
3. الترفيه 32
3.1. الفوائد التجارية والمكاسب المالية 32
3.2. فوائد الصحة العقلية 33

4. يرتبط استخدام الإنترنت بمخاطر وأضرار جسدية وعقلية ونفسية جديدة ومتزايدة 33
4.1. الاستخدام المفرط 34
4.2. التنمر 35
4.3. القرصنة 36
4.4. التحرش الجنسي 36
4.5. الحسابات الوهمية والابتزاز 37
6.4. التهوين من العنف والتطرف على الإنترنت 39
7.4. مخاطر الصحة العقلية 39
III. الوقاية والتصدي للمخاطر والأضرار التي يتعرض لها الأطفال عبر الإنترنت 40
1. المقاربات الحالية للأطفال للحماية عبر الإنترنت 40
1.1. التدابير التي يتخذها الأطفال لحماية أنفسهم على الإنترنت 40
1.2. طلب المساعدة والمعرفة 41
1.3. تدابير الحماية الملائمة والمتباينة 41
2. الجهود والتدابير الحالية للوقاية والاستجابة 42
3. الثغرات القانونية والمؤسساتية في الوقاية و مواجهة العنف عبر الانترنت 44
3.1. الثغرات القانونية 45
2.3. الثغرات في المعارف والقدرات لدى الفاعلين الرئيسيين في مجال حماية الطفولة 47
3.3. نقص الدعم النفسي للأطفال 49
VI. التوصيات 50
1. التوصيات الخاصة بالبحوث والبيانات 50
2. التوصيات السياسية والتشريعية 51
2.1. ضمان التناسق بين الآليات والقوانين 51
2.2. التسريع في تنقيح مجلة حماية الطفل 52
2.3. وضع دليل إرشادات الصناعة لحماية الأطفال عبر الإنترنت 52
3. بناء القدرات وتعزيز الأنظمة 53
3.1. تدريب المربين والمعلمين 53
3.2. تدريب قضاة الأطفال والأسرة 54
3.3. تدريب محو الأمية الرقمية للموظفين العموميين 54
3.4. تدريب على التقارير الصحفية المسؤولة المرتكزة على حقوق الطفل بالنسبة للصحفيين 54
3.5. آليات الوقاية والاستجابة 55
3.6. إطلاق حملات توعية تستهدف الأطفال والأولياء 55
3.7. تحسين قدرة الأطفال على الصمود أمام المخاطر والأضرار على الإنترنت 57
3.8. تعزيز تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال 58

4. التوصيات المؤسساتية 58
4.1. ضمان التنسيق الحكومي بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت 58
4.2. دمج الحماية عبر الإنترنت في الآلية الرسمية لحماية الطفل 59
قائمة الملاحق 60

الملحق 1: مراجعة الأدبيات 60
I. مقدمة 62
1. المقاربة التحليلية 62
2. الحدود 62
II. الأطفال عبر الإنترنت في تونس 63
III. المخاطر والأضرار على الإنترنت: الاعتبارات الرئيسية 64
VI. إنهاء العنف ضد الأطفال مع حماية حقوقهم 68
1. هشاشة الأطفال أمام العنف على الإنترنت 68
2. حقوق الطفل 71
1.2. الحق في الحماية من الانتهاكات 71
2.3. الوصول إلى العدالة 72
2.4. حماية البيانات والخصوصية 73
V. الأطر الدولية 74
1. الاتفاقيات الدولية المطبقة في تونس 75
2. الأطر العالمية للسلامة على الإنترنت 77
2.1. استراتيجيات INSPIRE: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال 77
2.2. نموذج الاستجابة الوطنية 78
2.3. إرشادات عالمية للصناعة الرقمية 79

الملحق 2: الاطار القانوني والمؤسساتي 83
لمنظومة حماية الطفولة في الفضاء السبراني 83
I. الاطار القانوني لحماية الطفولة في الفضاء السبراني 84
1. الحرمة الجسدية و المعنوية في الدستور التونسي 84
لسنة 2022 84
2. العنف السبراني والجرائم الالكترونية في المجلة الجزائية 84
3. قانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 يتعلق بإصدار مجلة الاتصالات86
4. قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015
يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال 87
5. مرسوم عدد 115 لسنة 2001 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011
يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر 87

6. مرسوم عدد 611 لسنة 1102 مؤرخ في 2 نوفمبر 1102
يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا
مستقلة للاتصال السمعي والبصري 88
7. قانون أساسي عدد 85 لسنة 7102 مؤرخ في 11 أوت 7102
يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة 90
8. قانون أساسي عدد 16 لسنة 6102 مؤرخ في 3 أوت 6102
يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته 90
9. مجلة حماية الطفل 91
10. قانون أساسي عدد 36 لسنة 4002 مؤرخ في 72 جويلية 4002
يتعلق بحماية المعطيات الشخصية 91
11. مرسوم عدد 45 لسنة 2202 مؤرخ في 31 سبتمبر 2202
يتعلق بمكافحةالجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال 92
II. الإطار المؤسساتي لحماية الأطفال في الفضاء السبراني 93
1. المصالح الأمنية: شرطة وحرس وطني 93
1.2. الفرق المختصة في البحث في جرائم العنف
ضد المرأة –شرطة وحرس وطني 93
1.2. مصلحة وقاية الاحداث 95
1.3. فرقة مكافحة الاتجار بالأشخاص 95
1.4. الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بالحرس الوطني 95
1.5. فرقة مكافحة جرائم تكنولوجيا الاتصال 96
2. مندوب حماية الطفولة 96
3. السلط القضائية 96
3.1. قاضي الأسرة 96
2.3. النيابة العمومية 97
3.3. قاضي تحقيق الأطفال 97
4. الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية 97
5. الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 98
6. التنسيق مع المؤسسات التربوية 98
7. بوابة الإبلاغ عن الصور ومقاطع الفيديو الخاصة
بالاعتداء والاستغلال الجنسي IWF تونس 99

الملحق 3 : مؤشرات اختيار مواقع البحث 100
I. مؤشرات التنمية الجهوية 101
II. معدل النجاح في البكالوريا 101
III. معدل الانقطاع عن الدراسة 102

ا. شكر و تقدير

حـرر هـذا التقريـر حنـان كسـكاس وألكسـندر مارتـن ووسـام الهانـي (مـن فريـــق Resolve Consulting) وباتريـك بيرتـون (مركـز العدالـة ومنـع الجريمـة). وقـد تـم إجـراء الدراسـة بفضـل دعـم العديـد مـن المؤسسـات، بمـا فـي ذلـك وزارة الأسـرة والمـرأة والطفولـة وكبـار السـن (MFFES) التـي أشـرفت علـى هـذا البحـث ومكتـب اليونيسـف فـي تونـس.

يـود المؤلفـون بصفـة خاصـة أن يعربـوا عـن شـكرهم لأنطـوان دليـج، وشـادي الرابحي ورباب العيـاري (يونيسـف تونـس ، حمايـة الطفولـة)، والسـيد سـمير بـن مريم والسـيدة جميلـة بالطيـب والسـيد علـي بالهـادي والسـيد رامـي بـن صالـح والسـيد نجيـب تـوت مـن وزارة الأسـرة والمـرأة والطفولـة وكبـار السـن.

و يـود المؤلفـون كذلـك شـكر العديـد مـن المسـؤولين وممثلـي المجتمـع المدنـي وجميـع الاطـراف المعنيـة الذيـن شـاركوا فـي الدراسـة وقدمـوا بسـخاء مـن وقتهـم، بالإضافـة إلـى اللجنـة التوجيهيـة للمشـروع.

كذلـك، يديـن الفريـق بامتنـان كبيـر للأطفـال الذيـن قدمـوا مـن وقتهـم الكثيـر للتحـدث بصراحـة وصـدق أثنـاء المناقشـات الجماعية.

تم تمويل الدراسة من قبل مكتب اليونيسف في تونس.

II. مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
طفل الفصل الأول من اتفاقية حقوق الطفل (CRC), 1989 الفصل الثالث من مجلة حماية الطفل	أي إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق على الطفل حسب الفصل الثالث من مجلة حماية الطفل: المقصود بالطفل على معنى هذه المجلة، كل إنسان عمره أقل من ثمانية عشر عاما، ما لم يبلغ سن الرشد بمقتضى أحكام خاصة.
الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال الفصل 18 من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزاروت) ECPAT. المبادئ التوجيهية للمصطلحات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. تم اعتماده من قبل مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات في لوكسمبورغ، 28 جانفي 2016 انظر أيضًا: لجنة حقوق الطفل، إرشادات بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، CRC / C / 156، 10 سبتمبر 2019	يشمل الاعتداء الجنسي على الأطفال ما يلي: (أ) الانخراط في أنشطة جنسية مع طفل لم يبلغ، طبقًا للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني، السن القانونية للأنشطة الجنسية (لا ينطبق هذا على الأنشطة الجنسية بالتراضي بين القصر)، و (ب) الانخراط في أنشطة جنسية مع طفل حيث يتم استخدام الإكراه أو القوة أو التهديد؛ أو الإساءة ممن يكون في موضع الثقة أو السلطة أو التأثير على الطفل، بما في ذلك داخل الأسرة؛ أو الإساءة في حال يكون الطفل بشكل خاص في وضع ضعف، لا سيما بسبب إعاقة عقلية أو جسدية أو حالة من التبعية. يصبح الاعتداء الجنسي على الأطفال استغلالًا جنسيًا عندما يستفيد طرف ثانٍ مالياً، من خلال نشاط جنسي يشمل طفل. ويشمل الأعمال الضارة مثل الإغراء الجنسي والاستغلال الجنسي لطفل أو شاب في الدعارة، ويشمل، في اتفاقية مجلس أوروبا، الحالات التي يُعرض فيها على طفل أو شخص آخر المال أو الوعد به أو أي شكل آخر من أشكال المكافأة أو الدفع أو المقابل في مقابل انخراط الطفل في نشاط جنسي، حتى لو لم يتم الدفع / المكافأة. على الرغم من أن المصطلحات تستخدم في بعض الأحيان بشكل متبادل، فإن ما يميز مفهوم الاستغلال الجنسي للأطفال عن الاعتداء الجنسي على الأطفال هو المفهوم الأساسي للتبادل، المالي أو غير ذلك.

مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال لجنـة حقـوق الطفـل ، مبـادئ توجيهيـة بشـأن تنفيـذ البروتوكـول الاختيـاري لاتفاقيـة حقـوق الطفـل بشـأن بيـع الأطفـال وبغـاء الأطفـال واسـتغلال الأطفـال فـي المـواد الإباحيـة ، CRC / C / 156 10 ، سـبتمبر 2019 ، الفقـرة 60	مـادة الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال يشـملها الفصـل 2 مـن البروتوكـول الاختيـاري لاتفاقيـة حقـوق الطفل بشـأن بيـع الأطفال وبغـاء الأطفـال واسـتغلال الأطفـال فـي المـواد الإباحيـة علـى أنهـا «مـواد إباحيـة للأطفـال» ، وتُعـرَّف علـى أنهـا أي تصويـر ، بـأي وسـيلة كانـت ، لطفـل يشـارك فـي أعمـال حقيقيـة. أو محـاكاة أنشـطة جنسـية صريحـة أو أي تصويـر للأجـزاء الجنسـية للطفـل لأغـراض جنسـية بالأسـاس (الفصـل 2 (ج)). توصـي لجنـة حقـوق الطفـل الـدول الأطـراف ، تماشـياً مـع التطـورات الأخيـرة، بتجنـب مصطلـح «التصويـر الاباحـي للأطفـال » قـدر الإمـكان واسـتخدام مصطلحـات أخـرى مثـل «اسـتخدام الأطفـال فـي العـروض والمـواد الإباحيـة» ، مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال«و»مـواد الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال».
التنمر الإلكتروني مقتبـس مـن Park، M. S.-A، Golden، K. J.، Vizcaino-Vic-kers، S.، Jidong، D.، & amp؛ راج ، س. (2021). القيـم والمواقـف الاجتماعيـة والثقافيـة وعوامـل الخطـر المرتبطـة بالتنمـر الإلكترونـي للمراهقيـن فـي شـرق آسـيا: مراجعـة منهجيـة. علـم النفـس السـيبراني: مجلـة البحـوث النفسـية الاجتماعيـة فـي الفضـاء السـيبراني ، 15 (1) ، الفصـل 5	نمـط متعمـد مـن السـلوك المـؤذي والـذي يتضمـن عـادةً عناصـر مـن عـدم تـوازن القـوة ، يحـدث مـن خـلال اسـتخدام أجهـزة الكمبيوتـر والهواتـف المحمولـة والأجهـزة الرقميـة الأخـرى. قـد يتداخـل التنمـر الإلكترونـي مـع التنمـر فـي وضـع عـدم الاتصـال.

التعليم الرقمي مقتبس من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، «حماية الطفل في التعليم الرقمي: ملاحظة فنية»، اليونيسف ، نيويورك ، يناير 2023 ؛ مقتبس من (Day، E. (2021). حوكمة البيانات لتعلم الأطفال في المدارس الحكومية في المملكة المتحدة. لجنة العقود المستقبلية الرقمية ، مؤسسة Rights5.	أي عملية تدريس أو تعلم تتضمن استخدام التكنولوجيا الرقمية ، بما في ذلك التنسيقات عبر الإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت ، باستخدام المناهج البعيدة أو الشخصية أو الهجينة.
تكنولوجيا التعليم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، «حماية الطفل في التعليم الرقمي: مذكرة فنية» ، اليونيسف ، نيويورك ، جانفي 2023 ؛ مقتبس من Day، E. (2021). حوكمة البيانات لتعلم الأطفال في مدارس المملكة المتحدة الحكومية. لجنة العقود المستقبلية الرقمية ، مؤسسة Rights5.	تشير تكنولوجيا التعليم (EdTech) إلى ممارسة استخدام التكنولوجيا لدعم التدريس والإدارة اليومية الفعالة للمؤسسات التعليمية. وهي تشمل الأجهزة (مثل الأجهزة اللوحية (ta-blettes) أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو الأجهزة الرقمية الأخرى) والموارد الرقمية (مثل المنصات والمحتوى) والبرامج والخدمات التي تسهل التدريس وتفي باحتياجات محددة وتسهل التشغيل اليومي للمؤسسات التعليمية.
القرصنة شبكة التعلم عن العنف ضد المرأة (2013). العنف ضد المرأة المرتبط بالتكنولوجيا.	استخدام التكنولوجيا «للحصول على وصول غير قانوني أو غير مصرح به إلى الأنظمة أو الموارد بغرض الحصول على معلومات شخصية، أو تغيير المعلومات أو تعديلها ، أو التشهير و تشويه السمعة ، أو العنف». 1
خط المساعدة	تقدم خطوط المساعدة المشورة والمساعدة السرية للمتصلين ، وغالبًا ما تعمل كنقاط إحالة لمقدمي الخدمة الآخرين.

الخط الســـاخن	آليـة مخصصـة للإبـلاغ عبـر الإنترنـت عـن مـواد الإنترنـت المشـتبه فـي كونهـا غيـر قانونيـة، بمـا فـي ذلـك مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال. يمكّـن الخـط السـاخن العمـوم مـن الإبـلاغ دون الكشـف عـن هويتهـم عـن المـواد عبـر الإنترنـت التـي يشـتبه فـي أنهـا قـد تكـون غيـر قانونيـة. يختلـف الخـط السـاخن عـن خـط المسـاعدة (انظـر أعـلاه).
الاعتـداء الجنسـي علـى أسـاس الصـورة (بتيسـير مـن التكنولوجيـا) مقتبـس مـن Radford، Lor-raine، et al.، إجـراءات لوضـع حـد لإسـاءة معاملـة الأطفـال واسـتغلالهم: مراجعـة للأدلـة ، قسـم حمايـة الطفـل باليونيسـيف ، قسـم البرامـج ، نيويـورك ، ديسـمبر 2022	إبتـكار و / أو توزيـع و / أو التهديـد بنشـر صـور جنسـية خاصـة بـدون موافقـة. يمكـن اسـتخدام الاعتـداء الجنسـي المسـتند إلـى الصـور لوصـف مجموعـة مـن الجرائـم القائمـة علـى غيـر التوافق و التـي تنطـوي علـى إنشـاء ونشـر صـور جنسـية خاصـة، بمـا فـي ذلـك المـواد الإباحيـة الانتقاميـة ، والتزييـف ، وإنتـاج الوسـائط المزيفـة ، والوميـض الإلكترونـي. ويشـمل أيضًـا التحـرش الجنسـي المسـتند إلـى الصـور ، والـذي يشـير إلـى المشـاركة غيـر المرغـوب فيهـا للصـور الجنسـية.
المضايقـات والتحـرش الجنسـي عبـر الإنترنـت (N. Henry and A. Powell (2018 العنـف الجنسـي الـذي تسـهله التكنولوجيـا: مراجعـة أدبيـة للبحـوث التجريبيـة. الصدمـة والعنـف &amp؛ إسـاءة ، المجلـد. 19 ، رقـم 2 ، ص 195 - 208	الاتصـال المتكـرر بشـخص آخـر أو إزعاجـه أو تهديـده أو إخافتـه ، سـواء مـن قبـل فـرد أو مجموعـة. يشـمل التحـرش الجنسـي عبـر الإنترنـت الاهتمـام الجنسـي غيـر المرغـوب فيـه والإكـراه الجنسـي.
الاستدراج (أو الاستمالة) عبر الإنترنت لطفل لأغراض جنسية مـن اليونيسـف ، 2020. العمـل علـى إنهـاء الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال واسـتغلالهم: مراجعـة للأدلـة ، اليونيسـف ، نيويـورك	اقتـراح متعمـد ، مـن خـلال تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات ، مـن شـخص بالـغ لمقابلـة طفـل لـم يبلـغ السـن القانونـي لممارسـة الأنشـطة الجنسـية ، بغـرض الانخـراط فـي أنشـطة جنسـية أو إنتـاج مـواد اعتـداء جنسـي علـى الأطفـال.

بيانـــــات شخصيـــــة منظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة ، «حمايـة الطفـل فـي التعليـم الرقمـي: مذكـرة فنيـة ، اليونيسـف ، نيويـورك ، جانفـي 2023 ؛ مقتبـس مـن (Day، E. (2021. حوكمـة البيانـات لتعلـم الأطفـال فـي المـدارس الحكوميـة فـي المملكـة المتحـدة. لجنـة DigitalFutures ، مؤسسـة 5Rights.	أي معلومـات تتعلـق بالطفـل تسـمح بتحديـد هويتـه مباشـرة مـن تلـك المعلومـات أو بشـكل غيـر مباشـر عنـد دمـج المعلومات مـع معلومـات أخـرى.1.
الوقايـــــــة منظمـة الصحـة العالميـة ، التقريـر العالمـي عـن العنـف والصحـة ، منظمـة الصحـة العالميـة ، جنيـف ، 2002.	يتبـع تعريـف منظمـة الصحـة العالميـة لـ «الوقايـة الأوليـة»: وقـف الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال واسـتغلالهم قبـل حدوثـه
العـــــنف الجنســـــي لوريـن، رادفـورد وآخـرون ، الإجـراء لإنهـاء إسـاءة معاملـة الأطفـال واسـتغلالهم: مراجعـة للأدلـة ، قسـم حمايـة الطفـل باليونيسـيف ، قسـم البرامـج ، نيويـورك ، ديسـمبر 2020	مصطلـح شـامل يسـتخدم هنـا للإشـارة إلـى جميـع أشـكال الإيذاء الجنسـي للنسـاء البالغـات والأطفـال - الاعتـداء والاسـتغلال الجنسـي للأطفـال ، والاغتصـاب والاعتـداءات الجنسـية الأخـرى ، والتحـرش الجنسـي ، والإسـاءة فـي المـواد الإباحيـة ، والبغـاء والاتجـار ، وتشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة. أي فعـل جنسـي ، أو محاولـة الحصـول علـى فعـل جنسـي ، أو تعليقـات أو عـروض جنسـية غيـر مرغـوب فيهـا ، أو أفعـال للإتجـار ، أو موجهـة بطريقـة أخـرى إلـى النشـاط الجنسـي لشـخص باسـتخدام الإكـراه ، مـن قبـل أي شـخص ، بصـرف النظـر عـن علاقتهـم بالضحيـة ، فـي أي مـكان ، بمـا فـي ذلـك علـى سـبيل المثـال لا الحصـر المنـزل والعمـل. 4

صناعة التكنولوجيا الاتحاد الدولي للاتصالات. إرشادات الصناعة بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت ، 2020	يغطي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التكنولوجيا مجموعة واسعة من الأعمال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) مقدمو خدمة الإنترنت (sPSI) ، بما في ذلك من خلال خدمات النطاق العريض للخطوط الأرضية الثابتة أو خدمات البيانات الخلوية لمشغلي شبكات الهاتف المحمول: على الرغم من أن هذا يعكس بشكل عام الخدمات المقدمة على أساس طويل الأجل للعملاء المشتركين ، يمكن أيضًا توسيع هذا ليشمل الشركات التي توفر نقاط اتصال WI-FI عامة مجانية أو مدفوعة الاجر (ب) شبكات التواصل الاجتماعي / منصات الرسائل ومنصات الألعاب عبر الإنترنت. (ج) الشركات المصنعة للأجهزة والبرامج ، مثل مزودي الأجهزة المحمولة بما في ذلك الهواتف المحمولة ووحدات التحكم في الألعاب والأجهزة المنزلية القائمة على المساعدة الصوتية وإنترنت الأشياء والألعاب الذكية المتصلة بالإنترنت للأطفال. (د) الشركات التي تقدم الوسائط الرقمية (منشئو المحتوى ، وتوفر الوصول إلى المحتوى أو تستضيفه). (هـ) الشركات التي تقدم خدمات البث ، بما في ذلك البث المباشر. (و) الشركات التي تقدم خدمات تخزين الملفات الرقمية ، ومقدمي الخدمات المستندة إلى السحابة (duolc secivres gnitupmoc).
العنف ضد الأطفال الفصل 19 من اتفاقية حقوق الطفل 1989	جميع أشكال العنف الجسدي أو العقلي ، والإصابة وسوء المعاملة ، والإهمال أو المعاملة بإهمال ، وسوء المعاملة أو الاستغلال ، بما في ذلك العنف العاطفي والاعتداء الجنسي.

I. الملخص التنفيذي

1. السياق

ما فتئت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد أهميتها في معظم جوانب الحياة اليومية للاطفال. حيث تتيح البيئة الرقمية للأطفال العديد من المنافع سواء في المجال التربوي او في المجال الاجتماعي كما تمنح فرصا جديدة لإعمال حقوق الطفل. لكنها في المقابل قد تشكل أيضا مصدر للمخاطر على انتهاك تلك الحقوق وقد تتسبب في حدوث اضرار قد يصعب تلافيها خاصة حين تتجاوز العالم الافتراضي لتنتقل للواقع المادي.

وعيا بهذه المخاطر، شرعت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بالشراكة مع مكتب اليونيسف بتونس في اعداد دراسة تقييمية لقدرات مختلف المؤسسات والقطاعات بشأن وقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي.

سيتم الاعتماد على نتائج هذه الدراسة والتوصيات المنبثقة عنها في بلورة خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لمكافحة العنف الرقمي ضد الأطفال تهدف أساسا الى تعزيز قدرات مختلف القطاعات المتدخلة في التوقي من مخاطر الاعتداءات والجرائم المرتكبة ضد الأطفال بالفضاء الرقمي والحد منها.

تهدف الدراسة الى تقديم إجابات للأسئلة التالية:

- فيما تتمثل تجارب الأطفال ومعارفهم وقدراتهم فيما يتعلق بحماية حقوقهم في الفضاء الرقمي؟
- ما مدى تنصيص التشريعات على حماية الأطفال ضد كل اشكال العنف وتوفير الامن لهم في الفضاء الرقمي؟
- ما مدى دمج حماية حقوق الطفل في الفضاء الرقمي في السياسات الوطنية؟
- ما مدى وعي جميع الأطراف المتدخلة الحكومية وغير الحكومية بأدوارها ومسؤولياتها لمنع العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال والاستجابة له؟
- ما هي التدابير الهيكلية والتنظيمية وآليات التنسيق الموجودة لضمان استجابة متناسقة بين القطاعات لمنع العنف على الإنترنت ضد الأطفال في تونس؟
- ما هي العوائق الموجودة التي تحول دون الوقاية من العنف المسلط على الطفل على الانترنت والاستجابة له وكيف يمكن معالجتها

2. المنهجية

تم تأطير الدراسة وتحليل نتائجها استئناسا بالتعليق العام للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل رقم 25 بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية ، بالإضافة إلى نموذج «We Protect Model National Res-ponse» (MNR) واستراتيجيات INSPIRE لإنهاء العنف ضد الأطفال.

عملت الدراسة على جرد النصوص القانونية الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادقة عليها تونس وتحليلها من اجل التعرف على مختلف الحالات الشائعة للعنف الرقمي المسلط على الأطفال وطرق معالجتها والاستجابة لها وتحديد الثغرات الموجودة وتقييم حاجيات مختلف المتدخلين وقدراتهم، عمل فريق الدراسة على تجميع معطيات كيفية من خلال تنظيم استشارات اتخذت اشكالا مختلفة ما بين جلسات حوارية ومجموعات بؤرية ومقابلات وهي كالاتي:

- اجراء 17 مقابلة من ممثلي الهياكل الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.تنظيم 16 مجموعة بؤرية مع 113 طفل (49 طفل و64 طفلة) تتراوح أعمارهم بين 13 و17 ينتمون إلى 5 ولايات (تونس ومنوبة وجندوبة و قفصة والقصرين).
- اجراء مقابلات مع 28 ولي و22 مربي.

3. نتائج البحث

أظهرت جلسات الحوار مع الأطفال أن البيئة الرقمية تحقق لهم جملة من الفوائد والمنافع في المجالين التعليمي والاجتماعي في حين إقتصرت تصورات الأولياء والمربين إلى حد كبير على ذكر الفوائد التعليمية والإعلامية لهذه الوسائط بالنسبة للأطفال.كما أظهر الأطفال وعيًا بمجموعة واسعة من الفوائد والفرص المتعلقة بالأنترنات، على غرار توفير وسائل للتسلية والتنمية الذاتية و فرص مالية وتجارية بالإضافة الى المزايا على المستويين الذهني والصحي على وجه التحديد ، تحدث الأطفال عن:

- الفوائد التعليمية: تعزز استخدام الانترنت حصولهم على تعليم شامل ودعم تعلمهم الرسمي، وتحسين المهارات اللغوية، وتحسين المعرفة العامة وتعلم مهارات جديدة، وتعزيز الانفتاح على الثقافات الأخرى.
- الفوائد الاجتماعية، مثل الحفاظ على العلاقات الاجتماعية وبناء علاقات جديدة.
- الفوائد النفسية، مثل التخلص من التوتر (لكن أشار عدد من الأطفال الى ان هذه الميزة قد تمثل سلاح ذو حدين، حيث من الممكن ان تتسبب في الانعزال عن الواقع «للهروب من الواقع»)، توفير مساحة آمنة ومريحة للأطفال للتخلص من الضغوطات، ولكن في نفس الوقت من الممكن أن يتسبب هذا في العزلة الاجتماعية إذا تم قضاء الكثير من الوقت على الإنترنت.

أظهرت الدراسة ان الاستعمال المفرط للانترنات له آثار سلبية على المستويات الجسدية والذهنية والصحية والاجتماعية:

- تطرق الأولياء والأطفال بشكل متكرر الى إشكالية الاستخدام المفرط للإنترنت واثارها السلبية على الأطفال مثل العزلة الاجتماعية، فضلاً عن تشتيت انتباه التلاميذ عن دراستهم. في بعض الحالات، قام المشاركون بربط الاستخدام المفرط لوسائل التواصل الاجتماعي بالاصابة بالتوحد عند الأطفال، وهو ما يعكس التداول واسع النطاق لبعض المفاهيم والمعلومات الخاطئة والشائعة حول اثار الاستخدام المفرط للإنترنت.
- تحدث الأطفال أيضًا عن ظاهرة التنمر عبر الإنترنت، الذي تغذيه أحيانًا النزاعات الجهوية والتفاوتات الاجتماعية والفوارق الاقتصادية. ويحدث التنمر بشكل أساسي على الفايسبوك ولكنه شائعا أيضًا عبر منصات أخرى مثل الانستغرام والتيك توك.
- تحدث كل من الفتيات والفتيان عن التحرش الجنسي عبر الإنترنت وأشكال أخرى من الاعتداءات والاستغلال الجنسي التي تحدث غالبًا من خلال تلقي إرساليات غير مرغوب

فيها عبر الإنترنت، أو المشاركة أو/ و نشر الصور أو/و مقاطع الفيديو بدون موافقة (الإساءة القائمة على الصور). عندما طُلب من الأطفال إكمال إستبيان في نهاية حلقات النقاش.

- أبلغ غالبية المشاركين، من الفتيان والفتيات، عن ارغامهم بشكل او باخر على عيش تجربة جنسية عبر الإنترنت.
- تم تسليط الضوء على القرصنة والحسابات المزيفة على الفايسبوك كطرق تسهل التنمر والتحرش الجنسي والابتزاز. و في هذا الاطار، أظهر الاطفال وعيا بتحمل المسؤولية الشخصية لنشاطهم في الفضاء الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي لكنهم أقروا بالمقابل انه يتعين على الأطفال والاولياء على حد السواء إبداء مزيدا من الوعي بالمخاطر المحتملة لهذه الوسائط.
- أبدى الأطفال اهتمامهم ووعيّهم باهمية حماية معطياتهم الشخصية وخصوصيتهم من المخاطر المحتملة الموجودة على الإنترنت وناقش المشاركون مختلف التدابير التي اتخذوها لحماية أنفسهم من ذلك مثلا معطياتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك السن الحقيقي وعنوان المنزل، وعدم السماح للتطبيقات بالولوج إلى بياناتهم، وعدم قبول دعوات الأشخاص الذين لا يعرفونهم على وسائل التواصل الاجتماعي ضمن قائمة الأصدقاء او الرد على رسائلهم، والحفاظ على خصوصية صورهم، والإبلاغ عن أي حسابات أو محتوى مشبوهين.

بيّنت الدراسة خاصة الطابع الجندري لبعض المزايا والمخاطر التي يكتسيها استخدام الأنترنات. على سبيل المثال، تجلى أن الأطفال من الذكور هم الأكثر استفادة من النواحي التجارية والمالية المتاتية من الأنترنات، في حين ان الإناث هن الأكثر تعرضا للتحرش والابتزاز.

علاوة على ذلك، يشكل ضعف الإلمام والمعرفة بالضمانات القانونية وآلية الإشعار و إنتشار العقلية الذكورية لدى المجتمع التي تتجلى من خلال إلقاء اللوم على الضحية عائقا كبيرا للتبليغ عن حالات الإبتزاز بالانترنات.

اعتبر الأطفال أنه من مسؤوليتهم الخاصة اتخاذ احتياطات لتوفير الحماية والامن لأنفسهم وهو ما يعكس انعدام معرفتهم والمامهم بمسؤولية الجهات الفاعلة الأساسية الأخرى، خاصة مطوري التطبيقات وشركات وسائل التواصل الاجتماعي. ان التصور الخاطئ القائم على القاء عبء المسؤولية على عاتق الأطفال أنفسهم، فقط دون مساءلة أولئك الذين يقدمون الخدمات وصناعة التكنولوجيا.

أظهر الأطفال وعيهم بمخاطر الهشاشة مثل الاكتئاب وضعف الثقة في النفس تجعل بعض الأطفال أكثر عرضة من غيرهم للاذى عبر الانترنات إن هذا الوعي بالتقاطع بين المخاطر وعوامل الهشاشة على الإنترنت وخارجها أمر بالغ الأهمية ويعكس ضرورة تعزيز تدابير الوقاية والاستجابة الضروريتين للأطفال الأكثر هشاشة، ومراعاة أوضاعهم عند تصميم التدخلات لتعزيز السلامة والأمان على الإنترنت.

أبرزت الدراسة وجود بعض الآليات والأمثلة والتجارب الإيجابية في تونس للتوقي من العنف الرقمي والاستجابة له ويتضمن ذلك البرامج التحسيسية المتعلقة ببناء الشخصية والتعويل على الذات ونشر ثقافة حقوق الطفل والوقاية من العنف بجميع انواعه ومنه العنف في الفضاء الرقمي التي اطلقتها وزارتي التربية ووزارة الاسرة و المرأة والطفولة وكبار السن (الإدارة العامة للطفولة المركزالوطني للإعلامية الموجهة للطفل). ويضاف اليها مجهودات المجتمع المدني ودعم المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة. فضلا عن ذلك. ابرزت الدراسة لوجود عديد المبادرات الفردية التي تم اطلاقها من قبل الإطارات المكلفة بحماية الطفولة والمتدخلين في مسار عدالة الأطفال لتوفير مساعدة للأطفال ضحايا العنف والأطفال في خلاف مع القانون. على سبيل المثال، استند بعض قضاة الأطفال والاسرة على سلطتهم التقديرية لتوفير تعهد نفساني واجتماعي للطفل

ضحايا الابتزاز والاستقطاب من قبل مجموعات او افراد متطرفين.

بالرغم من الأمثلة الإيجابية المقدمة سلفا، أظهرت الدراسة تواجد جملة من الثغرات القانونية والمؤسساتية. ولئن أجمع الأطراف الذين تم استجوابهم بالخصوص على أن الإطار القانوني الحالي مناسب لمجابهة العنف المسلط على الأطفال في الفضاء الرقمي (دون الحاجة لوضع نص خاص)، فلقد أكدوا على وجود إشكال في تطبيق القوانين فضلا عن الحاجة الى تطوير آليات الإستجابة الحالية لتكون مواكبة للتقدم المحرز على المستوى التشريعي خاصة مع صدور القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة و القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته و المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المؤرخ في 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال والمرسوم عدد 17 لسنة 2023 مؤرخ في 13 مارس 2023 يتعلق بالسلامة السيبرنية.

علاوة على الجانب القانوني، ابرزت الدراسة وجود نقائص هامة على مستوى اليات وخدمات التعهد بالضحايا وخاصة التعهد النفساني الذي يبقى دون المطلوب. هذا وقد تم تسجيل عدم وظيفية بعض الاليات الوطنية الموجودة على غرار مكاتب الانصات والتوجيه في المدارس والمعاهد بسبب النقص في الإطار البشري من الإخصائيين النفسيين. وقد تعمقت فرص نجاعة التوقي والاستجابة بنقص الإلمام والمعرفة الفنية من قبل المتدخلين في خصوص الإشعار والتعامل مع المضامين الكترونية الحاملة لانتهاكات لحقوق الطفل.

4. التوصيات

يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها على ضوء ما تم التوصل اليه من خلال العمل البحثي والتحليلي والجلسات التشاورية وأيضا من خلال النماذج الدولية وأمثلة الممارسات الحسنة. يقترح مزيد الإستثمار في انتاج المعرفة في هذال المجال من خلال اعداد دراسات واحصائيات وجمع المعطيات باعتبارها من الشروط الضرورية المسبقة حتى نضمن ان تكون الاستراتيجية والسياسات والبرامج محورها الاطفال واحتياجاتهم وحقوقهم وتطلعاتهم.

بالإضافة الى ذلك، يمكن تبويب التوصيات المقترحة في هذا التقرير كالتالي:

- تلك المتعلقة بالسياسات والتشريع
- تلك المتعلقة بالتكوين ودعم القدرات
- تلك المتعلقة بالوقاية والاستجابة
- تلك المتعلقة لدعم التنسيق المؤسساتي لحماية الطفولة

1.4. السياسات والتشريع:

- ينبغي مراجعة التشريعات وتعديلها عند الضرورة لضمان االتناسق بين الأدوات والقوانين ، فضلاً عن التوافق مع النصوص التشريعية الحديثة. التناسق مطلوب في التشريعات من أجل ضمان معايير مشتركة وموحدة بين قبل مختلف الجهات الفاعلة في الحماية وإنفاذ القانون والاستجابة القضائية للعنف عبر الإنترنت، لتجنب قدر الامكان الاجتهاد والاعتماد على السلطة التقديرية للقضاة.
- يجب السهر على التطبيق المتناسق والمنصف للقوانين والسياسات القائمة، وصياغة آليات المساءلة في هذا الخصوص.

- إيلاء الأولوية لتنقيح مجلة حماية الطفل لإضافة باب الطفل الضحية والطفل الشاهد، وذلك لضمان اتباع نهج يرتكزعلى الضحية وضمان سبل الانتصاف للضحايا الذين تعرضوا للاعتداءات والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، بما يتماشى مع يتماشى مع المعايير الدولية (اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية لانزروت، والتعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الطفل حول حقوق الاطفال في البيئة الرقمية، ومبادئ التعهد بالاطفال الضحايا والشهود على الجريمة الخ...).
- وضع قواعد ارشادية للقطاع الخاص بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت، والاستفادة من إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت مع ملاءمتها مع السياق التونسي.

2.4. التكوين ودعم القدرات:

دعم القدرات المتدخلين الأساسيين لضمان التطبيق المتسق والعادل للقوانين والسياسات القائمة، وصياغة آليات المساءلة اللازمة يشمل التدريب الأطراف التالي ذكرها:

- مندوبي حماية الطفولة
- المدرسين والاطارات التربوية وجميع العاملين في المؤسسات التربوية
- قضاة الأطفال وقضاة الأسرة
- الاخصائيين النفسانيين والاجتماعيين
- الإطار الأمني وجميع المشاركين في الإبلاغ والتعامل مع المحتوى الإلكتروني للاعتداء الجنسي على الأطفال والأدلة ذات الصلة. قد يستلزم ذلك أيضًا تدريبًا للعاملين في صناعة التكنولوجيا المسؤولين بشكل مباشرعن معالجة التقارير وعمليات الحفظ وأوامر الإزالة الخاصة بهذا المحتوى.
- وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة

3.4. الوقاية والاستجابة:

- ضرورة الاستثمار في رفع الوعي من خلال وضع استراتيجيات للتغيير الإجتماعي والسلوكي التي تشمل الأمان على الإنترنت بما في ذلك برامج التوعية والتحسيس الشاملين مع التركيز على مخاطر الهشاشة واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.
- تنظيم حملات توعية لتسهيل الولوج للخدمات وكسر العقبات التي تحول دون الإبلاغ عن الابتزاز والتحرش الجنسي عبر الأنترنات، مع تعزيز ثقافة الحوار المفتوح والآمن بين الأولياء والأطفال.
- يجب توعية الأولياء والمربين حول الفرص والفوائد التي توفرها الإنترنت للأطفال ، وأهمية الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية لتعزيز حقوق الأطفال. يجب أن تحاول الحملات التوعوية تجنب المنهجيات القائمة على الخوف، والتي ثبت أنها غير فعالة ولا تسفر عن نتائج إيجابية.
- توفير الدعم للأولياء ومقدمي الرعاية في جميع مراحل نمو الطفل منذ ولادته الى غاية بلوغ سن الرشد. تشير الدلائل بشكل متزايد إلى أهمية دعم الأولياء ومقدمي الرعاية للأطفال حول أفضل السبل لدعم الأطفال منذ بداية تعاملهم مع التكنولوجيا الرقمية.
- دمج محو الامية الرقمية ومهارات الابوة الايجابية الرقمية في برامج تنمية الطفولة المبكرة والتربية الوالدية. يمكن أن يؤدي هذا إلى فوائد كبيرة لكل من الأطفال والأولياء. توفر المبادرات الحالية بالشراكة مع الحكومة التونسية فرصًا لدمج السلامة الرقمية في البرامج الحالية مع الحد الأدنى من الاستثمار الإضافي وتقديم نتائج مناسبة من حيث التكلفة والدخل.

- توسيع نطاق مبادرات التوعية الحكومية الحالية (الناشئة في بعض الأحيان) مثل برنامج الصحة الشاملة والبرامج التي يقدمها المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل.
- تعزيز تقديم الإحاطة النفسية والاجتماعية للأطفال، من خلال تعزيز دور الفاعلين المتخصصين في المجتمع المدني، وزيادة التعاون مع المؤسسات التربوية والاجتماعية لسد النقص الحاصل في خدمات التعهد النفساني. يجب أن يتم ذلك من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة التي تلزم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على حماية المعطيات الشخصية للاطفال وأيضا من خلال إعادة تفعيل مكاتب وخلايا الإستماع والإرشاد بالمدارس والمعاهد.

4.4. دعم التنسيق المؤسساتي لحماية الطفولة:

- العمل على دمج حماية الطفل عبر الإنترنت في برامج وخدمات جميع الوزارات ذات العلاقة بالطفولة ، بما في ذلك وزارة التربية خاصة وانها بصدد العمل على تنفيذ برنامج لإدماج إستخدام الأجهزة اللوحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المدارس والمعاهد.
- من شأن لجنة القيادة متعددة الاطراف التي أُنشئت في إطار هذا المشروع أن تشكل نقطة انطلاق لإرساء آلية تنسيق للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات، فضلاً عن دعم وضع ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية وهو ما يتطلب ماسستها ودعمها للاضطلاع بالمهام المناطة بعهدتها وحتى يتحلى عملها بالاتساق والنجاعة والفعالية.
- يجب دمج آليات تحديد المخاطر المحتملة ومعالجة العنف عبر الإنترنت في اطار منظومة مندمجة لحماية الطفولة. يمكن أن يشكل هذا أساسًا لتعزيز نظام الحماية لضمان الاستعداد والقدرة على التعامل بشكل مناسب مع حالات العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف عبر الإنترنت التي تتطلب تدخلاً رسميًا لحماية الطفل أو تأطيره.

ا. المقدمة

يحلل هذا التقرير البيانات النوعية التي جمعها فريق روزولف للاستشارات ومركز العدالة ومنع الجريمة (CJCP) من أجل برنامج «مكافحة العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال في تونس» ، الذي تنفذه وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن (MFFES) بالشراكة مع اليونيسف. ستشكل النتائج والتوصيات المفصلة في هذا التقرير الأساس لخطة عمل وطنية حكومية ومتعددة الأطراف لمنع العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال في تونس والاستجابة له.

1. سياق الدراسة

وفقًا لدراسة «وضع أطفال العالم» التي أجرتها اليونيسف في عام 2017[1]، فإن 1 من كل 3 مستخدمين للإنترنت هو طفل، وكل يوم يتصل أكثر من 175000 طفل للمرة الأولى.[2] و تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -عنصرًا أساسيًا في حياة الأطفال اليومية في كل جزء من العالم تقريبًا. و لقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير البيئة التي ينمو فيها الأطفال ويتطورون باستخدام تقنيات الإنترنت المدمجة الآن في الممارسات اليومية للشباب في اتصالاتهم وتنشئتهم الاجتماعية وتفاعلهم مع العالم من حولهم. وقد تم تحفيز هذا التغيير بشكل أكبر من خلال استجابة العديد من الحكومات، بما في ذلك الحكومة التونسية ، خلال جائحة كوفيد 19 ، حيث تحول تواصل الأطفال وتعليمهم وحتى لعبهم عبر الإنترنت بمعدل غير مسبوق. حتى في حالة عدم تمكن الأطفال من الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بأنفسهم ، فمن المحتمل أن يتأثروا بطريقة ما باستخدام التكنولوجيا من قبل الآخرين في أسرهم أو من قبل العالم المحيط بهم. فالأطفال لديهم القليل من الخيارات أو ليس لديهم أي خيار حول كيفية جعل التكنولوجيا جزءًا من حياتهم ، ولا يولدون بالمهارات أو المعرفة المتأصلة لإدارة المخاطر التي تمثلها التكنولوجيا.

وبالتالي ، فإن العالم الذي يعيش فيه الأطفال لم يعد محددًا بوضوح بما يحدث خارج الإنترنت وما يحدث على الإنترنت. لفهم العنف عبر الإنترنت ، مثل التنمر أو الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي عن طريق الصور ، كأشكال جديدة من العنف التي تحدث عبر الإنترنت ، من الضروري فحص الدوافع والعلاقة بين أشكال العنف التي تحدث عبر الإنترنت وتلك التي تحدث خارج الإنترنت.[3] فقد أظهرت الأبحاث حول التنمر عبر الإنترنت ، على سبيل المثال ، أن هناك علاقة قوية بين الأطفال الذين يتنمرون عبر الإنترنت وأولئك الذين يتنمرون خارج الإنترنت.[4] علاوة على ذلك، فإن الإغراء الجنسي للأطفال، والذي قد يبدأ عبر الإنترنت ، قد ينتقل بعد ذلك إلى وضعية الاتصال خارج الانترنت أو يظل متصلاً بالإنترنت من خلال البث المباشر أو غيره من أشكال الإساءة.[5] و ينعكس التقاطع بين العنف عبر الإنترنت وخارج الانترنت أيضًا في الكم المتزايد من الأدلة حول أفضل السبل لمنع العنف عبر الإنترنت و خارج الانترنت والتصدي له. وهذا يشمل وضع تصور وبناء قاعدة أدلة حول ما ينجح في التدخل ومنع العنف سواء عبر الإنترنت أو خارجها.

مع تنامي الخطاب حول المخاطر والأضرار على الإنترنت ، هناك خطر حقيقي يتمثل في تهميش الحقوق وفرص الوصول إلى الإنترنت واستخدامه باسم الأمان. إن مخاطر وفرص الإنترنت ليست ثنائية ولا مزدوجة التفرع ، ومن الأفضل فهم تجارب الأطفال عبر الإنترنت ، السلبية منها والإيجابية ،

1 وضع أطفال العالم 2017: الأطفال في عالم رقمي. اليونيسف ، نيويورك. https://www.unicef.org/sowc2017/

2 بيان صحفي ليوم الإنترنت الآمن. اليونيسف ، نيويورك ، 6 فيفري 2018 https://www.unicef.org/media/media_102560.html

3 (Kardefelt-Winther, D., Maternowska, C. (2020 معالجة العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت وخارجه. السلوك البشري الطبيعي 4 ، 230-227.

4 Haddon, L., and Livingstone, S. 2014العلاقة بين المخاطر المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة بالإنترنت. الشباب ووسائل الإعلام والصحة: المخاطر والحقوق: Nordicom Clearinghouse Yearbook 2014 (ص 21 - 32). محرران. C. von Feilitzen and J. Stenersen. جوتيبورج: نوردیکوم.

5 المكتب الإقليمي لليونيسف في شرق آسيا والمحيط الهادئ ، ما الذي ينجح في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت وبعيدًا عن الإنترنت؟ مراجعة استراتيجيات التعليم الوطنية في شرق آسيا والمحيط الهادئ ، اليونيسف ، بانكوك ، 2020.

ضمن إطار حقوق الطفل وحمايته. وقد تم التأكيد على ذلك من خلال نشر التعليق العام الأخير رقم 25 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (~~CRC~~) ، والذي يجادل بأن جميع حقوق الطفل المسجلة في وضع عدم الاتصال ، موجودة في الفضاء الرقمي ، ويلاحظ أن :

- «يجب احترام حقوق الطفل وحمايتها وتفعيلها في البيئة الرقمية. تؤثر الابتكارات في التقنيات الرقمية على حياة الأطفال وحقوقهم بطرق واسعة النطاق ومتداخلة ، حتى في حالة عدم توفر إمكانية وصول الأطفال إلى الإنترنت. يمكن أن يساعد الوصول الفعال إلى التقنيات الرقمية الأطفال على تحقيق جميع حقوقهم المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية» (الفصل 4 ، التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم 25 لعام 2021 بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية)

كما يستند التعليق العام رقم 25 إلى الفصل 12 من اتفاقية حقوق الطفل التي تشير إلى ما يلي:

- «يجب على الدول الأطراف تحديد ومعالجة المخاطر الناشئة التي يواجهها الأطفال في سياقات مختلفة ، بما في ذلك من خلال الاستماع إلى آراء الأطفال حول طبيعة المخاطر الخاصة التي يواجهونها» (التعليق العام لجنة حقوق الطفل رقم 25 ~~14.C.III~~)

بالإضافة إلى ذلك ، ينص التعليق العام رقم 13 (2011) الذي يستند إلى المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي:

- «الدول الأطراف ملزمة بموجب الاتفاقية بمكافحة واستئصال الانتشار الواسع للعنف ضد الأطفال. إن تطبيق وتعزيز الحقوق الأساسية للأطفال واحترام كرامتهم الإنسانية وسلامتهم الجسدية والنفسية، من خلال منع جميع أشكال العنف، أمران أساسيان لتعزيز جميع حقوق الأطفال المنصوص عليها في الاتفاقية «(التعليق العام لجنة حقوق الطفل رقم 13 ~~13.III~~)

بالإضافة إلى ذلك ، من المهم ملاحظة أن المخاطر التي تشكلها التكنولوجيا على الأطفال قد تؤثر على الأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى هذه التكنولوجيا بأنفسهم. يمكن أن يحدث إغراء الأطفال للاستغلال الجنسي (الاستمالة) في وضع عدم الاتصال ثم الانتقال إلى الفضاء الافتراضي. و يمكن أن يحدث التنمر عبر الإنترنت من قبل الآخرين الذين يستخدمون الأجهزة المحمولة أو أشكال أخرى من التكنولوجيا مع إشراك الضحايا الذين لا يتمتعون هم أنفسهم بإمكانية الوصول المباشر إلى هذه التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك ، فإن العديد من المهارات وعوامل الحماية التي يحتاجها الأطفال لتحسين سلامتهم عبر الإنترنت مشتركة مع تلك التي تعمل كعوامل حماية خارج الإنترنت ، ويجب أن تأخذ استراتيجيات الحفاظ على سلامة الأطفال في الاعتبار كيفية تعزيز الصمود والمهارات سواء في وضع عدم الاتصال أو عبر الإنترنت. و من المهم في جميع جوانب أي سياسة أو استراتيجية للحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت (و خارج الانترنت) ، مراعاة الاحتياجات ونقاط الضعف وعوامل الحماية للأطفال بشكل كامل.

يشكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة حوالي 20.3٪ من مجموع السكان في تونس[6]. في عام 2021 ، بلغ إجمالي معدل انتشار الإنترنت في البلاد 66.7٪ ، ومن المرجح أن يكون هذا قد تطور أكثر خلال جائحة كوفيد 19 ، حيث تحولت الحياة اليومية عبر الإنترنت بمعدل غير مسبوق. وفقًا لاستطلاع الرأي لعام 2017[7] ، يستخدم المراهقون التونسيون الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا الإنترنت 3 إلى 5 أيام في الأسبوع في المتوسط ، بينما يستخدم 43.9٪ شبكات التواصل الاجتماعي يوميًا. كما ارتفعت نسبة الأشخاص (وليس الأطفال تحديدًا) الذين استخدموا الإنترنت للمشاركة في الشبكات الاجتماعية من 66.6٪ في عام 2019 إلى 78.4٪ في عام 2020[8].

على الرغم من الارتفاع الموثق للعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال على مستوى العالم ، فقد سلط تقرير لليونيسف الضوء على عدم وجود بيانات منهجية محددة حول العنف عبر الإنترنت الذي يؤثر على الأطفال في تونس[9] . و تعكس البيانات الموجودة بالفعل أن أشكال العنف المختلفة التي يتعرض لها الأطفال على الإنترنت تثير قلقًا متزايدًا ، وأن عددًا متزايدًا من الأطفال في تونس معرضون لخطر التعرض للعنف عبر الإنترنت. على سبيل المثال ، يُظهر استطلاع U-Report غير التمثيلي للأطفال أن 44٪ من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بأنهم كانوا ضحايا لشكل من أشكال العنف عبر الإنترنت ، أو شهدوا عنفًا ضد شخص ما على الإنترنت ، مع حدوث هذه الحوادث في الغالب على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي . رغم أن هذه الحوادث يمكن أن تشمل أي شكل من أشكال العنف عبر الإنترنت، من التنمر أو التحرش إلى العنف الجنسي عبر الإنترنت ، فقد تم تقديم ما مجموعه 164،562 تقريرًا إلى خط CyberTip ومقره الولايات المتحدة فيما يتعلق بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال التي مصدرها من تونس أو التي تنطوي على ضحايا أو الجناة من تونس 2021[10]. وهذا يسلط الضوء على عدم وجود استراتيجية وآلية واضحة لتحديد وتوثيق الأشكال المختلفة للعنف والتهديدات عبر الإنترنت التي تستهدف الأطفال. وهذا بدوره يعيق أي محاولة لمكافحة هذه الظاهرة بشكل فعال بطريقة تراعي في الوقت نفسه حق الأطفال في الوصول إلى الإنترنت والاستفادة منه ، والحق في الحماية من الأذى.

2. أهداف الدراسة

يهدف هذا المشروع إلى دعم الحكومة التونسية ، من خلال السياسة المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم العامة-وبرنامج التعاون لليونيسف 2021-2025 ، في تعزيز القدرات الوطنية للوقاية والكشف والاستجابة للعنف ضد الأطفال ، بما في ذلك من خلال التنسيق متعدد القطاعات و تغيير الأعراف والسلوكيات الاجتماعية بشأن العنف ضد الأطفال.

على وجه الخصوص ، يهدف المشروع إلى دعم وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن-لتعزيز قدرة القطاعات المختلفة على معالجة أنواع مختلفة من نقاط الضعف والعنف ضد الأطفال في العالم الافتراضي.

6 كيمب ، سيمون (2021) Numerqiue 2021: تونس. تقرير البيانات. https://datareportal.com/reports/digital-2021- تونس #: ~: text = هناك٪ 20 كانت٪ 207.92 20 مليون٪ 20 إنترنت ، في٪ 2066.7٪ 25 January 202021 20in٪.

7 يونيسف تونس (2020) تحليل وضع الأطفال في تونس. ص. 128

8 مرصد الإعلام والتدريب والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل (2022). ص 17

9 يونيسف تونس (2020) تحليل وضع الأطفال في تونس. ص. 128 https://www.unicef.org/tunisia/rapports/analyse-de-la-situation-des-enfants-en-tu-nisie-2020

10 المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. (2021) تقارير CyberTipline بحسب البلد. متواجد في https://www.missingkids.org/content/dam/mis-singkids/pdfs/2021-reports-by-country.pdf

سيتم تحقيق ذلك من خلال:

1. تحديد الإطار القانوني والمؤسساتي الحالي ، في جميع القطاعات ذات الصلة ، لمنع ومكافحة العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت[11].
2. تقييم للاحتياجات والقدرات الحالية لمختلف القطاعات للوقاية والاستجابة ودعم ضحايا العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال.
3. استكشاف تجارب الأطفال ومعارفهم ومواقفهم تجاه العنف عبر الإنترنت وسلوكيات طلب المساعدة (تم جمعها من خلال المشاورات مع الأطفال)..
4. سيؤدي ذلك إلى وضع خطة عمل وطنية-لمكافحة العنف على الإنترنت ضد الأطفال في تونس.

ستجيب الدراسة على سلسلة من الأسئلة:

- إلى أي مدى يتم دمج الحماية من العنف عبر الإنترنت (الاستغلال والعنف والاعتداء على الأطفال عبر الإنترنت) وتعزيز السلامة على الإنترنت بجميع أشكالها في التشريعات والسياسات في تونس؟
- إلى أي مدى تدرك القطاعات المختلفة داخل الحكومة والمجتمع المدني والصناعة لأدوارها ومسؤولياتها ، وقادرة على منع العنف ضد الأطفال على الإنترنت والتصدي له؟
- ما هي التدابير الهيكلية والتنظيمية وآليات التنسيق الموجودة لضمان استجابة مشتركة بين القطاعات لمنع العنف على الإنترنت ضد الأطفال في تونس (الجهات الحكومية والمجتمعية)؟

- في غياب البيانات الوطنية أو المحلية ، ما هي خبرات الأطفال عبر الإنترنت ومعارفهم وقدراتهم فيما يتعلق بحقوقهم وحمايتهم على الإنترنت ، بما يتماشى مع التعليق العام رقم 25 لاتفاقية حقوق الطفل؟
- ما هي العوائق الموجودة أمام الاستجابة المشتركة بين القطاعات لمنع العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال في تونس والتصدي له ، وكيف يمكن التغلب عليها في ضوء القيود الحالية التي قد تتم مواجهتها؟

3. منهجية البحث

إن مراجعة المفاهيم الأدبية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس (الملحق 1) ، و كذلك الإطار القانوني والمؤسساتي التونسي لحماية الطفل والحماية عبر الإنترنت (الملحق 2) ، سهلت تصميم منهجية بحث تتلاءم مع مجموعة البيانات لدعم تطوير خطة عمل وطنية.

لقد تم تصور البحث و منهجيته، بما في ذلك بروتوكول البحث الكامل الذي يتضمن جميع أدلة المقابلات وأسئلة مجموعات النقاش المركز، بمشاركة و موافقة اليونيسف في تونس و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. بالإضافة إلى ذلك ، قدم الفريق منهجية

11على الرغم من أن هذه المذكرة تشير إلى العنف على الإنترنت ضد الأطفال، فإن التقاطع بين العنف عبر الإنترنت والعنف خارج الإنترنت سيتم الاعتراف به صراحة في جميع أنحاء هذا العمل.

وبروتوكول البحث للمراجعة الأخلاقية والمراجعة من قبل مجلس المراجعة المؤسسية[12] و حصلت بروتوكولات حماية الأشخاص الخاصة بهذه الدراسة على موافقة مراجعة الأخلاقيات من HML IRB في 26 جويلية 2022 (رقم الموافقة رقم 592TUNI22).

نظرًا إلى 1) تقاطع العنف عبر الإنترنت وخارجه، و 2) الدوافع الشائعة للعنف وسوء المعاملة والاستغلال عبر الإنترنت وخارجه، يسعى هذا البحث إلى فهم هذا العنف مع الأخذ بعين الاعتبار منظوري الوقاية والاستجابة. لذلك، يجب إجراء تحليل لعوامل الخطر والحماية الحالية، عبر المجالات المختلفة التي يعيش فيها الأطفال - الفرد ، والأسرة و العلائقية، والمجتمع ، والكلي أو المجتمعي. و تؤكد منهجية البحث Global Kids Online على الحاجة إلى استجواب العوامل في جميع القطاعات التي قد تؤثر على حياة الطفل ونموه، من الصحة إلى التعليم إلى العدالة إلى الاتصالات. لذلك ، من الضروري إدراج وجهات نظر الأشخاص ذوي الخبرة والتجربة المهنية في هذه المجالات ، بالإضافة إلى صانعي السياسات والعاملين في مجال حماية الطفولة ومقدمي الخدمات. و يوفر أخصائيو الصحة والتعليم واجهة مهمة مع الأطفال ، لا سيما فيما يتعلق بسلوكيات طلب المساعدة ، والتصدي بشكل مباشر للأضرار التي قد تنجم عن التجارب السلبية عبر الإنترنت. يسلط المتخصصون في مجال العدالة الضوء على كيفية تنفيذ القوانين وما إذا كان يتم اتخاذ القرارات مع مراعاة مصالح الأطفال الفضلى. و يشرح ممثلو الاتصالات كيفية تقديم هذه الشركات للدعم أو كيفية استجاباتها لقضايا الحماية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن استخلاص وجهات نظر الأطفال للوضع الراهن ، والتحديات والتجارب ، وآليات الوقاية والاستجابة الحالية تقيّم مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى معالجة وتضمن أن تتضمن خطة العمل الوطنية منظورات تتمحور حول الطفل. وقد سهل ذلك إجراء تقييم في هذا التقرير للقدرات والثغرات والتوجهات الحالية التي يمكن استكشافها فيما يتعلق بالأطر العالمية للاستجابة على مستوى الدولة للعنف عبر الإنترنت ، بما في ذلك نموذج الاستجابة الوطنية الذي طوره التحالف العالمي نحن نحمي . تقدم نموذج الاستجابة الوطنية مقاربة مشتركة بين القطاعات لمنع العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال والاستجابة له وتحدد أدوار مختلف قطاعات الحكومة والمجتمع.

بالإضافة إلى الاستعراض الادبي، جمع فريق البحث بيانات نوعية من الأطفال والأولياء والمعلمين والأطراف المعنية الرئيسية المشاركين في جميع جوانب حماية الطفل عبر الإنترنت. و قد تضمن جمع البيانات ما يلي:

مقابلات مع الأطراف المتدخلين الرئيسين في مجال حماية الطفولة والاتصالات
ثلاث مجموعات من مجموعات النقاش المركزة مع:

- الأطفال (بما في ذلك استطلاع مجهول ليتم إكماله من قبل المشاركين)
- المعلمون والمتخصصون في التربية
- الأولياء

4. مقابلات مع المتدخلين الرئيسيين

تعد مقابلة المتدخلين الرئيسيين (KSI) طريقة بحث نوعية ناجعة وفعالة تسمح للباحثين بالحصول على معلومات من المتدخلين الرئيسيين الذين لديهم دراية خاصة بالمجال والذين يتأثرون بشكل مباشر بتوصيات السياسة. و تم إجراء المقابلات (KSI) بشكل معمق مع الخبراء والمخبرين الذين يمتلكون المعرفة والخبرة ذات الصلة في مجال حماية الطفولة والتعليم والوقاية والتصدي للعنف (عبر الإنترنت). شملت المقابلات المتدخلين الرئيسيين في مختلف الوزارات الحكومية ، والنظام القانوني ، ونظام التعليم ، والهيئات التنظيمية ، ومجموعات المجتمع المدني التي تعمل على حماية الطفل والوقاية من العنف.

12 مجلس المراجعة المؤسساتية https://www.healthmedialabirb.com/HML

صمم فريق البحث دليل مقابلة شبه منظم (مضمن في بروتوكول البحث في الملحق 3) والذي تضمن مجموعة من الأسئلة لجميع المقابلات والأسئلة المحددة بناءً على مهنة الشخص الذي تمت مقابلته. وكشفت المقابلات تصورات المستجوبين لحجم ومدى المشكلة والتحديات المتصورة للتصدي للعنف عبر الإنترنت. وقد ساعد ذلك في استكشاف تصورات الأطراف المعنية الرئيسية ومعرفتهم بالمخاطر والأضرار التي يتعرض لها الأطفال ، والأدوار والمسؤوليات المتصورة. و كشفت المقابلات بمزيد من التفصيل السياسات والبيئة التشريعية وثغرات التنفيذ ، بناءً على قاعدة المعرفة التي تم جمعها في مراجعة الأدبيات والإطار القانونية والمؤسساتية، وسألت عن التشريعات التي يعتقدون أنها بحاجة إلى إدخالها أو تنفيذها بشكل أفضل. علاوة على ذلك ، تم بحث التنسيق والتعاون بين الوزارات ، وكذلك بين الحكومة والصناعة والمجتمع المدني بالتفصيل. و بعد مشاركة قائمة أولية من جهات الاتصال بواسطة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ¬اتبع المشروع ما يعرف بمقاربة أخذ عينات كرة الثلج. و تم إجراء 17 مقابلة واجتماع رسمي كجزء من هذا البحث (يرجى مراجعة الملحق 4 للحصول على قائمة بالمقابلات).

5. مجموعات النقاش المركزة

توفر مجموعات النقاش المركزة فرصة مهمة لاختبار مفاهيم وتجارب ورسائل معينة حول استخدام الإنترنت والسلامة منه. و تسمح طريقة البحث النوعي هذه بجمع بيانات معمقة توفر مزيدًا من التفاصيل حول الظاهرة قيد الدراسة أكثر من استطلاعات الراي الواسعة[13]

بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر مجموعات النقاش مركزة هي الطريقة الأنسب لهذه الدراسة للأسباب التالية. أولاً ، نظرًا لوجود نقص في البيانات التي تركز على الطفل في تونس حول تجربة الأطفال على الإنترنت ، فإن مجموعات النقاش مثالية «لاستكشاف معمق لموضوع لا يُعرف عنه سوى القليل[14]».

هذا مهم بشكل خاص لأنه على الرغم من أن تصور وأنشطة مجموعات النقاش تستند إلى دراسات وقضايا سابقة يهدف البحث إلى استكشافها ، فإن «مجموعات النقاش لديها القدرة على الحصول على نتائج غير متوقعة و لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث البيانات التي تم جمعها أو من حيث تعقيدات عملية البحث ككل[15].»

وهذا يضمن أن البحث يختبر استنتاجيًا فرضيات البحث ويسمح للمشاركين بالتأثير بشكل استقرائي على مسار البحث ، وفي نهاية المطاف ، على خطة العمل الوطنية. ثانياً ، مجموعات النقاش المركزة هي طريقة مسؤولة أخلاقياً لإجراء البحوث مع القاصرين. في الواقع ، يمكن لمجموعات النقاش المركزة المساعدة في «خلق بيئة أقران آمنة للأطفال[16]» وتصحيح «اختلالات القوة بين الباحثين والمشاركين» التي يمكن أن توجد في مقابلة فردية بين شخص بالغ وطفل[17]

ثالثًا ، إنها طريقة شاملة لأنها مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ، مثل ضعف البصر أو التواصل أو الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الكتابة أو القراءة[18] والأشخاص الضعفاء. رابعًا ، غالبًا ما تستخدم الدراسات النوعية المماثلة لتجربة الأطفال عبر الإنترنت في بلدان أخرى مجموعات النقاش المركزة ، بالإضافة إلى المقابلات الفردية. استخدم Stoilova et al (2019) «مجموعات النقاش المركزة لأن هناك نقصًا في الفهم الكافي للعلاقة بين استخدام التكنولوجيا الرقمية وقضايا الصحة العقلية في مرحلة المراهقة[19]»

13 (Barbour, R. S. (1999). استخدام مجموعات النقاش المركزة لتحديد احتياجات المريض. مجلة أمراض الجهاز الهضمي والتغذية للأطفال ، 28 ، S19-22
14 ستيوارت وشمداساني (1990) ص. 102
15 باركر وتريتر (2006) ص 34.
16 (Zumstein-Shaha, M. (2019 ؛Adler, K., Salanterä, S., & amp. مقابلات المجموعة المركزة في أبحاث الأطفال والشباب والأولياء: مراجعة أدبية متكاملة. المجلة الدولية للأساليب النوعية ، 18. ص 2
17 (Shaw, C., Brady, L.-M., & Davey, C. (2011). مبادئ توجيهية للبحث مع الأطفال والشباب. مركز أبحاث NCB. لندن ، إنجلترا: المكتب الوطني للأطفال. ص 4
18 (Zumstein-Shaha, M. (2019 ؛Adler, K., Salanterä, S., & amp. مقابلات المجموعة المركزة في أبحاث الأطفال والشباب وأولياء الأمور: مراجعة أدبية متكاملة. المجلة الدولية للأساليب النوعية ، 18. ص
19 (Sonuga-Barke, E. (2021 ؛Stoilova, M., Edwards, C., Kostyrka-Allchorne, K., Livingstone, S., & amp. نقاط ضعف الصحة العقلية للمراهقين وتجربة وتأثير التقنيات الرقمية: دراسة تجريبية متعددة الأساليب. كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وكلية كينجز كوليدج لندن. ص 79

وصمم (Global Kids Online 2016) إطارًا يتضمن مجموعات نقاش مركزة للسماح بالمرونة عند السعي إلى «فهم [...] حقوق الأطفال في العصر الرقمي[20].» و أجرت دراسة ليفنجستون حول بيانات الأطفال وخصوصيتهم عبر الإنترنت مجموعات نقاش مركزة مع الأطفال والأولياء والمعلمين لدعم تطوير «سياسات شاملة للأطفال وتوصيات تعليمية / توعوية[21]» تم تحديد مواقع البحث بعد مشاورات ومناقشات مكثفة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. و تم اختيار مواقع مجموعات النقاش المركزة في قفصة والقصرين وجندوبة وتونس الكبرى على أساس ثلاثة مؤشرات مهمة ومترابطة تتعلق بهشاشة الأطفال تم إنشاؤها بالتشاور مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن[22]: مؤشرات التنمية الإقليمية ، معدل النجاح في البكالوريا و معدل الانقطاع عن الدراسة[23] وقد سمح ذلك لمجموعات النقاش بتلبية احتياجات البحث مع مراعاة قيود الميزانية والوقت.

1.5. مجموعات نقاش مركزة مع الأطفال

نظّم فريق البحث 16 مجموعة نقاش مركزة FG تضم 113 طفلًا تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عامًا ، من بينهم 64 فتاة و 49 طفل من أربعة مواقع بحثية في تونس: تونس الكبرى (منوبة ، تونس) ، القصرين ، قفصة ، وجندوبة. تهدف مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال إلى فهم كيفية استخدام الأطفال في تونس للإنترنت ، ولأي أغراض ، وما إذا كانوا قد خاطروا ، وما إذا كانوا قد تعرضوا للأذى. يرجى الاطلاع على الملحق 3 للحصول على مناقشة تفصيلية للمؤشرات المستخدمة في اختيار موقع البحث بالتشاور مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن واللجنة التوجيهية. ضمنت العينة المأخوذة من كل موقع توزيعًا عادلًا حسب الجنس والعمر.

في كل موقع من المواقع المختارة ، أجرى الفريق ثلاث مجموعات نقاش: الأولاد فقط ، والفتيات فقط ، ومجموعة مختلطة من الفتيان / الفتيات. لان سعى منسقو مجموعات النقاش FG إلى خلق مساحة آمنة لجميع المناقشات ، فقد ضمّن إدراج مجموعة للفتيات فقط مساحة آمنة ومريحة لمناقشة خبراتهن ومعرفتهن بشكل علني. هذا مهم لأن الفروق بين الجنسين يمكن أن تظهر في مجموعات المراهقين أو عند مناقشة مواضيع خاصة بالجنس.26. لذلك ، افترضنا أن التكوينات الجنسانية المختلفة للمجموعات ستؤدي إلى نتائج مختلفة ، مما يؤدي إلى مجموعة بيانات أكثر اكتمالاً. قد يؤثر جنس منسق مجموعة النقاش أيضًا على جمع البيانات. لذلك ، بينما قام مشرف من الذكور بتسيير بعض المجموعات المختلطة ، تم الإشراف على جميع مجموعات الفتيات بواسطة مشرف نسائي.

عمل الفريق مع المنظمات والمؤسسات الشريكة ، مثل الكليات والمركز الوطني للاعلامية الموجهة للطفل ومراكزه الجهوية ، لتنسيق وتنظيم مجموعات النقاش. بالإضافة إلى ذلك ، ولضمان تنوع الأطفال المستجوبين وإدماج الأطفال المعرضين للخطر، نسق فريق البحث مع المركز المندمج للشباب والطفولة بحي الخضراء لتنظيم ثلاث مجموعات نقاش.

تم إجراء مناقشات مجموعة النقاش المركزة باللغة العربية التونسية، وهي اللغة التي كان الأطفال أكثر راحة في التحدث بها. بعد الحصول على إذن المشاركين ، تم تسجيل مناقشات مجموعة النقاش بالصوت. تراوحت مجموعات النقاش بين 4 و 13 مشاركًا في كل مجموعة.

20 Stoilova، M.، Livingstone، S.، & amp؛ كارديفيلت وينثر ، د. (2016). Global Kids Online: البحث عن حقوق الأطفال عالميًا في العصر الرقمي. الدراسات العالمية للطفولة ، 6 (4) ، ص

21 Livingstone، S. Stoilova، M. and Nandagiri، R. (2019) بيانات الأطفال وخصوصيتهم عبر الإنترنت: التنشئة في العصر الرقمي. مراجعة الأدلة. لندن: كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

22 اجتماع المشروع 29 أوت 2022

23 تم استكشاف أهمية هذه المؤشرات وتطبيقها في اختيار الموقع بمزيد من التفصيل في الملحق 1.

في بداية كل مجموعة نقاش ، تلقى الأطفال استبيانًا قصيرًا حول عاداتهم وتكرار استخدام الإنترنت. كان القصد من ذلك السماح للمشاركين بالتفكير في استخدامهم للإنترنت. تم اختبار بروتوكول البحث على مجموعة نقاش تجريبية مكونة من 6 مشاركين. أدى ذلك إلى قيام فريق البحث بإدخال العديد من التعديلات على منهجية البحث الأصلية ، وذلك بشكل أساسي من خلال تقليل الطول وتجنب التكرار. استندت مجموعات النقاش مع الأطفال إلى أربع نقاط / أنشطة مناقشة رئيسية:

- مقدمة: بما في ذلك تطبيقات / منصات الوسائط الاجتماعية التي يستخدمونها أكثر من غيرها وما هي الأسباب الرئيسية لاستخدامهم للإنترنت؛
- الفوائد والمخاطر: في الملاحظات اللاصقة ، يكتب المشاركون على التوالي الفوائد والمخاطر (واحدة لكل ملصق) المتعلقة باستخدام الإنترنت / وسائل التواصل الاجتماعي. باستخدام اللوح القلاب ، مع وجود خط أفقي يقسم الورقة إلى قسمين مع رسم وجه سعيد على اليسار ووجه حزين على اليمين ، وضع المشاركون ملاحظاتهم اللاصقة على الجانب المناسب. تمت مناقشة الفوائد أولاً بشكل مطول قبل الانتقال إلى المخاطر ؛
- حماية البيانات: يناقش المشاركون ما يعرفه الإنترنت عنهم والخطوات التي يتخذونها لحماية بياناتهم الشخصية وسلامتهم ؛
- إنترنت أفضل: طُلب من المشاركين مناقشة التحسينات التي يرغبون في رؤيتها على الإنترنت لتحسين مستوى الأمان لديهم.

في نهاية كل مجموعة نقاش FG، أكمل الأطفال استبيان تقرير ذاتي مجهول من 19 عنصرًا للإجابة على أسئلة أكثر حساسية حول تجارب الأطفال السلبية عبر الإنترنت. تضمن ذلك سؤالاً مفتوحًا حول التجارب التي قد لا يشعرون بالراحة في الكشف عنها أمام أقرانهم.

2.5. مجموعات نقاش مركزة مع الاولياء

نظم فريق البحث أربعة (4) مجموعات نقاش مع 28 من الاولياء (7 آباء و 21 أم). تهدف مجموعات النقاش مع الأولياء إلى استكشاف ما يقلق الآباء بشأن استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي وتجاربهم ، وكيف يتوافق ذلك مع تجارب الأطفال. و سعت مجموعات النقاش هذه إلى استكشاف فهم الآباء ومعرفتهم باستخدام أطفالهم لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية ، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي يستخدمونها لإدارة المخاطر المرتبطة مع زيادة الفوائد إلى أقصى حد.

استندت مجموعات النقاش مع الأولياء إلى ثلاث نقاط / أنشطة للمناقشة:

- مقدمة: كيف يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي وما يستمتعون به أكثر في وسائل التواصل الاجتماعي.
- إدارة استخدام الأطفال للإنترنت: استكشاف فهم الأولياء ومعرفتهم بوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بأطفالهم والتكنولوجيا الرقمية واستراتيجيات التصرف التي يستخدمونها. و تهدف هذه المناقشة إلى اكتشاف آراء الأولياء حول الفرص والفوائد التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي لأطفالهم ، بالإضافة إلى معرفة الأولياء ومواقفهم تجاه استخدام أطفالهم لوسائل التواصل الاجتماعي. كما تهدف إلى مناقشة أي تجارب سلبية قد يكون أطفالهم قد مروا بها واستكشاف الاستراتيجيات التي يتبناها الآباء للتخفيف من هذه المخاطر عبر الإنترنت والتأكد من أن أطفالهم يمكنهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بأمان.

- ملخص المناقشة: توضيح النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال مجموعة النقاش المركزة والتأكيد على الجوانب الإيجابية المشتركة.

3.5. مجموعات نقاش مركزة مع المعلمين

نظم فريق البحث ثلاث (3) مجموعات نقاش مع 22 معلمًا (ثمانية رجال و 14 امرأة). و تهدف مجموعات النقاش مع المعلمين إلى التحدث إلى الأشخاص الذين يقومون بتعليم الأطفال أو تقديم الدعم لهم ، مثل المعلمين ومستشاري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين ، حول تصوراتهم وتجاربهم بشأن أنشطة الأطفال وتجاربهم على وسائل التواصل الاجتماعي. و اتبعت مجموعات النقاش مع المعلمين منهجا مشابهًا لمجموعات النقاش مع الأولياء.

4.5. اخلاقيات البحث و حماية الطفل

كما هو مذكور أعلاه ، تم تقييم بروتوكولات حماية الأشخاص في هذا البحث من خلال مراجعة أخلاقيات البحث من قبل مجلس المراجعة المؤسساتية (IRB) HML وحصلت على الموافقة الأخلاقية في 26 جويلية 2022 (رقم الموافقة 592TUNI22).

بالإضافة إلى ضمان توافق تصميم البحث مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية للبحث لحماية الأشخاص، أولى فريق البحث اهتمامًا خاصًا لسلامة وسرية مجموعات النقاش الخاصة بالأطفال. نظرًا للحساسية المحتملة للموضوع ، فإن سرية المستجوب ضرورية. لذلك ، في بداية كل حلقة نقاش مع الاطفال، تمت دعوة المشاركين لاختيار اسم مستعار / اسم مزيف لاستخدامه في كتابة التقرير. و لذلك ، فإن أسماء الأطفال الواردة في هذا التقرير كلها أسماء مستعارة اختارها الأطفال أنفسهم. في نهاية الاستبيان الذاتي ، تم تقديم المساعدة السرية التالية إلى المشاركين الشباب.

«هل أزعجك شيء تحدثت عنه اليوم؟» لا تنس أنه يمكنك التحدث إلى المنسق بمجرد الانتهاء من هنا ، ويمكنه أو يمكنها مساعدتك في العثور على شخص ما للتحدث إليه على انفراد ودون الكشف عن هويتك! »

طور فريق البحث والشركاء من وزارة المرأة والأسرة و الطفولة وكبار السن بروتوكول إحالة للتأكد من أن أي طفل كشف عن سوء معاملة ، أو كان بحاجة إلى الحماية أو الإحالة ، قد تلق الدعم المطلوب. تم إنشاء آلية إحالة مباشرة إلى خط المساعدة الوطني والوزارة. و عمل الفريق بشكل وثيق مع فريق حماية الطفل داخل الوزارة لضمان حدوث ذلك. فقد طلب طفلان مشاركان في مجموعة نقاش مركزة للنساء فقط دعمًا نفسيًا سريًا. فقام فريق البحث بالتنسيق مع اليونيسف و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بتحديد طبيب نفسي تابع للوزارة في منطقتهم. و تواصل التنسيق مع الطفلين لضمان حصولهما على الدعم النفسي اللازم. و نظرًا لنقص القدرة والوصول إلى نظام حماية الطفل ، يجب أن تنظر الأبحاث المستقبلية في معالجة هذه المشكلة.

6. تحليل البيانات

خضعت البيانات المأخوذة من مجموعات النقاش والمقابلات للتحليل الاستنتاجي والاستقرائي باستخدام برنامج التحليل النوعي NVIVO 12. و في المستوى الأول من التحليل ، قام فريق البحث بترميز البيانات في رموز استنتاجية محددة سلفًا:

مزايا استخدام الإنترنت ، والمخاطر والمساوئ المرتبطة باستخدام الإنترنت ، والتدابير والسياسات القائمة ، و الثغرات والتوصيات القائمة. النتائج في إطار كل من رموز الفوائد والمخاطر موضحة بالتفصيل في كل قسم فرعي من قسم نتائج البحث في هذا التقرير. النتائج في إطار مدونات التدابير والسياسات القائمة ، وكذلك الثغرات القائمة ، تناقش في القسم 3. في الخطوة الثانية من

التحليل ، تم تحليل البيانات الموجودة تحت كل رمز بشكل أكبر واستخرج فريق البحث كودات فرعية استقرائية لكل رمز. في بعض الحالات ، تم تقسيم الرموز الفرعية إلى كودات فرعية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك ، تم إدخال بيانات من الاستبيان المسبق لمجموعة النقاش الخاصة بالأطفال والاستبيان المجهول في برنامج Excel وتم الكشف عن الاتجاهات من خلال استخدام أدوات التحليل الكمي المتقدمة في Excel.

7. حدود المنهجية

يتبنى هذا البحث منهجية نوعية تهدف إلى إنتاج بيانات معمقة تتمحور حول الطفل ، بما في ذلك وصف مفصل للقصص والتجارب الشخصية. و لا يدعي البحث أنه يمثل الطفولة التونسية اذ أنه من شأن القيام بدراسة أشمل تتضمن مجموعات نقاش مركزة في ولايات أخرى أن يمكّن من الحصول على جملة من المعطيات اكثر أهمية واستخلاص استنتاجات اكثر تأكيدا. حيث سيخول على سبيل المثال ادراج ولايات أخرى ذات نسبة هشاشة مرتفعة للأطفال على غرار القيروان وأخرى ذات نسبة هشاشة منخفضة كولاية صفاقس من الحصول على إجابات اكثر تنوّعا. ولكن اختيار الحالات المختلفة من الولايات ، بناءً على تقاطع ثلاثة مؤشرات ذات صلة تتعلق بعنف الأطفال ، ومجموعة المشاركين الشباب ، يضمن أن البيانات التي تم جمعها خاصة بكل من حالات فردية ودلالة على سياق وطني أوسع. كما لم تتضمن الدراسة زوايا نظر المجموعات الأقلية على غرار الأطفال الذين انقطعوا مبكرا عن الدراسة او أولئك من ذوي الاحتياجات الخصوصية والمهاجرين أو اللاجئين.

لقد تم اختيار مجموعات النقاش أساسا لمنح الأطفال شعورا بالأمان خاصة منها المخصصة للفتيات والتي مكّنت المشاركين من أن يكونوا اكثر صراحة في اجاباتهم. لكن تبقى فرضية عدم تقديم بعض الأطفال تجاربهم السلبية ممكنة بالنظر الى حساسية الموضوع على الرغم من التأكيد على ضمان السرّية، وذلك باعتباروجود سابق معرفة بين بعضهم الامر الذي قد لم يشعرهم بما يكفي من الارتياح لمشاركة امثلة محرجة. لقد تم ضمان الصّحة من خلال اللجوء الى مواطنين تونسيين في تسيير ومتابعة مجموعات النقاش المركزة في أربعة أجزاء وتمكّنوا من جمع التفسيرات الكيفية بأقل استنتاج لتجارب الأطفال في الانترنات. هذا وقد خول اعتماد آلية التشفير الدقيق ظهور نماذج بالنسبة للمعطيات.

فيما يتعلق ببيانات استطلاع الراي التي تم جمعها من الاستبيان المجهول ، فإن حجم العينة الصغير مقارنة بعدد السكان يجعل هذه البيانات غير تمثيلية. ومع ذلك ، أتاح الاستبيان فرصة ، من خلال سؤال مفتوح ، للأطفال لتبادل التجارب الحساسة أو المزعجة بأمان ودون الكشف عن هويتهم التي ربما لم يشعروا بالراحة عند مشاركتها في اطار حلقة النقاش المركزة. كما يوفر الاستطلاع إشارة إلى التفاعل مع المحتوى الجنسي أو النصوص أو المواد المزعجة الأخرى أو التعرض لها أو إنتاجها والتي ربما لم يتم تناولها في مناقشات حلقات النقاش.

II. فوائد ومخاطر الإنترنت : منظور يتمحور حول الطفل

من أجل تعزيز الفهم المتمحور حول الطفل لتجارب الأطفال الإيجابية والسلبية عبر الإنترنت ، ركز تحليل وترميز بيانات مجموعة النقاش مع الأطفال على الكشف عن وجهات نظر الأطفال وتجاربهم فيما يتعلق بالمزايا والمخاطر والأضرار المرتبطة باستخدام الإنترنت. تم توضيح هذه على التوالي في القسمين الفرعيين التاليين. و عند الاقتضاء ، يتم تحليل البيانات من مجموعات النقاش مع الأطفال جنبًا إلى جنب مع النتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش مع الآباء والمعلمين ، مما يسلط الضوء على الفجوات الموجودة في فهم تجارب الأطفال مع الإنترنت وتأثيرها.

1. يوفر استخدام الإنترنت، باعتدال، العديد من الفوائد التعليمية والاجتماعية و الاقتصادية

كشفت مجموعات النقاش المركزة مع المعلمين والأولياء عن إحجام أولي من جانبهم عن الاعتراف بالآثار الإيجابية لاستخدام الإنترنت على حياة الأطفال ومناقشتها. و عندما حث ميسر النقاش واستجوب لإجراء مناقشة حول الفوائد المتصورة ، غالبًا ما كانت المناقشات مقتصرة إلى حد كبير على الفوائد التعليمية وسهولة الوصول إلى المعلومات. وقد تمت مناقشة هذه الأمور بشكل عام، مما يكشف عن نقص عام في مشاركة الأولياء وموظفي التعليم مع الأدوات والمصادر المحدد عبر الإنترنت التي يستخدمها الأطفال لتعزيز تجربتهم التعليمية والوصول إلى المعلومات.

أيدت مجموعات النقاش مع الأطفال تصورات الأولياء والمعلمين عن الفوائد التعليمية للإنترنت. ومع ذلك ، فقد أسفرت النقاشات مع الأطفال عن بيانات واستنتاجات أكثر ثراءً حول الأدوات والتدابير المحددة التي يستخدمونها لتعزيز وتكملة تعلمهم الأكاديمي عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك ، كشف تحليل مجموعات النقاش مع الأطفال عن جملة من الفوائد الأخرى في جميع مجالات حياتهم التي لم يتم ذكرها أو معرفتها من قبل الأولياء والمعلمين.

2. الفوائد التعليمية

1.2. تعزيز التعلم المرتبط الرسمي:

عبر الأطفال عن العديد من الفوائد التعليمية من استخدام الإنترنت، مع استخدام الغالبية لجوجل والمواقع التعليمية (مثل TakiAcademy) لإجراء البحوث وتعزيز فهمهم لدروسهم أو فهم واجباتهم المدرسية. و تمت الإشارة أيضًا إلى موقع يوتيوب كموقع ويب مهم للتعلم أو المساعدة في أداء الواجبات المنزلية عبر مجموعات النقاش. وعلى وجه الخصوص، ذكرت مجموعة النقاش 8 قنوات يوتيوب مخصصة لشرح المواد المدرسية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التنبيه على هذه الميزة في بعض مجموعات النقاش وأعقب ذلك نقاشات حول حدود استخدام الإنترنت لتعزيز التعلم المرتبط بالمدرسة. على سبيل المثال ، في مجموعة النقاش FG7 ، اتفق المشاركون على أنه أثناء استخدام الإنترنت لإكمال واجباتهم المنزلية حتى وان كان ذلك مفيدًا ، فقد يسيء بعض الطلاب استخدام هذه الأداة ، وبدلاً من ذلك ينسخون دروسًا كاملة ومهام بحثية بشكل أعمى دون استيعاب المعلومات. و قد تم تسليط الضوء على هذا في مقابلة مع السيدة نجاة الصولي ، أستاذ اول مميز، والتي اشتكت من أنه «في الوقت الحاضر إذا كان لدى الطفل مهمة بحث عن نبات أو أنواع مختلفة من الحيوانات العاشبة وآكلة اللحوم ، فسوف يذهب إلى مقهى الإنترنت و يطلب منهم وثيقة بحث كاملة مقابل 2 دينار تونسي. 90٪ من المعلومات لن تبقى راسخة في الذهن».

تحسين المهارات اللغوية:

أفاد غالبية الأطفال عن فوائد تتعلق بتعلم اللغة من خلال تطبيقات الترجمة وأدوات تعلم اللغة مثل Simply و Duolingo و Google Translate و Memrize أو مشاهدة محتوى بلغة أجنبية أو التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال الألعاب عبر الإنترنت. كما أشار جاكو ، «لقد تحسنت لغتي الإنجليزية حقًا لأنني أقوم بتكوين صداقات جديدة والدردشة معهم أثناء ممارسة ألعاب الفيديو» (17 ، ذكر).

تحسين المعرفة العامة والمهارات:

فاد العديد من الأطفال باستخدام الإنترنت لمواكبة الأخبار، ومتابعة الموضوعات التي تهمهم، وتعلم مهارات جديدة مع إتقان المهارات الموجودة (الرسم، والطبخ، والشطرنج، والتصوير، وإنتاج الفيديو والتحرير، والتصميم، والرقص، والمكياج). كما أوضحت دنيا، «أنا مهتمة بالأحداث الجارية وأهتم بما يحدث في البلاد وفي العالم. تساعدني الشبكات الاجتماعية على البقاء على اطلاع «(16 سنة، أنثى). وبالمثل، قال دوما «أحب الطبخ وتعلمت العديد من الوصفات المختلفة على الإنترنت». (14، ولد).

تحسين الفهم والانفتاح على ثقافات مختلفة:

سواء من خلال تكوين صداقات عبر الإنترنت من مختلف البلدان والخلفيات الثقافية أو من خلال مشاهدة المسلسلات والأفلام، أفاد غالبية الأطفال عن تحسن فهمهم للثقافات المختلفة واستمتاعهم بالتنوع. وقد تم تسليط الضوء على هذه الميزة بشكل خاص بين المشاركين من المناطق الريفية والمناطق الداخلية، ويمكن القول إن ذلك بسبب التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يحد من حركتهم وفرصهم في مقابلة أشخاص متنوعين بشكل شخصي. في الواقع، كما قال أحد المشاركين من ريف منوبة في طبربة: «يعرّفني الإنترنت بأشياء جديدة لم أكن لأواجهها في الحياة الواقعية على الإطلاق» (زرقة، 17، ذكر). كما أفاد المشاركون في مجموعة النقاش السادسة بتوسيع آفاقهم من خلال تكوين صداقات جديدة من جميع أنحاء العالم. و هذا يعكس النتائج المستخلصة من البلدان الأخرى، حيث يرى الأطفال الإنترنت على أنه الطريقة الوحيدة لتوسيع عالمهم، وحيث يعد لقاء أصدقاء جدد عبر الإنترنت، من ثقافات ومناطق أخرى، إحدى المزايا الرئيسية للاتصال بالإنترنت [24].

> ان انت إحدى مزايا الاتصال بالإنترنت بالنسبة لكثير من الأطفال في تونس هي الالتقاء بآخرين من مناطق مختلفة من العالم ومن ثقافات أخرى. هذا مهم على وجه الخصوص لأولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية أو المهمشة. ومع ذلك، فإن هذا يعكس أيضًا أحد أوجه التوتر التي تظهر في الأساليب الشائعة للأمان على الإنترنت. إحدى الرسائل الأساسية للعديد من حملات السلامة عبر الإنترنت، وأولوية من قبل العديد من الأولياء والمعلمين، هي فكرة «الخطر الغريب»، ويتم نهي الأطفال عن التحدث إلى الغرباء عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن غالبية المخاطر الجنسية التي يتعرض لها الأطفال تأتي من الأشخاص الذين يعرفونهم، بدلاً من الغرباء (منظمة الصحة العالمية، 2022). هذا مجرد مثال واحد على كيف أن الوعي الذي لا أساس له في الدليل يمكن أن يمنع أحد الفوائد الرئيسية للأطفال.

2.2. الفوائد الاجتماعية: بناء العلاقات الاجتماعية والمحافظة عليها

يستخدم معظم المشاركين وسائل التواصل الاجتماعي في المقام الأول للبقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة، حيث أبلغ الغالبية بشكل نشط أو عضوي عن إقامة علاقات جديدة و تكوين صداقات عبر الإنترنت. على سبيل المثال، قالت أريج إن «عمتي تعيش في الخارج وأثناء الاحتفالات الدينية مثل العيد، نفتقدها وهي تفتقدنا، لذلك نتصل بها على فاسيبوك ويمكنها قضاء الوقت

معنا على الطرف الآخر من الخط، كما لو كانت معنا «(17 سنة، فتاة). وقد وفر ذلك فوائد اجتماعية وعاطفية من خلال تمكين الأطفال من الشعور بالاتصال وتنمية الشعور بالانتماء. يتوافق هذا مع النتائج التي توصلت إليها دراسة Global Kids Online عبر 11 دولة، مما يدل على أن وسائل التواصل

24 Burton, P., Leoschut, L. & amp; Phyfer, J. (2016). أطفال جنوب إفريقيا عبر الإنترنت: لمحة عن استخدام الأطفال للإنترنت وأنشطتهم عبر الإنترنت. كيب تاون: مركز العدالة ومنع الجريمة.

الاجتماعي ومنصات الدردشة أصبحت مكانًا مهمًا للقاء حيث يمكن للأطفال الالتقاء والتواصل الاجتماعي مع الأصدقاء والعائلة[25].

3. الترفيه

ذكر المشاركون الطرق العديدة التي توفر بها الإنترنت مصدرًا للترفيه. وشمل ذلك الأنشطة السلبية مثل الاستماع إلى الموسيقى ومشاهدة مقاطع الفيديو ومشاهدة المسلسلات والأفلام ومشاهدة الرياضة. أيضًا، تم الاستشهاد بأشكال تفاعلية للترفيه مثل القيام بالتمارين / التدريبات ، وتعلم تدريبات الرقص ، والألعاب ، والبحث عن مصادر الإلهام في الفن والموضة. و تمت الإشارة أيضًا إلى مشاهدة المحتوى (الميمات ومقاطع الفيديو) من قبل «المؤثرين» الاجتماعيين بالإضافة إلى إنشاء وتحرير ونشر محتوى الوسائط الاجتماعية الخاص بهم. و بالتالي فإن انخراط هؤلاء الأطفال بنشاط في إنشاء الميمات ومحتويات أخرى وتحريرها والتفاعل معها يشير إلى حقيقة أن هناك مستوى معينًا من المهارات التقنية الإبداعية المطبقة على أساس منتظم، مما يعكس كلاً من فرصة الترفيه والتعبير عن مستوى معين من الإبداع، فضلاً عن مهارات تتجاوز مجرد استهلاك الوسائط.

اتفق المشاركون في مجموعة النقاش ال 10 على أن الإنترنت يبقيهم آمنين في المنزل وبعيدًا عن جميع المشاكل التي قد يواجهونها في خارج المنزل. كما ذكر أحد المشاركين ،

«لا يوجد شيء جيد في جارج المنزل في القصرين ، فقط المشاكل» (جون ، 17). وأوضح المشاركون أنهم يفتقرون إلى أي وسيلة ترفيه وأن «في السابق كنا نذهب على الأقل إلى دار الشباب مجانًا. الآن، إذا كنت تريد الذهاب إلى دار الشباب، فعليك دفع 5 دنانير في اليوم "(جون ، 17).

بالإضافة إلى ذلك ، كما أوضح كورتلي، «كل حي من أحياء القصرين يخضع لسيطرة مجموعة من الفتيان، الذين سيضربونك إذا أتيت إلى منطقتهم» (17 ، مجموعة النقاش عدد 10). يوفر الإنترنت طريقة عملية لهؤلاء الأطفال للهروب من الأذى الجسدي واللعب في مكان آمن.

1.3. الفوائد التجارية والمكاسب المالية

أفاد عدد من المشاركين كيف ساعد الإنترنت في تطوير مهاراتهم المهنية وريادة الأعمال. وقد أدى ذلك لاحقًا إلى تسهيل أعمالهم، وتمكينهم من الحصول على فوائد مالية مباشرة أو غير مباشرة من استخدامهم للإنترنت. تعلم بعض المشاركين وطوروا مهارات (التصوير الفوتوغرافي، والبرمجة، وتطوير التطبيقات) عبر الإنترنت وأطلقوا مهنًا مستقلة لاستثمار مهاراتهم. بصفته كدهان للمنازل، وعلى الرغم من أن وظيفته بدوام جزئي لا تتطلب الإنترنت، قال باستيس (17 عامًا)، إن عمله يستفيد ويجذب حرفاء جدد من خلال ظهوره على وسائل التواصل الاجتماعي. حصل مشاركون آخرون على أموال من الألعاب ، مثل Jako (17 عامًا ، ذكر) الذي يجمع الماس ويبيعه في اللعبة الشهيرة Free Fire. تمت الإشارة أيضًا إلى تلقي أموال الإعلانات من إنشاء مقاطع الفيديو وزيادة الظهور للحصول على المزيد من الحرفاء على أنها مزايا مالية. والجدير بالذكر أن ريادة الأعمال عبر الإنترنت كانت تقتصر إلى حد كبير على المشاركين الذكور. معظم المشاركات من النساء اللواتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لنشر منتجاتهن (مثل اللوحات والصور الفوتوغرافية والمجوهرات المصنوعة يدويًا) ، يقمن بذلك دون نية البيع أو تحقيق مكاسب مالية. ومع ذلك ، اتفق المشاركون في مجموعة عدد 8 (للإناث فقط) على أن الإنترنت يسهل بيع وشراء الاغراض.

25 كارديفيلت وينثر ، دانيال. ليفينغستون ، سونيا ؛ سعيد ، ماريوم (2019). نشأ في عالم متصل ، تقرير بحث إينوشينتي ، مكتب أبحاث اليونيسف - إينوشينتي ، فلورنسا. ص. 16.

ويعكس هذا فجوة محتملة بين الجنسين في كيفية استخدام الأطفال لفرص الأعمال المحتملة التي يوفرها الإنترنت للأطفال. قد تكون هناك حاجة إلى فهم أفضل لهذه الديناميكية الناشئة من أجل ضمان قدرة كل من الأولاد والبنات على تحقيق الاستفادة القصوى من هذا الجانب من الإنترنت والاتصال الرقمي.

2.3. فوائد الصحة العقلية

ذكر المشاركون الطرق المختلفة التي يوفر بها الإنترنت وسائل لتحسين صحتهم العقلية. وناقش المشاركون في مجموعة النقاش عدد 5 كيف أن مشاهدة مقاطع الفيديو المسلية تساعدهم في التخلص من التوتر. كما أشار المشاركون من المركز المندمج مجموعة النقاش عدد 2 إلى مرور الوقت و «الانسحاب من الواقع» كميزة لوسائل التواصل الاجتماعي، وربما يشيرون إلى الواقع الاجتماعي الصعب لهؤلاء الأطفال في مراكز الإيواء وإيجادهم العزاء في وسائل التواصل الاجتماعي. و ذكر المشاركون في مجموعة النقاش عدد 4 كيف سمحت لهم الإنترنت بـ «الهروب من الواقع».

ناقش العديد من مجموعات النقاش مزايا مجموعات الدعم المختلفة ، مما يمكّن الناس من مساعدة بعضهم البعض وتقديم المشورة. تربط مثل هذه المجموعات الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بآخرين يرغبون في تقديم هذه المساعدة وقادرين عليها. و ذكر المشاركون في مجموعة النقاش عدد 5 أن تلقي «الإعجابات» على صورهم زاد من تقديرهم لذاتهم وأنهم وجدوا بعض فوائد الصحة العقلية عند النشر عن الأوقات الصعبة التي كانوا يمرون بها. كما أفادت مجموعة النقاش عدد 6 أن البقاء على اتصال مع الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة حسّن من احترام الذات والشعور بالانتماء.

غالبًا ما يتم تبسيط تعقيد التكنولوجيا الرقمية واستخدام الإنترنت والصحة العقلية بشكل مفرط ، ويتم تقليله إلى عواقب أكثر سلبية للاستخدام المفرط للإنترنت والتعرض للمحتوى «المشغل» ، والذي يتم تنسيقه في كثير من الأحيان بطريقة حسابية[26].

ومع ذلك، كما يتضح من هذا البحث، يمكن أن يكون الإنترنت في كثير من الأحيان ملاذًا أو يوفر مساحة آمنة ، حيث يمكن للأطفال الحصول على الدعم، والهروب من المواقف الصعبة خارج الإنترنت. وغالبًا ما يعتمد مدى قدرة الأطفال على تحقيق أقصى قدر من الفوائد، لا سيما أولئك الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية، على مهاراتهم الرقمية وكيفية تطبيقها. لذلك يصبح من المهم للغاية مساعدة الأطفال على تطوير هذه المهارات.[27]

4. يرتبط استخدام الإنترنت بمخاطر وأضرار جسدية وعقلية ونفسية جديدة ومتزايدة

على الرغم من وفرة فوائد الاستخدام المعتدل للإنترنت ، إلا أن مجموعات النقاش والمقابلات كشفت عن أضرار ومخاطر كبيرة عبر الإنترنت. و أسفر التحليل الموضوعي لبيانات مجموعة النقاش عن الرموز الفرعية التالية «للمخاطر والأضرار».

26 Vuorre, M., Orben, A., & amp; برزيبيلسكي ، إيه ك. (2021). لا يوجد دليل على أن الارتباط بين مشاركة المراهقين في التكنولوجيا الرقمية ومشاكل الصحة العقلية قد ازداد. علم النفس السريري ، 9 (5) ، 823-835 https://doi.org/10.1177/2167702621994549

27 Livingstone, S., Stoilova, M., Stänicke, L. I., Jessen, R. S., Graham, R., Staksrud, E., & amp; جنسن ، تي ك. (2022). الشباب الذين يعانون من صعوبات الصحة العقلية المتعلقة بالإنترنت: فوائد ومخاطر المهارات الرقمية. دراسة تجريبية. KU لوفين ، ySKILLS.

1.4. الاستخدام المفرط

سلط غالبية المشاركين الضوء على الآثار السلبية لاستخدام الإنترنت لفترات طويلة على صحتهم الجسدية. وتشمل هذه المشاكل البصر وآلام الظهر والوضعية السيئة ومشاكل العمود الفقري وزيادة الوزن والصداع، بالإضافة إلى مشاكل التركيز وفقدان الذاكرة.

علاوة على ذلك، تم الاستشهاد بـ «الإدمان» (المصطلح ادمان « المستخدم من قبل المشاركين) باعتباره خطرًا رئيسيًا على الأطفال والمعلمين والأولياء. وعرّف المشاركون إدمان الإنترنت على أنه الاستخدام المفرط و / أو الاعتماد على الإنترنت مما يؤدي إلى آثار سلبية على العلاقات الاجتماعية

والوظيفة المعرفية والتحصيل العلمي والصحة البدنية. كان هناك اتفاق عام على أنه بالرغم من ان استخدام الإنترنت باعتدال يفتح مجموعة من الفوائد للمستخدمين، يمكن لإدمان الإنترنت أن يعزل المستخدمين عن عائلاتهم وأصدقائهم. و رغم أن غالبية المشاركين يتفقون على أن وسائل التواصل الاجتماعي تسمح لهم بالبقاء على اتصال مع أصدقائهم وعائلاتهم، فقد ذكروا بنفس القدر دور وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت في التسبب في العزلة وتآكل الاتصالات الشخصية بين الأصدقاء والعائلة. فقد يكون التأثير على بعض العائلات والأطفال مدمرًا. و كما أوضحت إحدى المشاركات من مركز للأطفال بدون سند عائلي، «بدأت والدتي في استخدام هذا التطبيق الذي من خلاله التقت وتحدثت مع أشخاص من جميع أنحاء العالم. أصبحت مدمنة عليه وانسحبت من حياتي انا و إخوتي حتى أصبح إهمالًا للأطفال، وأبعدنا عنها» (ياسمين ، 14 ، أنثى).

يعتقد المشاركون أيضًا أن الاستخدام المفرط والإدمان يمكن أن يصرف انتباه الأطفال عن دراستهم مع إعاقة النمو العقلي والاجتماعي والرعاية الذاتية. بالإضافة إلى ذلك، ربط المشاركون الاستخدام المفرط للإنترنت بضعف التركيز والمشكلات النفسية. بينما أشار المشاركون في مجموعة النقاش عدد 4 إلى أن الإنترنت يسمح لهم بـ «الهروب من الواقع» كميزة جيدة، فقد أشاروا أيضًا إلى أنه يمكن أن يصبح غير صحي، مشيرين إلى أن بعض الأشخاص يخضعون لتغييرات شخصية بسبب عزلتهم وإدمانهم على الإنترنت. و لاحظ المشاركون أن الإنترنت يمكن أن يسهل الاستخدام المفرط أو الإدمان على الألعاب ومشاهدة البرامج أو المواد الإباحية. كما أشاروا إلى أن هذا يمثل مخاطر مالية، مثل إنفاق الكثير من الأموال على الألعاب عبر الإنترنت.

سلط هذا البحث الضوء أيضًا على مفهوم خاطئ واسع الانتشار في تونس مفاده أن الاستخدام المفرط للإنترنت يسبب التوحد. ففي جميع مجموعات النقاش للأطفال والأولياء الذين ناقشوا التوحد، ربط المشاركون بشكل غير صحيح إدمان الإنترنت بظهور اضطراب طيف التوحد: يُعد اضطراب طيف التوحد اضطرابًا بيولوجيًا في نمو الدماغ والذي ينتج على الأرجح عن مجموعة من العوامل الوراثية والبيئية للطفل أثناء الحمل[28]. هذا يعني أنه لا يمكن أن يكون سببها، بأي عامل، عند الأطفال. قد يكون أصل التصور العام - أن الإنترنت المفرط، أو قضاء الوقت أمام الشاشة، يسبب التوحد - لأن الأشخاص المصابين بالتوحد يميلون إلى استخدام الإنترنت بشكل أكبر لأنهم يجدون التفاعل بين الأفراد أكثر صعوبة[29 30].

28 Altevogt، B. M.، Hanson، S.L. & amp؛ ليسنر ، إيه آي (2008). التوحد والبيئة: تحديات وفرص للبحث. طب الأطفال. 121 (6) ، 1225-1229. دوى: 10.1542 / peds.2007-3000.

29 Howard، P. L.، & amp؛ (Sedgewick ، F. (2021 »

30 Begley، J. (2014) «الاتصال: تطوير شبكة اجتماعية على الإنترنت للأشخاص الذين يعانون من طيف التوحد وأسرهم». ممارسة جيدة للتوحد. 15: 2.

على سبيل المثال، «يقضي المراهقون المصابون بالتوحد وقتًا أطول في اللعب عبر الإنترنت مقارنة بأقرانهم الذين يعانون من النمط العصبي[31]»
. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الوقت الذي تقضيه أمام الشاشة كمنشط، وقد يؤدي الوقت المفرط أمام الشاشة إلى تفاقم الأعراض نظرًا لأن الأطفال المصابين بالتوحد «معرضون بشكل خاص للتأثيرات الدماغية المختلفة بسبب للوقت المقضى أمام الشاشة[32].»

2.4. التنمر

تؤكد النتائج المستقاة من مجموعات النقاش مع الأطفال الأدبيات التي تحدد الأشكال المختلفة التي يتخذها التنمر عبر الإنترنت، بما في ذلك الإساءة اللفظية، وخطاب الكراهية، والسخرية المقنعة في شكل مزاح، والتمييز على أساس الجنس، ورهاب المثلية، والتمييز على أساس لون البشرة، والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة، وفضح الجسد. إن الأثر النفسي على الضحايا شديد. و قد أعرب المشاركون من المناطق الريفية والداخلية عن تعرضهم للإساءة عبر الإنترنت من قبل أشخاص من الساحل أو العاصمة الذين تصور المشاركون أنهم ينظرون إليهم بازدراء ويطلقون عليهم أسماء مهينة بسبب مناطقهم ولون بشرتهم ولهجاتهم. المضايقات التي تعزز الانقسامات الجهوية والاجتماعية والاقتصادية ، ومشاعر التهميش والازدراء ، تم ذكرها على وجه التحديد من قبل المشاركين في مجموعة النقاش FG في طبربة وقفصة والقصرين. وأشار كورتلي (17 عامًا) إلى أن «الأشخاص الأثرياء في الساحل أو في العاصمة يستخدمون مصطلحات تحقيرية للإشارة إلينا ، قائلين إننا من الطبقة الدنيا ، ويسخرون من لهجتنا ولون بشرتنا». هذا له تأثير عميق على المشاركين، حيث قال Grappa (17 ، ذكر) إن هذا النوع من المعاملة «يجعلك تشعر وكأنك لست لك قيمة». علاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أن التنمر له تأثير أكبر على الأشخاص الذين يعانون من تدني احترام الذات. بينما أشار المشاركون إلى حد كبير إلى فاسيبوك على أنه منصة رئيسية للرسائل السلبية والتنمر، تم أيضًا الاستشهاد بمنصات التواصل الاجتماعي الأخرى ، مثل انستغرام وتيك توك .

يمكن أن يشمل التنمر أيضًا العار من الجسد ، كما ذكرت ذلك الأستاذ الأول المميز في مقابلة مع فريق البحث ، «كانت هناك فتاة بدينة في المدرسة التي درست فيها. نشر زملاؤها مقطع فيديو لجسدها وهوما جعلها تشعر بالفضيحة. أثر ذلك سلبا عليها. كان رد فعل إدارة المدرسة فقط من خلال التحدث إلى الجناة ولكنهم لم يتلقوا أي عقاب حقيقي لأفعالهم «. علاوة على ذلك ، يؤكد هذا البحث التجريبي أيضًا الأدبيات التي تسلط الضوء على الروابط الجوهرية بين العنف عبر الإنترنت والعنف خارج الإنترنت ، حيث سلط الأطفال المشاركون في مجموعة النقاش الضوء على الحالات التي ينتقل فيها التنمر والعنف خارج الإنترنت ، مما يؤدي بدوره إلى استمرار العنف خارج الإنترنت. على سبيل المثال، ذكر سويح (13 ، ذكر) أن «الأولاد في صفي لديهم هذه اللعبة حيث يتعرض الصبي الذي يغادر الفصل في الأخير للصفع من قبل جميع الأولاد. ثم يتم نشر ذلك على الإنترنت ليراه الجميع «. و اتفق المشاركون على أن هذا الأمر له آثار نفسية وجسدية لأنه مهين للضحية كما يكرس العنف ضده في الواقع. كما ذكر أناتول (13 عامًا) «ستصبح معروفًا على أنك الشخص الذي يمكن لأي شخص أن يضربك ويتنمر عليك.». بالإضافة إلى تسليط الضوء على تجارب الأطفال مع التنمر ، فإن النتائج تلفت الانتباه أيضًا إلى أهمية التدابير المناسبة والملائمة التي تتخذها المدارس ، وعلى نطاق واسع ، استجابةً للتنمر والتسلط عبر الإنترنت ، لحماية الضحية ومعالجة السلوك من جانب المتنمر.

31 Pavlopoulou، G.، Usher، C.، & amp؛ بيرسون ، أ. (2022). «يمكنني فعل ذلك في الواقع دون أي مساعدة أو شخص يراقبني طوال الوقت ويعطيني تعليمات مستمرة»: وجهات نظر الأولاد المراهقين المصابين بالتوحد حول المشاركة في ألعاب الفيديو عبر الإنترنت. المجلة البريطانية لعلم النفس التنموي ، 40 ، 557-571.

32 دنكلي ، ف. (2016). التوحد ووقت الشاشة: العقول الخاصة ، المخاطر الخاصة: الأطفال المصابون بالتوحد معرضون للتأثيرات السلبية للوقت أمام الشاشة. علم النفس اليوم. https://www.psychologytoday.com/us/blog/mental-wealth/201612/autism-and-screen-time-special-brains-special-risks

3.4. القرصنة

كثيرا ما ذكر المشاركون القرصنة على أنها خطر. على وجه الخصوص ، يمكن تحديد كلمات المرور الخاصة بهم أو استخراجها عن طريق «روابط المتسللين» ، والتي تخدع المستخدمين للنقر عليها فقط لسرقة كلمات المرور الخاصة بهم. بمجرد وصول المتسلل إلى حساب ، لاحظ المشاركون الضرر المحتمل الذي يمكن أن يحدث لبياناتهم الشخصية وسمعتهم (إذا تم الاستيلاء على حساباتهم). الأهم من ذلك ، عبر المشاركون أيضًا عن معرفتهم بكيفية حماية أنفسهم من هذه المخاطر ، لكنهم أقروا بضرورة تحسين الوعي بالمخاطر والحاجة إلى تدريب الأطفال على كيفية تجنب القرصنة ، مثل تجنب استخدام أسمائهم الحقيقية عند إنشاء حسابات والتعرف على علامات الارتباط المشبوه.

4.4. التحرش الجنسي

كان التحرش الجنسي في الغالب خطرًا قائمًا على نوع الجنس حيث أفاد المشاركون الذكور بأنهم لم يتأثروا بشكل خاص. من ناحية أخرى، تتعرض الفتيات للتحرش الجنسي عبر الإنترنت، من خلال التشهير بالجسد، أو تلقي رسائل وصور غير مرغوب فيها، أو إعادة نشر صورهن التي نشرنها على وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعات فيسبوك مع تسميات وتعليقات غير لائقة. كما ذكرت توتة (17 عامًا)، فقد نشرت صورة لوجهها على صفحتها على فاسيبوك فقط، لتجدها على صفحة FB أخرى مع تعليق غير لائق ذي طبيعة جنسية. و لاحظ المشاركون أن معظم الانتهاكات الأمنية والاتصالات غير المرغوب فيها التي واجهوها حدثت على فاسيبوك . وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المناقشات حول التحرش الجنسي جرت بشكل رئيسي في مجموعات النقاش الخاصة بالفتيات فقط ، إلا أن الردود على استبيان الاستقصاء المجهول الذي تم إعطاؤه للأطفال في نهاية كل مجموعة نقاش تكشف أن غالبية المستجوبين قد تعرضوا لمواجهات جنسية غير مرغوب فيها على شبكة الانترنت. من بين 108 أطفال أجابوا على سؤال «رأيت أو تلقيت رسالة أو صورة أو مقطع فيديو جنسي لم أرغب في تلقيه» ، أجاب 66/108 بنعم. يشير هذا إلى أن 61٪ من المستجوبين قد تعرضوا لمحتوى جنسي غير مرغوب فيه (يرجى الاطلاع على الرسم البياني أدناه).

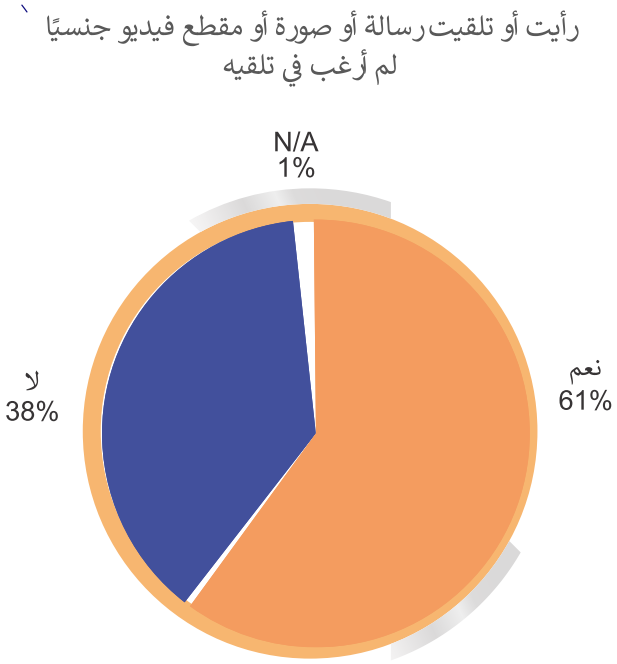

الرسم 1: إجابات على السؤال 6 من الاستبيان المجهول رسم بياني

5.4. الحسابات الوهمية والابتزاز

تمت أيضًا مناقشة الحسابات الوهمية على فاسيبوك باعتبارها تهديدًا رئيسيًا يواجه الفتيات على الإنترنت. و يمكن أن يحدث هذا عندما يستخدم شخص ما صورًا لشخص آخر (والتي يمكن أن تكون متاحة على وسائل التواصل الاجتماعي) لإنشاء حساب فاسيبوك يدعي أنه هو ذلك الشخص المزعوم ويرسل رسائل غير ملائمة إلى جهات الاتصال الخاصة به وينشر محتوى غير لائق. أفاد المشاركون أنهم يعرفون الكثير من الأشخاص الذين وقعوا ضحية لذلك، بما في ذلك بعض المشاركين أنفسهم. هذا يؤدي إلى مشاكل وفقدان صداقات للضحية.

أفادت مارسيلين (14 ، فتاة) أن شخصًا ما التقط صورتها من فيسبوك ، وألصق وجهها على صور فاضحة عبر تقنية الفوتوشوب، ثم فتح حسابًا جديدًا على فيسبوك متظاهرًا بأنها هي. عندما شرحت هذه التجربة المؤلمة لمجموعة النقاش، انفجرت بالبكاء. والجدير بالذكر أن مارسيلين أوضحت أنها لجأت إلى إخبار والدتها، لأنها كانت قلقة بشأن المزيد من المشاكل المحتملة. ومع ذلك ، فإن والدتها ، التي شاركت في مجموعة النقاش مع الاولياء، لم تذكر هذا الحادثة. قد يشير هذا إلى أن الأم اختارت عدم التحدث علناً عن هذه المسألة أمام الباحثين والأقران. ويمكن أن يشير أيضًا إلى إنكار الوالدين لهذه الأمور، ربما بسبب العار المجتمعي المحتمل. فقد يرتبط هذا أيضًا بتحفظ الوالدين عن لإبلاغ عن حالات الابتزاز بصور حقيقية أو مزيفة خوفًا من المخاطر المحتملة على سمعتهم.

بالإضافة إلى التسبب في الضرر، أظهرت بيانات مجموعات النقاش كيف أن الحسابات الوهمية على فاسيبوك تسهل الابتزاز. و وصف المشاركون كيف يحدث هذا عندما يتخذ شخص ما هوية مختلفة، عادة ما تكون أنثى، ويصادق الضحايا من الإناث على وسائل التواصل الاجتماعي. بعد كسب ثقتهم، يمكن للجاني إقناع الضحية بإجراء محادثات فيديو معهم و / أو إرسال صور حميمة لهم. بعد ذلك يبتز الجاني الضحية بهذه المادة. يمكن أن يكون الابتزاز ذو طبيعة نقدية أو جنسية. فقد أفاد العديد من المشاركين بحدوث هذا لهم، مما أدى إلى آثار نفسية مدمرة ودائمة. أفادت إحدى المشاركات في مجموعة النقاش FG5 بأنها كانت ضحية حساب وهمي، مما أدى إلى ابتزازها لمدة أربع سنوات.

شاركت ريحان (14 عامًا) قصة عاشتها قبل عامين من حديثها مع مجموعة النقاش. صادقتها أنثى (مفترضة) على تيك توك ، ثم نقلت محادثاتهم إلى فاسيبوك حيث بدأت في إقناعها بإرسال صور حميمة لنفسها. وأكدت لريهان أنه «لا بأس لأننا فتيات». كما قام الجاني أيضًا بخداع ريحان من خلال التقاط لقطات شاشة لمكالمة فيديو بدأها الجاني، حيث كانت ريحان ترتدي ملابسها بالكامل ولكن كان الشخص على الطرف الآخر من الخط عارياً. و عندما اقتنعت ريحان في النهاية بإرسال صور حميمة لنفسها، بدأ الجاني في ابتزازها ومحاولة الاتصال بأسرة ريحان. لا يزال التأثير النفسي واضحًا على ريحان ، التي انهارت بالبكاء وهي تروي أنها كانت ضحية لهذا الابتزاز. والجدير بالذكر أن قصتها حفزت المشاركين الآخرين على التقدم، وسردوا كيف تعرضوا للإيذاء في ظل ظروف مشابهة جدًا عندما كانوا في سن 12 عامًا. في الواقع ، انهارت مارسيلين أيضًا بالبكاء قائلة «نفس الشيء حدث لي». و صرحت كيرا أيضًا أن إحدى معارفها عبر الإنترنت حاولت إقناعها بإرسال الصور عندما كانت في الثانية عشرة من عمرها. ومع ذلك، أظهرت كيرا تصديها من خلال رفضها ومن ثم حظرها.

والجدير بالذكر أن الضحايا أفادوا بأن الجناة خدعوهم أيضًا للنقر على روابط إباحية أو البحث عن أفعال جنسية. لم يجد هذا البحث أي بيانات منهجية حول مدى الابتزاز عبر الإنترنت أو تأثيره على الضحايا. ومع ذلك ، فإن هذه الظاهرة تحمل اتجاهات مقلقة ، كما لاحظت الطبيبة النفسية للأطفال الدكتورة فاطمة الشرفي «اننا نواجه عددًا كبيرًا من الفتيات اللاتي لديهن أفكار انتحارية بسبب الابتزاز (الجنسي)» (مقابلة مع فريق البحث).

بالإضافة إلى التأثير النفسي للوقوع ضحية لهذه المخططات ، أظهرت جميع المشاركات الإناث نقصًا في المعرفة حول مكان وكيفية الحصول على المساعدة ، والحقوق القانونية في مثل هذه المواقف. وهذا يعزز نتائج استطلاع U-Report لعام 2020، الذي أظهر أن طفلًا واحدًا فقط من كل خمسة أطفال يعرف أين يطلب المساعدة إذا احتاجوا لذلك[33] . وعندما تم تنبيههم إلى حقيقة أنهم يستطيعون الإبلاغ عن هذه الجرائم ، قالوا جميعًا إنهم لا يريدون الإبلاغ خوفًا من إلقاء اللوم عليهم من قبل عائلاتهم والشرطة. في الواقع، قالت ريحان ، التي قالت إنها تحدثت في النهاية إلى والدتها عما حدث لها ، «حتى الآن ، ما زالت أمي تحمل هذا ضدي وتستمر في إلقاء اللوم علي. ليس لدي علاقة جيدة مع والدتي بسبب هذا «. بالإضافة إلى الخوف من ردود أفعال العائلات، هناك تصور عام بأن الشرطة غير مفيدة في مثل هذه المواقف. كما قالت نوال «كلنا نعرف ماذا يحدث في أقسام الشرطة. إذا ذهبت إلى هناك للإبلاغ عن شخص يهددك بمشاركة صور حميمية لك، فمن المحتمل أن يلوموك على التقاط تلك الصور في المقام الأول» (17، أنثى). هذه نتيجة مهمة لمعالجة عدم الإبلاغ، ولإنشاء نظام ومناخ يشعر فيه الأطفال بالأمان للإبلاغ، ويمكنهم القيام بذلك دون خوف من الانتقام والاتهامات.

اتفق المشاركون من الذكور والإناث على أن الفتيات يتأثرن بشكل غير متكافئ بالحسابات الوهمية التي تسعى إلى الاستيلاء على الصور ومقاطع الفيديو لأغراض الابتزاز. كما اتفق المشاركون من الذكور والإناث على أن الأعراف المجتمعية الأبوية تعني أن النساء والفتيات يتعرضن للمساءلة عندما يقعن ضحية للابتزاز بسبب مفاهيم الشرف المرتبطة بجسد الفتاة. و كما قال Grappa «إذا شارك شخص ما صوري، فلن يهتم أحد لأني صبي» (17 عامًا ، ولد). علاوة على ذلك، فإن هذه المعايير المجتمعية نفسها تشكل حاجزًا أمام الإبلاغ. ومع ذلك ، يتم إيذاء الأولاد بشكل مختلف من خلال الحسابات الوهمية. فقد كشف بعض المشاركين الذكور عن معرفتهم بالعديد من الأصدقاء الذين انجذبوا إلى حساب وهمي يدّعي أنه لفتاة تتطلع إلى الالتقاء شخصيًا. و عندما تذهب الضحية إلى الاجتماع الشخصي، تتعرض للهجوم من قبل رجل أو مجموعة من الرجال.

33 يونيسف تونس (2020). استطلاع الرأي حول العنف ضد الأطفال والمراهقين U-Report. متواجد في https://tunisie.ureport.in/opinion/4674/

4.6. التهوين من العنف والتطرف على الإنترنت

بالنسبة للمشاركين في مجموعات النقاش، ترتبط المخاطر أيضًا بالمراهقين الذين يغامرون بالجوانب المظلمة للإنترنت، مثل الويب المظلم، والمواد الإباحية، و «المعجبون فقط». يمكن أن يؤدي ذلك إلى «غسل دماغ» المراهقين أو إلى مشكلات في الشخصية والسلوك. و في هذا السياق، ذكر بعض المشاركين في مجموعات النقاش أنهم تعرضوا عن غير قصد لمحتوى مزعج للغاية وغير مناسب على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل حساب تيك توك المخصص لنشر مقاطع فيديو تصور قتل وتقطيع أوصال الأشخاص. كما صرحت ميليسا، «رأيت ذات مرة مقطع فيديو لشخص يقتل طفلًا صغيرًا وينتزع أحشاءه. لقد أثر ذلك سلبا علي لفترة طويلة «(17 ، مجموعة النقاش عدد 6).

بالإضافة إلى ذلك، ناقش الأطفال المشاركون في مجموعات النقاش الآثار الدائمة المحتملة للتعرض للمواد أو الأيديولوجيات العنيفة على المراهقين القابلين للتأثر. و على الرغم من الإشارة الى تهوين العنف من خلال الألعاب ومقاطع الفيديو في مناقشات مجموعات النقاش مع الأطفال والاولياء والمعلمين، وكذلك في المقابلات مع المتدخلين الرئيسيين، فقد تمت مناقشة هذا الراي إلى حد كبير كشكل من أشكال العنف غير المتعمد (بدون نية الإيذاء) الذي يؤثر على الأطفال بشكل مختلف. ومع ذلك، فقد أثيرت أشكال أخرى من التلاعب المتعمد، مثل التطرف الديني العنيف أو غير العنيف. فقد أكدت قاضية الأطفال أسمهان بودريوة ، المتخصصة في قضايا مكافحة الإرهاب ، أنه «بينما يحدث التطرف لدى البالغين إلى حد كبير خارج الإنترنت كما هو الحال في المسجد ، فإن معظم الأطفال يتحولون إلى التطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. عادةً ما تحدث المراحل الأولى من التطرف على فاسيبوك ثم يُطلب من الأطفال التبديل إلى تطبيق تلغرام الأكثر أمانًا.»

4.7. مخاطر الصحة العقلية

ناقش المشاركون الطرق المختلفة التي يمكن أن تؤثر بها التجارب السلبية عبر الإنترنت على صحتهم العقلية. و لقد لوحظ على نطاق واسع أن الرسائل السلبية والتصيد والتنمر لها آثار سلبية على احترام الذات والصحة العقلية، مما يجعل آثار الصحة العقلية بمثابة خطر يتخطى جميع المخاطر الأخرى المذكورة أعلاه. انتقد المشاركون أنماط الحياة «الزائفة» التي ينشرها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي وهم يتظاهرون بأنهم أكثر ثراءً وسعادة مما هم عليه بالفعل. هذا يمكن أن يقلل من احترامهم لذاتهم لأنهم يقارنون أنفسهم بالمعايير غير القابلة للتحقيق. أيضًا، أفادت بعض المشاركات أن «الإيجابية السامة»، التي ينشرها المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي، تضر بالصحة العقلية للمشاهدين، لأنها تؤدي بهم إلى الحصول على صورة و انتظارات غير واقعية عن الجسد و نمط الحياة الواقعي. على الرغم من إظهار الوعي بأن أنماط الحياة ومعايير الجمال التي يواجهونها على وسائل التواصل الاجتماعي «مزيفة» ، فقد رأى المشاركون أنه «إذا تعرضت لهذه» القصص «كل يوم فمن المؤكد أنها ستؤثر عليك بشكل سلبي» (سهير ، 17 ، أنثى). التأثير هو تقليل احترام الذات حيث يقارن الأطفال أنفسهم بمعايير غير قابلة للتحقيق.

ناقش المشاركون التأثير السلبي الذي تحدثه الحسابات الوهمية على علاقاتهم مع العائلة والأصدقاء. في مثال مأساوي بشكل خاص، أبلغ أحد المشاركين عن قصة صديقة كانت على علاقة عبر الإنترنت بشخص ما لسنوات ولكن تبين أنه حساب وهمي. و قام هذا الحساب الوهمي بابتزازها لاحقًا بالصور ومقاطع الفيديو. فأثر هذا على الضحية بشدة لدرجة أنها انتحرت.

بالإضافة إلى ضرر الابتزاز المذكور أعلاه ، فإن العقبات التي تواجهها النساء والفتيات والتي تمنعهن من الإبلاغ عن الجرائم التي يقعن ضحية لها أو مناقشتها, لها أيضًا آثار سلبية على الصحة العقلية. في الواقع ، يتفق المشاركون على أن الأعراف المجتمعية الأبوية تعني أنه سيتم إلقاء اللوم على الضحايا من النساء وإيذائهن لابتزازهن من خلال الصور ومقاطع الفيديو.

وهـذا يعنـي أن معظـم الضحايـا لا يشـعرون بالأمـان الكافـي لمناقشـة هـذه القضايـا مـع أسـرهم أو إبـلاغ السـلطات عنهـا. وبالتالـي، تسـتمر الضحيـة فـي معانـاة مـن هـذه الجرائـم فـي صمـت، مـع مـا لذلـك مـن آثـار سـلبية علـى صحتهـا النفسـية. كمـا صرحـت ميـار، «عقليًـا، نحـن أكبـر سـنًا بكثيـر مـن سـننا لأننـا نواجـه مشـاكل لا ينبغـي علينـا التعامـل معهـا فـي سـن مبكـرة» (16 ، أنثـى).

III. الوقاية والتصدي للمخاطر والأضرار التي يتعرض لها الأطفال عبر الإنترنت

لإن أبلـغ جميـع الأطفـال المشـاركين عـن تجـارب إيجابيـة وسـلبية عنـد اسـتخدام الإنترنـت، فقـد كشـفت نقاشـات المجموعـة المركـزة عـن مسـتوى عـالٍ مـن الوعـي والعمـل بيـن الأطفـال، الذيـن اعتبـروا علـى نطـاق واسـع أنهـم يمتلكـون القـدرة علـى جنـي فوائـد الإنترنـت أثنـاء اتخـاذ التدابيـر لمنـع جميـع المخاطـر والأضـرار أو التصـدي لهـا.

1. المقاربات الحالية للأطفال للحماية عبر الإنترنت

أظهـر غالبيـة الأطفـال المشـاركين فـي مجموعـة النقـاش وعيًـا بأنـواع المعلومـات الشـخصية المتاحـة عنهـم علـى الإنترنـت، بمـا فـي ذلـك أسـمائهم، وأعمارهـم، وجنسـهم، وأصدقائهـم، والأشـياء التـي يحبونهـا ولا يحبونهـا، وحسـابات البريـد الإلكترونـي ، والمواقـع التـي يزورونهـا ، و المـكان الـذي يعيشـون فيـه، و وجوههـم وصورهـم ، وعائلاتهـم ، وأيـن يذهبـون إلـى المدرسـة. كمـا لخـص أحـد المشـاركين فـي مجموعـة النقـاش FG6 ،

«الإنترنت يعرف كل شيء عنا!» (روز ، 17).

1.1. التدابير التي يتخذها الأطفال لحماية أنفسهم على الإنترنت

مـن خـلال مجموعـة نقـاش للأطفـال، ناقـش المشـاركون مختلـف التدابيـر التـي اتخذوهـا لحمايـة أنفسـهم، بمـا فـي ذلـك إنشـاء حسـاب فاسـيبوك آمـن، وحجـب معلوماتهـم الحقيقيـة علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي ، بمـا فـي ذلـك العمـر الحقيقـي وعنـوان المنـزل ، وعـدم السـماح للتطبيقـات بالوصـول إلـى بياناتهـم ، وعـدم قبـول الأشـخاص الذيـن لا يعرفونهـم علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي ، والحفـاظ علـى خصوصيـة صورهـم والإبـلاغ عـن كل ملـف شـخصي أو محتـوى مريـب. علـى سـبيل المثـال، كمـا قـال المشـاركون فـي مجموعـة النقـاش FG2 مازحيـن، فهـم خبـراء فـي تحديـد العلامـات المنبهـة لحسـاب وهمـي علـى Facebook ، مثـل صـورة الملـف الشـخصي التـي تمـت تصفيتهـا بشـكل كبيـر والغيـر واقعيـة، والعـدد قليـل جـدًا مـن «الإعجابـات» علـى الصـور والمنشـورات ، والحسـاب الحديـث جـدًا برقـم صغيـر مـن «الاصدقـاء.» ويتبـع هـذا اليقظـة بعـد ذلـك إجـراءات لـدرء المخاطـر، بمـا فـي ذلـك حظـر الحسـابات المشـبوهة والإبـلاغ عنهـا. كمـا تضمنـت بعـض ردود الأطفـال علـى اسـئلة الاسـتبيان المجهـول الـذي تحدثـوا فيـه عـن لقـاءات سـلبية علـى الإنترنـت أيضًـا الخطـوات التـي اتخذوهـا للتصـدي أو حمايـة أنفسـهم، مثـل «يمكنـك حـل هـذه المشـكلات بعـدم الـرد علـى الأشـخاص أو حظرهـم» أو «أنـا أخبـرت أمـي وكانـت لحسـن الحـظ تتفهـم ذلـك «. بعـد نقـل حالـة تـم فيهـا إغرائـه/هـا مـن خـلال حسـاب وهمـي لإرسـال صـور حميميـة لأنفسـهم، كتـب أحـد الأطفـال «لقـد رفضـت وحذفتهـا مـن قائمـة أصدقائـي». ومـع ذلـك، فـإن تكـرار إبـلاغ الأطفـال عـن عمليـات الاحتيـال عليهـم و خداعهـم مـن خـلال حسـابات وهميـة، فـي النقـاش حـول المخاطـر والأضـرار، يشـير إلـى أنـه مـن الناحيـة العمليـة، فـإن العديـد مـن الأطفـال ليسـوا مدربيـن ومتمرسـين فـي اكتشـاف وتجنـب الحسـابات الوهميـة علـى Facebook كمـا قـد يعتقـدوا أنفسـهم.

وبصـورة مماثلـة، قـام المشـاركون، وخاصـة الفتيـات، بتنفيـذ تدابيـر ذاتيـة ملموسـة لتخفيـف اسـتخدامهم

للإنترنت خلال العام الدراسي، بما في ذلك اقتصار الألعاب الالكترونية على العطلة الصيفية. لجأ آخرون إلى تدابير غير تقليدية للحد من استخدامهم للإنترنت. كما صرحت إحدى المشاركات من مجموعة النقاش **عدد 8** «أحيانًا اقنع نفسي على استخدام كل بيانات 3G الخاصة بي على هاتفي حتى لا أستطيع الدخول على الإنترنت». (اربن ، 17). و من خلال مجموعات النقاش، أقر المشاركون من الأطفال أنه يمكن تجنب الاستخدام المفرط للإنترنت من خلال الانخراط في الأنشطة والهوايات الخارجية والتي لا تخضع الى المناهج التعليمية. تم تأكيد ذلك من خلال حقيقة أن المشاركين الذين شاركوا في مثل هذه الأنشطة، مثل الرياضة أو الموسيقى، أمضوا أقل وقت على الإنترنت.

ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة ليست متاحة في كثير من الأحيان أو ممكنة لجميع الأطفال، وخاصة للأطفال من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأقل حظًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوقت الطويل الذي يقضيه الأطفال من جميع الفئات العمرية المستهدفة في المدرسة أو في حصص التدريس الخصوصي تم تحديده باستمرار من قبل الأطفال والأولياء على أنه يحرم الأطفال من الوقت والطاقة لأي أنشطة خارج المناهج التعليمية. و كما أوضحت إحدى المشاركات في مجموعة النقاش، شاهد «أنتهي من المدرسة في الساعة 6 مساءً و لعدة أيام، ثم لدي ساعتان من الدروس الخصوصية خارج المدرسة، ثم يجب أن أعود إلى المنزل وأقوم بواجباتي المدرسية» (شاهد 13 ، أنثى ، مجموعة التركيز عدد 13). والنتيجة هي أن الأطفال اصبحوا مرهقون عقليًا وجسديًا لدرجة أنه «إذا انتهيت من الأنشطة المدرسية في الساعة 9 مساءً ، فكل ما لدي من طاقة هو تصفح فاسيبوك لبضع ساعات في السرير» (ماريا ، 17 ، أنثى ، مجموعة النقاش عدد 8).

2.1. طلب المساعدة والمعرفة

تجدر الإشارة إلى أن غالبية الأطفال أقروا بالاعتماد على دعم أصدقائهم وأقرانهم في الحالات التي يتعرضون فيها لمخاطر وأضرار عبر الإنترنت، بدلاً من مناقشة مشاكلهم مع والديهم. يتوافق هذا مع الأدبيات التي تم فحصها في مراجعة الأدبيات (الملحق 2) والتي تكشف أن الأطفال يسعون إلى حد كبير إلى المساعدة أو المعرفة من الأقران بدلاً من الوالدين. ويمكن إرجاع ذلك إلى «الفجوة الرقمية» المتصورة والفعلية بين الاولياء والأطفال، بالإضافة إلى عدم وجود حوار مفتوح وخالٍ من الأحكام في المنزل. في الواقع، «في جميع البلدان ، تقوض الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي كفاءة الوالدين ، وهذا بدوره يقوض رغبة الأطفال في اللجوء إلى الوالدين للحصول على الدعم[34].»

3.1. تدابير الحماية الملائمة والمتباينة

أفاد المشاركون أن المخاطر عبر الإنترنت لا تؤثر على الأطفال بالطريقة نفسها أو بالقدر ذاته. و أشار بعض المشاركين في مجموعة النقاش إلى بعض العوامل الأساسية التي تجعل بعض الأطفال أكثر عرضة لمخاطر معينة من غيرهم. سلط المشاركون في مجموعة النقاش عدد 8 الضوء على أن الآثار السلبية للتنمر والتجارب السلبية الأخرى على الإنترنت تقل لدى الأشخاص الذين يتمتعون بتقدير أعلى لذاتهم، مما يجعل من الضروري تنمية صمود الأطفال من خلال تحسين الثقة بالنفس. و تم تأكيد ذلك في مقابلة مع الطبيبة النفسية للأطفال الدكتورة أحلام بلحاج ، التي افادت بأن «ليس كل ما يمكن أن يؤذي الطفل عبر الإنترنت هو شكل من أشكال العنف. على سبيل المثال، ظاهرة المؤثرين عبر الإنترنت سلبية للغاية، لكن تأثيرها يختلف بين الأطفال. بناءً على شخصياتهم وتجاربهم المعيشية وبيئتهم الأسرية. وعادة ما يكون الطفل الضعيف هو الأكثر تأثرا سلبيا».

كما جادل الأطفال المشاركون في مجموعة النقاش، إذا كان المستخدمون يعانون من تدني تقدير الذات أو كانوا عرضة للتجارب السلبية عبر الإنترنت ، فيمكنهم وضع تدابير وقائية أخرى ، مثل تجنب التفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي لتجنب قراءة الرسائل السلبية. و بشكل عام ، سلط

34 ليفينجستون وأمبير. بيرن (2018) ص 19

الأطفال عبر مجموعات النقاش الضوء أيضًا على مسؤولية المستخدمين في تجنب مقاطع الفيديو غير اللائقة والإبلاغ عنها ، مثل المحتوى الذي يروج للعنف أو الكراهية. في هذا الصدد ، أوصى المشاركون بمتابعة الأشخاص الإيجابيين على وسائل التواصل الاجتماعي.

> من الجدير بالملاحظة أن الأطفال اعتبروا و بدرجة اولى أن مسؤوليتهم الخاصة هي البقاء آمنين عبر الإنترنت، بدلاً من فهم حدود وكالتهم الخاصة ومسؤوليتهم، وإدراك أين يتم نقل المسؤولية إلى الآخرين، وعلى وجه الخصوص، مطوري التطبيقات، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

والجدير بالذكر أن غالبية المشاركين اتفقوا على أن المراقبة الأبوية ضرورية للأطفال الأصغر سنًا دون سن 13 عامًا. على سبيل المثال، ردًا على تعرضه لمحتوى غير مرغوب فيه وإعلانات ذات طبيعة جنسية عبر الإنترنت، صرح صبي يبلغ من العمر 13 عامًا مشاركًا في مجموعة النقاش عدد 16: «أتمنى أن تأخذ أمي هاتفي ، حتى لا أضطر لرؤية هذه الأشياء بعد الآن» (أنطونيو). في الواقع ، و من خلال مجموعات النقاش مع الأطفال، سلط المشاركون الضوء على ضرورة قيام الآباء والأسرة بالحد من استخدام الإنترنت للأطفال الصغار ومراقبة المواقع والمحتوى الذي يتعرضون له.

كشفت نقاشات المجموعات المركزة عن مستوى عام من الوعي والقدرة بين المشاركين الأطفال لتنفيذ تدابير وقائية واستجابة لمواجهة المخاطر والأضرار عبر الإنترنت من ناحية ، وتأخير مصاحب في المعرفة والفهم بين الأولياء للفوائد والمخاطر والتدابير عبر الإنترنت للوقاية والاستجابة من جهة أخرى. زد على ذلك، كشفت بيانات المقابلات مع المتدخلين الرئيسيين عن العديد من الأمثلة الحالية أو السابقة للمبادرات الحكومية وغير الحكومية الإيجابية للوقاية والتصدي للعنف عبر الإنترنت. و كل هذه الأمور سيرد شرحها لاحقا، بهدف استخلاص الدروس والتوصيات لإرشاد خطة العمل الوطنية.

ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة أيضًا أن الأطفال اعتبروا دائمًا أنه من مسؤوليتهم الخاصة اتخاذ تدابير للبقاء آمنين، بدلاً من فهم أين تبدأ أدوارهم ومسؤولياتهم وتلك الخاصة بالوكالات وتنتهي، وأين مسؤولية الجهات الفاعلة الحاسمة الأخرى، خاصة مطوري التطبيقات وشركات التواصل الاجتماعي. و يعكس هذا النتائج المستخلصة من دول شرق آسيا ، حيث يتحمل الأطفال المسؤولية الأساسية عن سلامتهم ، بدلاً من الاعتراف بكل من وكالتهم (وحدودها) ، وفي الوقت الذي يفشلون فيه في الاعتراف بالمدى الكامل لمسؤولية صناعة التكنولوجيا[35].

2. الجهود والتدابير الحالية للوقاية والاستجابة

تم تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع من قبل مختلف المؤسسات الحكومية التونسية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وبتمويل ودعم من المانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية الدولية لزيادة وعي الأطفال والأولياء حول سلامة الإنترنت. على سبيل المثال، في مقابلة مع السيد لطفي بلعازي، المدير العام للمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل[36] ، وصف مبادرات التوعية السابقة والمخطط لها لمركزه، وشدد على أن رفع وعي الأطفال هو محور التركيز الرئيسي للمركز ، حيث يشمل جميع عروض الدورات التدريبية الخاصة بهم. كما قال السيد بلعازي، «أما بالنسبة للتوعية والادراك، فهذه أدوات موجودة في جميع الوحدات». يسعى المركز إلى تحقيق التوازن بين وعي الأطفال بمخاطر الإنترنت وأضرارها مع الاستمتاع بفوائدها

(انظر مربع النص): «نظهر لهم الجانب الإيجابي. وعندما يتمكن من أن يكون إيجابيًا، هناك جانب من رفع مستوى الوعي [...]. يجب أن يعلموا أن هناك جانبًا سيئًا، وهو أنه إذا قمت بمشاركة بياناتك ، يمكن لأشخاص آخرين استخدامها ، وأن هناك أشخاصًا يبحثون عن هذه الأشياء ، وأن هناك أيضًا

35 المكتب الإقليمي لليونيسيف في شرق آسيا والمحيط الهادئ ومركز العدالة ومنع الجريمة ،

36 إن المركز الوطني للاعلامية الموجهة للطفل مؤسسة عامة ذات طابع إداري تتمتع باستقلال إداري ومالي تحت إشراف وزارة المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن.

شبكات للتحرش بالأطفال. ».

من المهم أن أي مبادرات توعوية وتلك التي تهدف إلى تعزيز التغيير الاجتماعي والسلوكي، توازن بين الوعي بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال عبر الإنترنت، والتدابير المتخذة لحمايتهم، مع إدراك متساوٍ للفوائد والفرص المتاحة للأطفال عبر الإنترنت. تم التعبير عن هذا من قبل المدير العام للمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل، الذي لاحظ: «نظهر لهم الجانب الإيجابي. وعندما يتمكنوا من أن يكون إيجابيين، هناك جانب من رفع مستوى الوعي [...]. يجب أن يعلموا أن هناك جانبًا سيئًا وأن يعلموا أنه إذا كنت تشارك بياناتك، فيمكن للأشخاص الآخرين استخدامها، فهناك أشخاص يبحثون عن هذه الأشياء، وأن هناك أيضًا شبكات للتحرش بالأطفال

كشفت المقابلات مع المتدخلين الرئيسيين عن أمثلة ناجحة للتنسيق والتعاون بين المؤسسات لزيادة وعي الأطفال والأولياء بمخاطر الإنترنت والسلامة. على سبيل المثال ، ذكّر السيد أنيس عون الله ، مندوب حماية الطفولة ، تونس ، بحملة توعية تم تنفيذها بنجاح بين مكتبه والمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل. و بالمثل، أكد السيد هشام الشابي ، المتفقد العام في وزارة التعليم ، أن وزارته لديها شراكة راسخة مع المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل ومراكزه الإقليمية الـ 24 في جميع الولايات التونسية. كما أوضح السيد الشابي، انه يتم تشجيع تلامذة المدارس الابتدائية والمعاهد من قبل مدارسهم على زيارة المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل أو الفروع الجهوية التابعة له لتلقي مجموعة من دروس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجة والروبوتية : «تجد هناك أطفال المدارس الابتدائية والمعاهد. يذهب البعض إلى هناك بمفردهم والبعض يذهب عن طريق مدارسهم ». ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن المراكز الجهوية تقع عادة في مراكز الولايات وبالتالي لا يمكن الوصول إليها من قبل الأطفال من اصول ريفية نائية. بالإضافة إلى ذلك، و كما صرح السيد بلعازي ، «مراكز الاعلامية الوطنية أو المراكز الجهوية ، ليست موجودة بما يكفي على كامل تراب الجمهورية وليس لديها الخدمات أو خطة الاتصال لجعلها معروفة لدى المواطنين ، سواء لدى الأولياء أو الأطفال».

بالإضافة إلى المبادرات التي تقودها الحكومة ، قام المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية أيضًا بتنفيذ مشاريع توعية. على سبيل المثال ، تنظم جمعية صون» (لحماية الأطفال والمراهقين من العنف والاعتداء الجنسي) ورشات عمل توعوية تستهدف الأطفال والأولياء لرفع مستوى وعيهم وتحسين التواصل مع الوالدين بشأن القضايا المتعلقة بالاعتداء الجنسي ، بما في ذلك الأشكال التي يتم ارتكابها أو نشرها على الإنترنت. وكما أوضحت السيدة فوزية ، رئيسة جمعية صون منظمة ، فإن ورشات العمل هذه تهدف إلى كسر هذا الموضوع المحظور من خلال «شرح علامات الانتهاك الجنسي للأولياء وكيف يمكنهم التحدث عنها مع أطفالهم». بالإضافة إلى ذلك ، كشفت اللقاءات عن مبادرة سابقة قامت بها اليونيسف في عام 2015 لتوعية الأطفال والأولياء والمعلمين والأطباء حول العنف الجنسي ضد الأطفال. تم تبني هذه المبادرة من قبل وزارة الصحة، ولكن كما لاحظ المستجوب فقد أوقفت الحكومة في وقت لاحق هذه المبادرة بسبب نقص الموارد وضعف التنسيق بين الوزارات.

كشفت اللقاءات مع المتدخلين الرئيسيين أنه بالإضافة إلى تنمية الوعي ، هناك عامل مهم آخر في الوقاية وهو بناء قدرة الأطفال على الصمود أمام المخاطر والأضرار عبر الإنترنت من خلال تنمية «المهارات الشخصية» أو «المهارات الحياتية». و يرى مدير عام المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل السيد بلعازي أن تنمية المهارات الشخصية للأطفال هي «مسألة إستراتيجية تتعلق بإصلاح المجتمع وإعادة هيكلة المجتمع ككل! لأن المهارات الشخصية تساعد الأطفال على تطوير مهارات الحياة ».

يتم دمج هذه المقاربة بشكل تدريجي في نظام التعليم. كما أوضح المتفقد العام في وزارة التعليم السيد الشابي ، فإن الوزارة في المراحل النهائية لبرنامج كامل وشامل يركز على تحسين المهارات الحياتية لدى الأطفال في العامين الأولين من التعليم الابتدائي. وبحسب السيد الشابي

فإن "التثقيف الصحي الشامل يهدف إلى حماية الطفل من جميع أنواع الاعتداء الجنسي. صنع القرار هو أحد المهارات التي نعمل عليها وهي مهمة للغاية «. على سبيل المثال ، يتضمن البرنامج الجديد تقديم الأطفال الذين يعانون من مواقف وهمية لقياس مستوى فهمهم للموافقة وتعليمهم أنواع المواقف التي تتطلب منهم رفض التعاون والتحدث إلى والديهم. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج ، الذي يحمل عنوان «الصحة العالمية» ، هو عبارة عن تجديد لمبادرة سابقة اقترحتها الوزارة بعنوان «الصحة الجنسية» والتي تم حجب طرحها بسبب رد فعل مجتمعي عنيف تجاه اسم البرنامج: «اعتقد الاولياء أننا سنعلم الأطفال الجنس.» ويشير هذا إلى أن تنمية الوعي لدى الوالدين ضرورية للتنفيذ الناجح لهذه المبادرات، إلى جانب تحسين استراتيجية الاتصال.

بالإضافة إلى الممارسات الحالية المذكورة أعلاه المتعلقة بالوقاية ، كشف هذا البحث عن عدد من المبادرات الإيجابية للاستجابة ودعم الضحايا. على سبيل المثال ، قام مجلس أوروبا بتمويل إنشاء مركز «انجاد» في عام 2016 ، وهو أول وحدة للطب العدلي تستقبل النساء والأطفال ضحايا العنف الجنسي[37]. المركز هو عبارة عن مكتب خدمات متعددة، على شاكلة مركز[38] Barnahuse . والذي يمكن أن يوفر مكتبًا صديقًا ملائما للأطفال ، تحت سقف واحد ، حيث يتعاون موظفو إنفاذ القانون والعدالة الجنائية وخدمات حماية الطفل والعاملون في المجال الطبي والصحة العقلية ويقيمون معًا وضع الطفل ويقررون بشأنه. كما قدم مجلس أوروبا التمويل إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتطوير مجموعة أدوات لاكتشاف ودعم ضحايا الاتجار بالبشر ، بمن فيهم الأطفال.

في غياب التمويل، استخدمت الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل أيضًا سلطتها التقديرية لتقديم «دعم» فعال للضحايا. على سبيل المثال، على الرغم من عدم وجود أي برامج لمكافحة التطرف أو دعم للأطفال ، وجدت قاضية الأطفال السيدة أسمهان بودريوة طريقة مبتكرة للتعامل مع القضايا التي تشمل الأطفال الذين تم تحويلهم إلى التطرف عبر الإنترنت. و كما أوضحت ، «في قانون حماية الطفل لدينا مؤسسة قانونية مهجورة « مؤسسة الحرية المحروسة «، لقد استخدمت آلية الاختبار لإنشاء برنامج لمكافحة التطرف بالتعاون مع شركاء متطوعين آخرين». تضمنت هذه العملية تقييم درجة التطرف لدى الطفل ، والمتابعة النفسية ، والدعم للعودة إلى التعليم أو الالتحاق بالتدريب المهني بالتنسيق مع مندوب حماية الطفولة وبالتعاون الوثيق مع الأسرة. وقد أثبتت هذه الجهود نجاحها. خلال السنوات الثلاث التي أمضتها في تطبيق هذه العملية «لم يكن لدينا أي حالات عودة إلى الإجرام ، ولم يشارك أي طفل مرة أخرى في جماعة إرهابية».

3. الثغرات القانونية والمؤسساتية في الوقاية و مواجهة العنف عبر الانترنت

أظهر تحليل الإطار القانوني التونسي (الملحق 3) وجود العديد من النصوص التشريعية التي تتناول مسألة العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال ، بشكل مباشر أو غير مباشر. تتناول هذه النصوص المسألة من زوايا مختلفة ذات طبيعة قطاعية. ففي الواقع، لا يوجد حاليًا نص قانوني يتعامل مع هذه المسألة بطريقة شاملة تربط بين الطفولة والعنف عبر الإنترنت. وبالتالي ، فإن الأحكام المتعلقة بالعنف ضد الأطفال عبر الإنترنت مبعثرة في عدة نصوص:

- النصوص المتعلقة بالعنف ضد الأطفال (المجلة الجزائية ، مجلة حماية الطفل ، القانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ، القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالبشر ، القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال) ؛

37 في هذه الوحدة يتم إجراء الفحوصات الطبية المطلوبة من قبل السلطات القضائية لإثبات ذنب المعتدي

38 مصطلح اسكندنافي ل «بيت الأطفال». يرجى الاطلاع على هذا الرابط لمزيد من التفاصيل.

- النصوص المتعلقة بالمعلومات / الاتصالات (القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المتعلق باصدار مجلة الاتصالات، القانون عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، المرسوم عدد 115 - 2011 المؤرخ

  2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة، المرسوم عدد 54-2022 المؤرخ 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال والمرسوم عدد 17 لسنة 2023 مؤرخ في 11 مارس 2023 يتعلق بالسلامة السيبرنية).

- يساهم تجزؤ التشريعات التي تعالج جوانب مختلفة من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت OPCSEA بين القطاعات والأفعال جزئيًا في الانقسام المجزأ وفي بعض الأحيان الافتقار البسيط للتطبيق والتنفيذ المناسب للأحكام القانونية والسياسية الحالية، على الرغم من أن الافتقار إلى تنفيذ القوانين الحالية هو الذي حدده العديد من الاطراف الفاعلة على أنه مسؤول عن المعوقات والثغرات في تقديم الخدمات لضحايا العنف عبر الإنترنت.

1.3. الثغرات القانونية

لم ينظر معظم المتدخلين الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم إلى الافتقار إلى نص قانوني محدد يتناول العنف على الإنترنت ضد الأطفال على أنه مشكلة متأصلة. وكما قال السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة في تونس أن «العنف ضد الأطفال مُقنن في القانون ، بغض النظر عن الوسائل التي يتم من خلالها ارتكاب هذا العنف. وبهذا المعنى، فإن التصدي للعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال لا يختلف عن التصدي لأي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال «. و بالمثل ، قالت السيدة روضة بيوض ، ممثلة وزارة الداخلية في الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالبشر (INLTP) ، إن «المشكلة ليست قانونية. مهما كان الفراغ القانوني الموجود فيما يتعلق بالعنف عبر الإنترنت ، فقد تم ملؤه بالمرسوم عدد 54-2022 المتعلق بالجرائم الإلكترونية». وعلى نفس المنوال، قام قضاة الأسرة والأطفال الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذا البحث بتقييم أن لديهم الأساس القانوني اللازم لمعالجة قضايا العنف عبر الإنترنت ، مثل الابتزاز ، سواء للأطفال الضحايا أو الأطفال الجناة. كما أوضحت قاضية الأطفال السيدة أسمهان بودريوة ، قاضية من الصف الثالث بمحكمة الاستئناف ، أن «الفصلين 218 و 219 من المجلة الجزائية يجرمان العنف الجسدي ، ثم جاء القانون 58 لتوسيع نطاق تعريف العنف ليشمل العنف النفسي. ». بالإضافة إلى ذلك ، بينما يركز القانون 58 بشكل أساسي على العنف القائم على نوع الجنس ، «طبقت الممارسة القضائية حتى الآن هذا القانون لصالح الأطفال ، حتى في الحالات التي لا يوجد فيها عنف قائم على نوع الجنس «. إلا أن هذا «يعتمد على جهود واجتهادات كل قاض في تطبيق القانون». وبالمثل ، صرحت قاضية الأسرة سنيا الجريدي أن «مبدأ المصلحة العليا للطفل هو الحل السحري الذي يستخدمه القضاة للاستفادة من الأدوات القانونية الموجودة لصالح الطفل». بالإضافة إلى ذلك ، و كما أشارت قاضية الأطفال السيدة بودريوة ، فإن الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس ، مثل اتفاقية لانزاروت ، ملزمة ويمكن للقضاة استخدامها في قضايا العنف الجنسي. على سبيل المثال، قبل القانون 58 ، طبقت القاضية السيدة بوذريوة اتفاقية لانزاروت لضمان استجواب الأطفال ضحايا العنف الجنسي مرة واحدة فقط في حضور طبيب نفساني.

توجيهات عالمية حول التشريعات الخاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت OCSEA

تعترف المبادئ التوجيهية المنشورة مؤخرًا حول التشريع للعصر الرقمي بالطبيعة المتغيرة بسرعة للبيئة الرقمية والتحديات التي تمثلها للتشريعات الفعالة. ومع ذلك، فهي تحدد ستة مجالات تحتاج على الأقل إلى دمجها في المجلات القانونية الوطنية:

- تجريم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت وإنفاذ هذه القوانين،
- إجراءات جديدة للتحري عن الأدلة الإلكترونية وتخزينها وحفظها،
- تنظيم الأعمال في البيئة الرقمية،
- خدمات حماية الطفل لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت،
- الحصول على تعويضات للأطفال الضحايا، و
- المراقبة المستقلة لحقوق الطفل في الحماية في البيئة الرقمية.

تدعو المبادئ التوجيهية صراحة، من بين أمور أخرى، إلى إدراج تعريف شامل للاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك عندما يتم تسهيل ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأحكام التي تضمن عدم تجريم المراهقين على الأفعال الجنسية بالتراضي وغير الاستغلالية، وأنه لا ينبغي تحميل الطفل المسؤولية عن التعميم، أو امتلاك أو مشاركة المحتوى الجنسي الخاص به، فقط للاستخدام الشخصي. تقترح المبادئ التوجيهية أيضًا إدراج الجرائم الأخرى الخاصة بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت OCSEA مثل التسلل عبر الإنترنت أو المطاردة الإلكترونية أو كشف الخصوصيات. لم يتم تقنين أي من هذه الجوانب حاليا في الإطار التشريعي التونسي.

(منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2022) «التشريع للعصر الرقمي: دليل عالمي لتحسين الأطر التشريعية لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت» اليونيسف ، نيويورك.

والجدير بالذكر أنه بسبب الاعتماد على اجتهادات القضاة، من المهم إبراز الثغرة في توفير التدريب المتخصص لقضاة الأسرة والأطفال في مجال حماية الطفل. وكما أشارت قاضية الأطفال السيدة بودريوة ، فإن «القضاة لا يختارون تعيينهم ولكن يتم نقلهم في كثير من الأحيان من أماكن مختلفة ليصبحوا قاضيا للأسرة أو قاضيا للأطفال. عندما أصبحت قاضية للأطفال ، لم أتلق أي تدريب متخصص. أنا أعرف اتفاقية لانزاروت فقط لأنني قمت بواجباتي وحصلت على تدريب من اليونيسف بين عامي 2012 و 2014».

بالإضافة إلى ذلك ، يتفق المتدخلون الرئيسيون الذين تمت مقابلتهم على أن مجلة حماية الطفل قديمة وتحتاج إلى تعديل يشمل مفهوم الضحية. كما أوضح السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس، «هناك فرق بين الطفل الضحية والطفل في موقف التهديد، و بالتالي يجب أن تكون الردود مختلفة». هذا مهم لأنه ، كما تظهر مراجعة الأدبيات ، ضحايا العنف عبر الإنترنت أكثر عرضة لخطر أن يصبحوا هم أنفسهم مرتكبي أعمال العنف. وكما تذكر قاضية الأطفال السيدة الجديري ، «كانت هناك قضية كان فيها صبي يبتز فتاة من مدرسته. نتيجة لذلك ، عانت الضحية من آثار نفسية ، ولذلك أمرت بمتابعة نفسية لها. ومع ذلك، كان من الواضح أيضًا أن الطفل الجاني كان

يعاني أيضًا من مشاكل عاطفية ... نظامنا القانوني يعتبر هذا الصبي مرتكبًا للجريمة، لكنني أمرت أيضًا بمتابعة نفسية له «. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى التعرف الفعال والاستجابة للضحايا من الأطفال ، لمنع العنف في المستقبل. وكما قالت قاضية الأطفال ، السيدة بودريوة ، «بشكل عام ، الطفل المخالف للقانون هو طفل ضحية لم يتلق رعاية كافية. »

كما أكدت الأطراف المتدخلة الرئيسية الذين تمت مقابلتهم، بانه كانت هناك جهود لتنقيح مجلة حماية الطفل ليشمل فصلًا عن «الأطفال الضحايا والشهود». ومع ذلك، فقد توقفت هذه العملية لسنوات بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر والافتقار الحالي إلى هيئة تشريعية ، فمن غير الواضح متى يمكن استكمال هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك ، رغم أن سياق حماية الطفل في تونس يستفيد الآن من قوانين أكثر تقدمًا ، مثل القانون 58 المتعلق بالقضاء على كل اشكال العنف ضد المرأة والقانون 61 المتعلق مكافحة الاتجار بالأشخاص ، فقد خلقت مشاكل عملية حيث أصبحت الأدوات والصلاحيات المتاحة لمندوب حماية الطفولة بموجب قانون حماية الطفل غير كافية. على سبيل المثال ، و كما أوضح السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، «بموجب القانون ، كنت أول نقطة اتصال للأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. ومع ذلك، ينص القانون 58 الآن على أنه يجب الاتصال بوحدات الشرطة المختصة وأن سماع الطفل لا يمكن أن يحدث إلا في حضور أخصائي نفسي أو أخصائي اجتماعي. هذا يعني أنه، الآن ، إذا تلقيت بلاغًا عن تعرض طفل لاعتداء جنسي ، فلا يحق لي قانونيًا الاستماع إليه».

على الرغم من الثغرات القانونية، كشفت بيانات المقابلة أيضًا عن اتفاق عام بين العديد من الأطراف المتدخلة الرئيسية حول فجوة في تنفيذ الإطار القانوني الحالي. يمكن تتبع هذه الفجوة من خلال مجموعة من العوامل، تم تحديد كل منها في القسم الفرعي أدناه.

3.2. الثغرات في المعارف والقدرات لدى الفاعلين الرئيسيين في مجال حماية الطفولة

نقص المعرفة والقدرة على إعداد التقارير بين الاطراف الفاعلة الرئيسية: كشف هذا البحث عن نقص عام في المعرفة بين الاطراف الفاعلة ذات الصلة بضرورة الإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال المشتبه بها، وعدم الكشف عن هوية مثل هذا الإبلاغ، كما نص عليه القانون في الفصل 31 من مجلة حماية الطفل. و كشفت النتائج التي توصلت إليها مجموعات النقاش مع المعلمين عن افتقارهم إلى المعرفة حول هذا الالتزام. علاوة على ذلك ، عندما كان المعلمون على دراية بهذا الالتزام ، أظهروا إحجامًا عن الإبلاغ ، خوفًا من المضايقة أو الانتقام من المعتدي أو عائلة المعتدي. قد تكون هذه المخاوف من قبل المعلمين وغيرهم من المهنيين متصورة أو حقيقية. كما ذكر السيد مهيار حمادي ، المندوب العام لحماية الطفولة ، كانت هناك حالات لمعلمين تعرضوا للمضايقات بعد الإبلاغ عن سوء المعاملة. علاوة على ذلك ، كما ذكر السيد مهيار ، «كانت هناك حالة أبلغت فيها مدرسة عن إساءة معاملة محتملة لطفل ، فقدمت أسرة الطفل شكوى إلى الشرطة ضد المعلمة بتهمة التشهير. ثم تم استدعاء المعلمة إلى مركز الشرطة، وكان علينا أن نشرح للشرطة أن المعلمة كانت تفي فقط بواجبها القانوني للإبلاغ عن الاشتباه في إساءة معاملة للأطفال «. ويشير هذا إلى الحاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة معرفة المعلمين والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال حماية الطفل حول آليات الإبلاغ الإلزامي والاستجابة. وكما ذكر السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، «على الرغم من قيام وزارة التربية بنشر العديد من المذكرات لموظفيها حول التقارير الإلزامية ، فإن هذه المذكرات لا تصل إلى المعلمين ، خاصة في المناطق النائية». كما ذكر السيد حمادي ، المندوب العام لحماية الطفولة ، هناك مذكرة تفاهم بين وزارة التربية و وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. كجزء من هذه الشراكة ، «عرضت مندوبية حماية الطفولة تدريب المعلمين والموظفين الإداريين في المدارس على الالتزام وعملية الإبلاغ عن الحالات المحتملة لسوء المعاملة». ومع ذلك ، حتى وقت كتابة هذا التقرير ، لم تتلق مندوبية حماية الطفولة ردًا.

يجب أن يقترن تحسين معرفة وقدرات المربين بشأن آليات الإبلاغ والاستجابة بتعزيز الوعي العام ، بما في ذلك الأطفال والآباء ، بالمخاطر والسلامة عبر الإنترنت ، بالإضافة إلى الضمانات والآليات القانونية القائمة في حالات إيذاء الأطفال. يمكن لمبادرات التوعية هذه المساهمة في وقت واحد في جهود الوقاية وكذلك في تحديد العنف القائم والتصدي له.

ان الإبلاغ الإلزامي (وغير الإلزامي) عن العنف عبر الإنترنت، إلى جانب نقص الوعي والفهم لما يمثل أشكالًا مختلفة من العنف عبر الإنترنت ، يشكل عائقًا واحدًا أمام تقديم الخدمات الفعالة لضحايا الاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت و أشكال العنف الأخرى عبر الإنترنت. عدم وجود أي إرشادات أو بروتوكول، مدمج في نظام إدارة الحالات، للإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت، بما يتجاوز الجرائم التي تغطيها بالفعل إرشادات الإبلاغ الإلزامية (التي لا تعترف صراحة بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا، أو مسارات للإبلاغ أو إحالة ضحايا أشكال مختلفة من الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت). إن دمج القدرات والخيارات الواضحة للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت وأشكال أخرى من العنف عبر الإنترنت في النظام الرسمي لحماية الطفل هو أمر أكثر تعقيدًا بسبب عدم وجود تعريفات قانونية واضحة جدًا للأشكال المختلفة للعنف الذي تسهله التكنولوجيا والخطوات المحددة التي يتعين اتخاذها استجابة لكل منها. على الرغم من أنه يمكن استخدام تطبيق القوانين القائمة في بعض الحالات، إلا أن الافتقار إلى تعاريف قانونية واضحة للغاية من المحتمل أن يعيق أيضًا الاستجابة العملية التي تركز على الطفل والصديقة للضحايا من قبل نظام حماية الطفل.

فجوة فنية ورقمية بين الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل: كما أكد السيد عون الله، مندوب حماية الطفولة بتونس، «أنه من الصعب بشكل خاص تتبع مجرمي الإنترنت، خاصة إذا كانوا يستخدمون حسابًا وهميًا». السيدة بيوض، ممثلة وزارة الداخلية في الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص توضح كذلك أن: «جمع الأدلة اللازمة للإدانة هو أصعب شيء في الجرائم الإلكترونية. غالبًا ما يكون هذا معقدًا إذا قام الضحية بحذف الأدلة بسبب خوفه، أو إذا حذف المشتبه به الأدلة أو استخدم حسابًا وهميًا، أو إذا كان المشتبه به خارج تونس، خاصةً بالنظر إلى مشاكل التنسيق التي نواجهها مع الإنتربول «. وقد تتعرقل هذه الجهود بشكل أكبر بسبب الافتقار إلى المعرفة الرقمية بين الجهات الحكومية الفاعلة. على سبيل المثال ، صرح السيد عون الله أن «الكثير من الجهات الحكومية تفتقر إلى القدرة الأساسية على استخدام التقنيات الرقمية. لم أكن أعلم سابقًا أنه إذا أرسل لي شخص ما دليل فيديو على إساءة معاملة الأطفال على فاسيبوك ، فيجب أن أقوم بتنزيله على هاتفي على الفور. لقد تعلمت هذا عندما تم حذف مقطع فيديو تم إرساله إلي من المصدر وفقدت الدليل. كان علي أن أتعلم بنفسي كيفية التعامل مع هذه التقنيات «. هذا يعكس النقص العام في دمج الأدوات الرقمية في الإدارة. على سبيل المثال ، كما أوضح السيد عون الله ، «لا تزال العديد من المؤسسات الحكومية تستخدم الفاكس. و في بعض الأحيان ، أضطر إلى إرسال الصور بالفاكس ، وعندما تصل تكون مظلمة ولا يمكن تمييزها».

يوضح هذا عدم فهم كيفية التعامل مع الأدلة أو الأدلة المحتملة على الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت بطريقة تحمي حقوق الضحية وتضمن جدوى الأدلة في عمليات الادعاء والقضاء. على سبيل المثال ، قد يؤدي تنزيل وتخزين مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال من قبل موظفي الحماية في الخطوط الأمامية، أو من قبل أي شخص خارج وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية ، إلى زيادة فرصة رؤية المزيد من الأشخاص للمواد ، أو فقدان أو سرقة البيانات والمحتوى ، وفي النهاية ، يعرض للخطر خصوصية الضحية وحمايتها.

لذلك، تتطلب الطبيعة التقنية للعنف عبر الإنترنت إصلاحًا شاملاً للقدرة الرقمية البشرية والمادية لضمان الاستجابة الفعالة. كما أوضحت السيدة بيوض، ممثلة وزارة الداخلية في الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ، «جاء قانون الجرائم الإلكترونية الجديد لملء الفراغ القانوني في التعامل مع الجرائم الإلكترونية. نظريًا، لدينا مؤسسات مثل الوكالة التونسية للإنترنت ووحدات متخصصة داخل وزارة الداخلية للتعامل مع الجرائم الإلكترونية. من الناحية العملية، تفتقر هذه الجهات الفاعلة إلى

الوسائل التقنية للتصدي بفعالية لهذه الجرائم عالية التقنية».

3.3. نقص الدعم النفسي للأطفال

أبرز الأطفال المشاركون في مجموعات النقاش المركزة و بصفة مستمرة حاجتهم إلى الحصول على الدعم النفسي. ومع ذلك، كشفت بيانات المقابلات عن وجود فجوة في تقديم الدعم النفسي للأطفال وضحايا العنف. وفقًا لغالبية المتدخلين الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم، فإن أعداد الأخصائيين النفسيين في وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ناقصة. علاوة على ذلك ، وكما صرحت الطبيبة النفسية للأطفال الدكتورة فاطمة الشرفي ، فإن «عدد الأخصائيين النفسيين التابعين لوزارة الصحة يمكن أن يكون كافياً إذا تم توزيعهم بطريقة فعالة. على سبيل المثال، عيّنت الوزارة أخصائيين نفسانيين في الأقسام الاستعجالية. ومع ذلك ، يمكن استخدام هؤلاء الأخصائيين النفسيين بشكل أفضل في مكان آخر حيث توجد حاجة ملحة لهم».

على نقيض ذلك، فإن الهياكل التي تم تصورها لتقديم الدعم النفسي لأطفال المدارس، مثل مكاتب الاستماع والارشاد .[39] وخلايا الاستماع والارشاد[40]. التي أنشأتها وزارة الصحة، لم تعمل أبدًا في الواقع بسبب عدم توفر الأخصائيين النفسيين. نتيجة لذلك وكما أشارت السيدة فوزية شعبان رئيسة جمعية صون منظمة المجتمع المدني, «ذهبنا للعمل في حي هلال والملاسين وسيدي حسين وفي كل مرة وجدنا الشباب والأولياء في المدارس، تائهين في البحث عن أخصائيين نفسانيين. »

بالإضافة إلى ذلك، كما أوضح السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، فإن الأخصائيين النفسيين العاملين بالمؤسسات العمومية يقتصرون إلى حد كبير على العمل في مكاتبهم ولا يقومون بزيارات ميدانية للمدارس أو المنازل. وأكدت ذلك السيدة شعبان التي أشارت إلى أن «الأخصائيين النفسيين العاملين في وزارة التربية وفي المعتمديات نادراً ما يتنقلون إلى المدارس. في حين أنه كان عليهم في العادة أن يكونوا على اتصال بالأطفال وليس بالمعتمديات. يجب أن يكون الأخصائي النفسي حاضراً مع الشباب، فهذه ليست وظيفة إدارية «. غالبًا ما يؤدي نقص الأخصائيين النفسيين إلى إبطال الغرض من المبادرات مثل مركز «إنجد»، الذي يسعى إلى التوافق مع أحكام اتفاقية لانزاروت والقانون 58 الذي يقضي بإجراء مقابلة مع الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي مرة واحدة فقط بحضور طبيب نفساني. علاوة على ذلك، كما أشار السيد عون الله، فإن «نقص الدعم النفسي له أهمية خاصة في رعاية الأطفال الذين أصبحوا متطرفين. من الصعب دائمًا العثور على أخصائيين نفسيين مدربين قادرين على رعاية هؤلاء الأطفال».

رغم أن القيود المالية قد تمنع توظيف اعوان نفسيين إضافيين في وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم و المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، وجد هذا البحث أن التنسيق مع المجتمع المدني يمكن أن يساعد في سد هذه الثغرة. على سبيل المثال ، كما أوضح السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، «لقد عملنا مع بعض منظمات المجتمع المدني ، مثل منظمة اخصائيون نفسانيون العالم و جمعية علم النفس والصحة ، لا سيما عندما نحتاج إلى تحديد علماء النفس المستعدين و القادرين على الذهاب للضحية «. ومع ذلك، وكما قال السيد عون الله ، فإن العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد يكون صعبًا عندما تؤدي جهود جمع التبرعات إلى انتهاك السرية. على سبيل المثال، «لقد اشتركت مرة مع إحدى منظمات المجتمع المدني في قضية إساءة معاملة ، ثم اكتشفت أنهم نشروا جميع اتصالاتنا وخصوصيات الحالة عبر الإنترنت كجزء من جهودهم لجذب التمويل».تستند التوصيات المقدمة في القسم التالي من هذا التقرير إلى الممارسات والمبادرات الحالية وأفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى الثغرات التي تم تحديدها في هذا القسم. كشفت عملية البحث هذه أن الاستراتيجية الفعالة للتصدي للعنف ضد الأطفال على الإنترنت يجب أن تركز على الوقاية وكذلك الاستجابة.

39 هذه خدمات دائمة في المدارس الإعدادية والثانوية يقدمها المرشد التوجيهي وطبيب المدرسة والأخصائي الاجتماعي.

40 هذه هي الخدمات الطبية في المدارس الثانوية التي يقدمها طبيب المدرسة

IV. التوصيات

توفر المجموعة المتزايدة من الأدبيات والأدلة، بالإضافة إلى الإرشادات العالمية، حول ما ينجح في منع العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال والتصدي له ، إطارًا مفيدًا لكيفية استفادة نتائج هذا البحث من توصيات عملية وواقعية وقابلة للتحقيق. تستند التوصيات الواردة أدناه بشكل خاص إلى استراتيجيات INSPIRE لإنهاء العنف ضد الأطفال ، فضلاً عن نموذج الاستجابة الوطنية (تمت مناقشته بالتفصيل في مراجعة الأدبيات المرفقة) ، لضمان ملاءمة الاستجابة مع الالتزامات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية - وهو اعتبار مهم بشكل خاص للحماية في البيئة الرقمية، التي تتجاوز، بحكم التعريف، الحدود الوطنية وتتطلب تعاونًا وتعاضدا عالميًا وإقليميًا. كما توفر التوصيات الواردة أدناه نقطة انطلاق لتطوير خطة العمل الوطنية بطريقة تتجنب الانعزال وازدواجية الجهود. على هذا النحو، بالنسبة لكل توصية، يحدد هذا التقرير المجالات المحتملة للتآزر مع الاستراتيجيات والجهود الحكومية وغير الحكومية القائمة.

ضمان أن تكون أصوات الأطفال أساسية في تطوير جميع السياسات والتشريعات التي تؤثر على الأطفال في البيئة الرقمية. نظرًا للتقاطع بين سلامة الأطفال ورفاههم عبر الإنترنت وجميع جوانب حياتهم الأخرى في الفضاء الرقمي ، مثل التعلم واللعب والمشاركة المدنية ، يجب ضمان مركزية أصوات الأطفال وخبراتهم في جميع هذه القطاعات لإنشاء بيئة فعالة وقائمة على الحقوق تضمن وتعزز حماية الأطفال عبر الإنترنت. وتنقسم التوصيات إلى تلك المتعلقة بالسياسات والتشريعات، وتعزيز الأنظمة، وآليات الوقاية والاستجابة.

1. التوصيات الخاصة بالبحوث والبيانات

غالبًا ما يُنظر إلى البحث الجيد والبيانات الجيدة كأولوية ثانوية لصنع السياسات والتشريع، وهو أمر بالغ الأهمية لصنع السياسات الجيدة والتشريع وتصميم التدخلات الملائمة والمصممة جيدًا. لهذا السبب ، يتم تسليط الضوء على هذه التوصيات أولاً.

يجب وضع خط أساس موثوق وتمثيلي للتجارب، الإيجابية والسلبية على حد سواء ، للتجارب والفرص والمهارات والأضرار عبر الإنترنت لجميع الأطفال في تونس. سلطت هذه الدراسة الضوء على أهمية التشاور على نطاق واسع ، وأهمية وجود بيانات موثوقة وتمثيلية حول تجارب الأطفال في استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية. رغم أن هذه الدراسة كانت نوعية بطبيعتها ، ولا تمثل جميع الأطفال في تونس ، إلا أنها تقدم لمحة عن بعض الشواغل والثغرات والأولويات الموجودة في الحفاظ على سلامة الأطفال ، فضلاً عن بعض التحديات المؤسساتية والهيكلية. سيوفر توفير البيانات الكمية بيانات أساسية للإبلاغ عن رصد خطة العمل الوطنية لحماية الطفل عبر الإنترنت، وكذلك للإبلاغ عن تصميم التدخلات المناسبة. تقدم الدراسة القادمة Disrupting Harm (DH)[41] فرصة ملموسة للقيام بذلك.

بينما توفر Disrupting Harm الفرصة لجمع واستخدام البيانات التمثيلية اللازمة لرصد وتنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج بشكل أفضل ، سيكون من المهم ضمان جمع بيانات نوعية أكثر تفصيلاً ، مثل تلك التي تم جمعها في هذه الدراسة ، على فترات منتظمة لتوفير الفروق الدقيقة والعمق للبيانات الكمية التي جمعتها DH. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى فهم أفضل لتصورات الأطفال للخصوصية وحماية البيانات من أجل تقييم أفضل لكيفية مشاركة الأطفال للمعلومات، والمعرفة التي لديهم بشأن الخصوصية، والخطوات التي يتخذونها لحماية أنفسهم وحماية بياناتهم بشكل أفضل، فضلاً عن معلوماتهم الشخصية ، عبر الإنترنت. من المهم أن يتم جمع هذه البيانات

41 Disrupting Harms دراسة عبر الحدود الوطنية تم تطويرها لتوليد بيانات عالية الجودة عن مدى وطبيعة الاستغلال الجنسي للأطفال وإساءة معاملتهم عبر الإنترنت. وقد تم إجراؤه في 14 دولة حتى الآن ، مع أربع دول أخرى ، بما في ذلك تونس ، المخطط لها من 2023 إلى 2025

مباشرة من الأطفال، وليس من الاولياء، لأن آراء الآباء حول فهم خصوصية الأطفال وحمايتهم غالبًا ما تكون ثنائية التفرع مع آراء الأطفال أنفسهم. من المهم أيضًا فهم تصور الوالدين لما يعتقدون أنهم يعرفونه عن أنشطة أطفالهم عبر الإنترنت والمخاطر وما إلى ذلك. وبالمثل ، مع انتشار تكنولوجيا التعليم والاستخدامات الأخرى للتكنولوجيا الرقمية في الفصول الدراسية على نطاق أوسع في تونس، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول الخطوات والآليات التي تتخذها المدارس لحماية الأطفال عبر الإنترنت ، لتزويد الأطفال بالمهارات والقدرات المتغيرة التي يحتاجون إليها ، ولحماية بياناتهم.

يجب دمج جمع البيانات والمراقبة المنتظمة في عمليات جمع البيانات الروتينية والإدارية، مثل بيانات المدرسة والانتقال إلى نظام إدارة متكامل ضمن نظام حماية الطفل، والذي يمكّن من تسجيل جميع المشكلات المتعلقة باستخدام الأطفال للتكنولوجيا والإبلاغ عنها. هناك بعض الخطوات الإيجابية قيد التنفيذ بالفعل نحو جمع البيانات المتعلقة بالعنف عبر الإنترنت. على سبيل المثال ، كما ذكر السيد أنيس عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، «الموقع الإلكتروني لمندوبية حماية الطفولة قيد التحضير ، حيث يمكن الإبلاغ عن حالات العنف ضد الأطفال ، يُصنف الوسائل التي يُرتكب بها هذا العنف». يمكن تعزيز ذلك بشكل أكبر من خلال الهيئات الأخرى ذات الصلة بوزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن، مثل مرصد حقوق الطفل. في نهاية المطاف، تحتاج وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن إلى تطوير وتنفيذ برنامج بحثي حول العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال.

2. التوصيات السياسية والتشريعية

يعد مستوى معين من الإصلاح التشريعي ضروريًا لتحقيق مستوى الامتثال والاتساق التشريعي المتوخى (والمطلوب) للتصدي للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف عبر الإنترنت في إطار حقوق الطفل المتوخاة في نموذج الاستجابة الوطنية والأطر العالمية الأخرى. تحتل تونس موقعًا يُحسد عليه في المنطقة بسبب التزامها المعلن وتاريخها في إعطاء الأولوية لحقوق الطفل في إطارها التشريعي والسياسي، ويمكن الاستفادة من ذلك لمواصلة تطوير أفضل الممارسات الإقليمية.

1.2. ضمان التناسق بين الآليات والقوانين

يجب مراجعة التشريعات وتعديلها عند الضرورة لضمان التناسق بين الأدوات والقوانين ، وكذلك التطابق مع أحدث الإرشادات والمعارف التشريعية. التناسق مطلوب عبر التشريعات من أجل ضمان معايير مشتركة من قبل مختلف الجهات الفاعلة في الحماية وإنفاذ القانون والاستجابة القضائية للعنف عبر الإنترنت، وحيثما أمكن لتجنب السلطة التقديرية للقضاة والمدعين العامين. رغم أن هذا يمكن أن يكون له فوائد، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى معايير ومآلات غير متكافئة اعتمادًا على الأفراد المعنيين. إن تطبيق معايير وتعريفات مشتركة وتشريعات متسقة يقلل من هذه المخاطر. إن تطبيق المعايير والتعريفات المشتركة والقانون المتسق يقلل من احتمالية حدوث ذلك. أشار العديد من المشاركين في الدراسة إلى ملاءمة القانون الحالي ، في سياق التطبيق الحكيم ، لكنهم أشاروا أيضًا إلى الحاجة إلى بعض الإصلاح ، والتطبيق الحالي للسلطة التقديرية من قبل القضاة.

أظهر هذا البحث أن الدور والأدوات المتاحة لمندوب حماية الطفولة، على النحو المنصوص عليه في مجلة حماية الطفل ، لم تعد متوافقة مع متطلبات التشريعات الجديدة مثل القانون عدد 58 المتعلق بالقضاء على كل اشكال العنف ضد المراة والقانون 61عدد المتعلق بمكافحة جرائم الاتجار بالاشخاص . على سبيل المثال ، كما يشير السيد عون الله ، مندوب حماية الطفولة بتونس ، «وفقًا للقانون عدد 58 ، يجب اخذ إعلان الطفل ضحية الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي مرة واحدة فقط و بحضور طبيب نفساني أو أخصائي اجتماعي. هذا يعني أنه على الرغم من

أنه من واجبي الاتصال بالأطفال وعائلاتهم بموجب مجلة حماية الطفل ، بموجب القانون 58 ، إذا جاء طفل أو أسرته لرؤيتي للإبلاغ عن اعتداء جنسي ، فلا يُسمح لي بأخذ أقوالهم. ». لذلك من الضروري مراجعة آليات الاستجابة والرعاية على ضوء المشهد التشريعي الجديد، من أجل التغلب على الارتباك والتداخلات الإجرائية وإعادة التأكيد على دور مندوب حماية الطفولة كنقطة اتصال مع الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنفاذ التطبيق المتسق والعادل للقوانين والسياسات القائمة ، وينبغي صياغة آليات المساءلة عندما لا يكون الأمر كذلك. لا يقل أهمية ضمان إطار تشريعي شامل، عن التنفيذ المتسق والفعال للقوانين المتعلقة بالعنف على الإنترنت. وقد لوحظ مؤخرًا أن «التنفيذ والإجراءات التنظيمية قد يكونا أكثر تأثيرًا من التشريع نفسه[42]» . من المعروف أن التشريع فعال فقط بقدر ما يتم تنفيذه ، وينبغي التركيز بشكل متساو على تجهيز جميع الجهات الفاعلة المسؤولة لاتخاذ الخطوات المحددة لمنع جميع أشكال العنف التي تؤثر على الأطفال في الفضاء الرقمي والاستجابة لها. لاحظ العديد ممن أجريت معهم مقابلات في تونس أن الإطار التشريعي الحالي ملائم ، لكن تطبيقه كان غير متسق وأحيانًا غير موجود. من المهم أن يتم وضع آليات المساءلة لضمان أنه في حالة عدم تطبيق القانون بشكل مناسب أو ملائم ، يكون للضحايا شكل من أشكال الطعن في ذلك، وأن الحكومة والوكالات الحكومية تخضع للمساءلة عن تنفيذ القوانين واللوائح. يمكن القيام بذلك من خلال احداث الموفق الاداري، أو ببساطة من خلال دمج مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتضمن الإجراءات ، والإدارة الفعالة والرقابة ، والعقوبات الواضحة في حالة عدم الوفاء بها.

2.2. التسريع في تنقيح مجلة حماية الطفل

من الضروري إدخال مفهوم الطفل الضحية والطفل الشاهد على الجريمة في الإطار القانوني القائم المتعلق بحماية الطفل. وعلى الرغم من أنه من الصعب التغلب على عدم الاستقرار السياسي الذي لعب دورًا في إبطاء هذه العملية، فمن المهم إعادة إطلاق هذه العملية وإشراك المجتمع المدني في المشاورات المتعلقة بإضافة فصل ثالث إلى المجلة يتعلق بالأطفال الضحايا والشهود. يجب دمج العديد من الاعتبارات الخاصة، من بين أمور أخرى:

- ضمان حماية الأطفال الضحايا الذين قد يتم تجريمهم عند مشاركة المحتوى الذي يتم إنشاؤه ذاتيًا بطريقة غير توافقية، كاعتداء جنسي قائم على الصور (ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه).
- ضمان سبل الانصاف لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.

تندرج هذه العملية ضمن اختصاص وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن بصفتها الوكالة الرائدة، ولكن من أجل ضمان استجابة منسقة لنظام الحماية، من المهم إشراك المجتمع المدني، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة العدل ، ووزارة الداخلية (وحدة الجرائم الإلكترونية) ، وزارة الصحة ، وزارة الاتصالات ، وكذلك الهيئة التشريعية المقبلة ومكتب رئيس الحكومة لضمان إعطاء الأولوية لهذا الإصلاح.

3.2. وضع دليل إرشادات الصناعة لحماية الأطفال عبر الإنترنت

يجب وضع نهج مشترك وعادل لحماية الأطفال على الإنترنت في مجال التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب المبادئ التوجيهية للصناعة، لضمان الامتثال للتزاماتهم بالحفاظ على أمان الأطفال على الإنترنت واتخاذ الخطوات المناسبة لمنع التهديدات عبر الإنترنت والاستجابة لها. يجب أن تنطبق هذه الإرشادات على كل من الشركات التونسية والعالمية، ويجب أن تكون متسقة مع أفضل الممارسات العالمية. ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار تدابير مثل السلامة والخصوصية حسب التصميم ، والمحتوى المناسب للعمر ، والتحقق من العمر والتطورات الناشئة

42 منظمة الصحة العالمية ، 2022. ص. 10

والحديثة الأخرى المتعلقة بالصناعة للوفاء بالتزاماتهم للحفاظ على سلامة الأطفال (انظر مربع النص ،).

يجب وضع هذه الالتزامات بالتشاور والاتفاق مع شركات التكنولوجيا الرقمية والهيئات ذات الصلة داخل تونس.

أفضل الممارسات المتعلقة بحماية الأطفال عبر الإنترنت في أستراليا وغانا وكمبوديا

في أستراليا، يتطلب قانون الأمان عبر الإنترنت من أي مزود خدمة عبر الإنترنت ، من شركات وسائل التواصل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت ، اتخاذ خطوات معقولة للحفاظ على أمان الأطفال عبر الإنترنت ، بما في ذلك الاستجابة في غضون 24 ساعة لطلبات إزالة أدوات الاستغلال الجنسي للأطفال، و الاستجابة إلى تقارير عن التنمر الإلكتروني أو مخاطر أخرى. قد يؤدي عدم القيام بذلك إلى عقوبات مدنية أو عقوبات أخرى. كما تم إدراج أحكام العقوبات والغرامات المفروضة على مقدمي خدمات الاتصالات الذين لا يتخذون خطوات كافية للحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت في التشريعات الأخيرة في غانا ، من خلال قانون الأمن السيبراني لعام 2020. هناك بديل آخر يتم استكشافه حاليًا في كمبوديا ، وهو إدراج التزامات مماثلة في اتفاقيات الترخيص لمقدمي خدمات الإنترنت ومقدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآخرين والخدمات الرقمية في اتفاقيات الترخيص الخاصة بهم. قد يؤدي عدم الوفاء بهذه الالتزامات

3. بناء القدرات وتعزيز الأنظمة

تظهر باستمرار الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب على حماية الطفل عبر الإنترنت ، وحقوق الطفل كما تترجم في الفضاء الرقمي ، وفي بعض الحالات ، على المهارات الرقمية ، في هذا البحث. يمكن اعتماد كل التدريب الموصى به أدناه مع الهيئات ذات الصلة كجزء من التطوير المهني ، مما يزيد من الحافز للمشاركين. تم تحديد ثلاث مجموعات مستهدفة متميزة للتدريب:

1.3. تدريب المربين والمعلمين

تم تحديد العديد من المجالات التي تتطلب بناء القدرات ، بما في ذلك فهم مجموعة حقوق الأطفال التي يمكن تحقيقها عبر الإنترنت ، والحاجة إلى فهم أكثر دقة وكاملة للمخاطر التي يواجهها الأطفال (بما في ذلك تلك التي قد تظهر من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية في الفصل الدراسي (من خلال ، وقضايا الخصوصية) ، والأضرار المحتملة ، والحقوق الفعالة والاستراتيجيات القائمة على الأدلة ، وفي بعض الحالات مهارات رقمية أكثر اكتمالاً.

تشمل المبادرات الحالية مكاتب الاستماع والارشاد وخلايا الاستماع والارشاد ، ولكن هناك حاجة أيضًا إلى التدريب لتحسين قدرات المعلمين على تحديد علامات الضيق والصدمات عند الأطفال. الأطفال ، والإبلاغ عن العنف والاستغلال والإساءة عبر الإنترنت عندما يدركون ذلك. بالإضافة إلى ذلك، وبهدف سد الفجوة بين الدعم النفسي والاجتماعي المتاح ، والقدرات والموارد للأطفال ، لا سيما خارج تونس العاصمة ، قد يتلقى بعض المربين تدريبًا ومؤهلات متخصصة للعمل كمستشار أو نقطة اتصال أولى مع الأطفال الذين يسعون للحصول على الدعم النفسي أو العاطفي.

تـزداد أهميـة هـذا التدريـب مـع قيـام وزارة التربيـة ، إلـى جانـب شـركاء آخريـن ، بتنفيـذ مشـاريع تجريبيـة وتجـارب أخـرى لاسـتخدام الأجهـزة اللوحيـة فـي الفصـول الدراسـية. يجـب أن تشـكل السـلامة الرقميـة والمواطنـة الأساسـية ، فضـلاً عـن مهـارات الخصوصيـة وحمايـة البيانـات ، جـزءًا مـن أي بنـاء للقـدرات علـى اعتمـاد واسـتخدام هـذه التقنيـات الجديـدة فـي الفصـل الدراسـي[43].

2.3. تدريب قضاة الأطفال والأسرة

نظـرًا للـدور المحـوري الـذي يلعبونـه فـي تفسـير الإطـار القانونـي لمصلحـة الطفـل الفضلـى ، يجـب أن يتلقـى قضـاة الأطفـال والأسـرة تدريبًـا متخصصًـا قبـل تعيينهـم ، وكذلـك بشـكل دوري ، بمـا فـي ذلـك علـى الاتفاقيـات الدوليـة التـي وقعـت عليهـا تونـس.

3.3. تدريب محو الأمية الرقمية للموظفين العموميين

سـيتطلب ذلـك تحـولا ثقافيـا وماديـا فـي جميـع المؤسسـات الحكوميـة التونسـية لرقمنـة السـجلات والاتصـالات. ومـع ذلـك ، فـإن جهـود الرقمنـة الحاليـة ذات طبيعـة قطاعيـة ، مثـل الجهـات المانحـة لإصـلاح قطـاع الأمـن (مثـل معهـد الولايـات المتحـدة للسـلام وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي) التـي توفـر المعـدات والتدريـب لـوزارة الداخليـة لتعزيـز الرقمنـة. لأغـراض خطـة العمـل الوطنيـة هـذه، وبالنظـر إلـى تحقيـق أهـداف واقعيـة ، تركـز هـذه التوصيـة علـى تحسـين محـو الأميـة الرقميـة لـدى منـدوبي حمايـة الطفولـة والجهـات الفاعلـة الرئيسـية الأخـرى المشـاركة فـي حمايـة الطفـل.

ومـع ذلـك ، ظهـرت فجـوة واحـدة علـى وجـه الخصـوص مـن الدراسـة التـي تتطلب ذكـرًا معينًـا. يتعلـق هذا بالمهـارات المطلوبـة، والإجـراءات المتضمنـة ، عنـد إعـداد التقاريـر ، أو عنـد تحديد أدوات الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال او محتـوى رقمـي آخـر يتضمـن الأطفـال. هنـاك حاجـة إلـى بروتوكـول واضـح و صريـح جـدً (مـع التدريـب) للتحكـم فـي إدارة المحتـوى بطريقـة تقلـل مـن المشـاهدات وتبسـط تدفـق التقاريـر والمحتـوى مـن خـلال النظـام القانونـي وحمايـة الطفـل. هـذا يتضمـن كيـف ومتـى يجـب تنزيـل المحتـوى. و بشـكل عـام ، يجـب أن تكـون وحـدة مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة فـي تونـس هـي الوكالـة الوحيـدة المخولـة التعامـل مـع أي محتـوى غيـر قانونـي ، بـدلاً مـن الجهـات الفاعلـة الأخـرى فـي خدمـات حمايـة الطفولـة ، سـواء كانـت فـي الخطـوط الأماميـة أو الإداريـة. هـذا مهـم أيضًـا للحفـاظ علـى الأدلـة ومعالجتهـا. هـذه ثغـرة تدريـب وثغـرة إجرائيـة وثغـرة فـي البروتوكـول، حيـث لا توجـد إرشـادات واضحـة يدركهـا المسـؤولون لتحديـد التعامـل مـع أدوات الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال أو أي محتـوى ضـار آخـر. مـن المحتمـل أن تقـوض هـذه الثغـرة إمكانيـة أي مقاضـاة ناجحـة للقضايـا ، حيـث يكـون هنـاك محتـوى غيـر قانونـي أو سـلوك غيـر قانونـي ، وتقـوض إمكانيـة توفيـر الحمايـة الواجبـة للضحايـا (بمـا فـي ذلـك الحمايـة المتعلقـة بالخصوصيـة والسـرية ، وإعـادة الإيـذاء والصدمـات التـي قـد تحـدث عندمـا يُنظـر إلـى المحتـوى الجنسـي ، لا سـيما الخـاص بالطفـل ، دون داعٍ مـن قبـل أولئـك الذيـن يقـع عليهـم واجـب الرعايـة). مـن المهـم أن يكـون جميـع مـن لديهـم واجـب الرعايـة، مـن اعـوان الحمايـة فـي الخطـوط الأماميـة إلـى المربيـن ، علـى درايـة بعمليـات الإبـلاغ والقيـود المفروضـة علـى تعاملهـم مـع المسـتندات وعرضهـا ، وبالتالـي يجـب أن يكونـوا جـزءًا ثابتًـا فـي أي تدريـب ، ليـس فقـط للأطفـال ولكـن أيضًـا للعامليـن فـي مجـال الحمايـة أو مسـؤولي الإدارة العموميـة.

4.3. تدريب على التقارير الصحفية المسؤولة المرتكزة على حقوق الطفل بالنسبة للصحفيين

سـلّط مسـار المصادقـة علـى هـذا التقريـر الضـوء علـى مـدى أهميـة التقاريـر الصحفيـة المسـؤولة التـي تتمحـور علـى حقـوق الطفـل مـن قبـل وسـائل الاعـلام فيمـا يتعلـق بتجـارب الأطفـال فـي الانترنـات

43 يمكـن العثـور علـى إرشـادات مفيـدة حـول اسـتخدام تكنولوجيـا التعليـم فـي إرشـادات اليونيسـف الجديـدة هنـا: منظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة ، «حمايـة الطفـل فـي التعليـم الرقمـي: موجـز السياسـة» ، اليونيسـف ، نيويـورك ، جانفـي 2023 http://www.unicef. org / documents / child- protection-digital-education

ومخاطرها ومضارّها. بالنظر الى قدرة هذه الحكايات على التأثير في الرواية العامة، فمن الضروري تكوين الصحفيين على جانب المسؤولية عند التطرق الى معلومات تهم الأطفال. من شأن الطريقة التي يتعرض اليها الأطفال من مخاطر ومضار في الانترنات منها الاشعار بوقائع معينة أن تمس من حقوق الضحايا في حماية حياتهم الشخصية وحمايتهم كذلك من اضرار أخرى قد تحدث مما يجعلها وسيلة للتضليل الإعلامي.

ففي جنوب افريقيا، طور «رقابة الإعلام افريقيا» تكوينا معتمدا وآخر غير معتمد للصحفيين فيما يتعلق بالتقارير الصحفية المسؤولة المرتكزة على الطفل، ويمكن ان تكون هذه التجربة نموذجا للاستلهام منه في تكوين الصحفيين في تونس.

5.3. آليات الوقاية والاستجابة

تتناول التوصيات المتعلقة بخدمات الاستجابة والوقاية ثلاثة مجالات مترابطة: تعزيز نظام حماية الطفل مع التركيز بشكل خاص على الخدمات النفسية والاجتماعية للأطفال ، والتغيير الاجتماعي والسلوكي ، وإدماج التوعية والتثقيف الوقائي ، ودعم الاولياء ومقدمي الرعاية ، والأطفال أنفسهم.

6.3. إطلاق حملات توعية تستهدف الأطفال والأولياء

يُظهر كل من الآباء والأطفال في تونس مستوى من الوعي بالعديد من المخاطر التي قد يواجهها الأطفال عبر الإنترنت. تميل مواقف الكبار ووعيهم إلى التركيز بشكل أكبر على المخاطر والأضرار التي تسببها التكنولوجيا الرقمية للأطفال ، ويميل العديد من الأطفال إلى أن يكونوا أكثر وعياً بهذه الجوانب من التكنولوجيا الرقمية.

هناك حاجة إلى استثمار أكبر في برامج زيادة الوعي والتغيير الاجتماعي والسلوكي (SBC) التي تشمل الأمان وحماية الأطفال عبر الإنترنت. وتشمل برامج التوعية الشاملة، ولكن أيضًا استراتيجيات التغيير الاجتماعي والسلوكي الأكثر استهدافًا التي تستهدف بعض الدوافع وعوامل الخطر المعروفة للعنف عبر الإنترنت. تعكس نتائج هذا البحث العديد من المفاهيم الخاطئة القائمة على الخوف والرسائل غير الصحيحة التي يتم نشرها غالبًا في محاولة حسنة النية لحماية الأطفال. قد يؤدي الوعي بالرسائل المشتركة (وغير المدعمة بالأدلة) من قبل كل من الاولياء والأطفال إلى تقويض الإجراءات والمعرفة واتخاذ القرارات المطلوبة من قبل الأطفال للبقاء آمنين على الإنترنت ، بالإضافة إلى الإجراءات التي يتخذها الآباء ومقدمو الرعاية لدعم أطفالهم (أثناء تزويدهم بالمهارات المطلوبة لتحقيق أقصى استفادة من الإنترنت).

يجب أن تستهدف تنمية الوعي الأطفال و الاولياء ويجب أن تهدف إلى منع العنف عبر الإنترنت من خلال التوعية المتعلقة بمخاطر الإنترنت والسلامة ودور الوالدين في التحكم والدعم. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تساهم حملات التوعية في جهود الاستجابة من خلال زيادة الوعي بالضمانات القانونية وآليات الدعم للضحايا. في نهاية المطاف ، ينبغي أن تسعى حملات التوعية هذه إلى تحطيم المحظورات والعقبات التي تحول دون الإبلاغ عن الابتزاز والتحرش الجنسي ، مع تعزيز ثقافة الحوار المفتوح والآمن بين الآباء والأطفال.

يجب توعية الأولياء والمعلمين بثروة الفرص والفوائد التي يوفرها الإنترنت للأطفال ، وأهمية الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية في تحقيق مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الأطفال.

كشف البحث عن وعي أكبر بكثير أو بالمخاطر والأضرار المحتملة التي يواجهها الأطفال عبر الإنترنت ، مع إدراك محدود للغاية لثروة من المزايا ، نتيجة ربما في المقام الأول للرسائل القائمة على الخوف والمعلومات التي يتعرض لها الآباء. كشف البحث عن وعي أكبر بكثير بالمخاطر والأضرار المحتملة التي يواجهها الأطفال عبر الإنترنت ، مع إدراك محدود للغاية لثروة من المزايا ، نتيجة ربما في المقام الأول للرسائل القائمة على الخوف والمعلومات التي يتعرض لها الآباء. يجب أن تحاول المراسلة

أيضًا تجنب الرسائل القائمة على الخوف، والتي ثبت أنها لا تسفر عن نتائج إيجابية وغير فعالة.

بالتوازي مع ذلك ، ينبغي تقديم الدعم الموجه للآباء ومقدمي الرعاية ، من الولادة حتى سن الرشد. تشير الدلائل بشكل متزايد إلى أهمية دعم الآباء ومقدمي الرعاية للأطفال الصغار، بأفضل السبل لدعم أطفالهم عندما يبدؤون لأول مرة في التعامل مع التكنولوجيا الرقمية. يتراوح هذا بين كيفية مشاركة الأطفال من مختلف الأعمار بشكل أفضل مع التكنولوجيا الرقمية ، ونوع الأنشطة المناسبة في مختلف الأعمار ، ومقدار الوقت الذي يقضيه عبر الإنترنت في القيام بأنشطة مختلفة ، وكيف يمكن للتكنولوجيا الرقمية ، عند استخدامها بشكل مناسب في مختلف الأعمار ، أن تساعد وتعزز التنمية والمهارات. يمكن أن يؤدي دمج محو الأمية الرقمية الأساسية ومهارات الأبوة والأمومة الرقمية ومهارات السلامة في برامج تنمية الطفولة المبكرة وتربية الأطفال إلى تحقيق فوائد كبيرة للأطفال والآباء[44] . و توفر المبادرات الحالية بالشراكة مع الحكومة التونسية فرصًا لدمج السلامة الرقمية في البرامج الحالية بأقل قدر من الاستثمار الإضافي وتقديم نتائج مواتية من حيث التكلفة والعائدات. ومن الأمثلة على ذلك الشراكة الحالية لتنمية الطفولة المبكرة بين اليونيسف والحكومة التونسية لتجربة برامج تنمية الطفولة المبكرة في أربعة مواقع. من المزايا الإضافية لدمج رسائل السلامة عبر الإنترنت في مثل هذه المبادرات القدرة على الوصول إلى حماية الأطفال في الخطوط الأمامية أو الاخصائيين الاجتماعيين وكذلك الآباء أو مقدمي الرعاية. ومن الأمثلة على ذلك التي يمكن تطبيقها لمنع العنف عبر الإنترنت تلك التي تسفر عن نتائج إيجابية لعنف المواعدة والعنف الجنسي والتنمر، على وجه التحديد.

في تونس، تقدم المبادرات المخطط لها لدمج رسائل تنمية الطفولة المبكرة في مراكز رعاية الأم والطفل التي تديرها وزارة الصحة أيضًا مكاسب سهلة لنشر وتنمية الوعي والمعلومات حول أفضل السبل التي يمكن للآباء من خلالها دعم أطفالهم ، وكذلك لنشر الرسائل القائمة على الأدلة بدلاً من الرسائل المخصصة غير المدعومة بأدلة التي قد يتعرض لها الاولياء بطريقة أخرى. توفر هذه المقاربة أيضًا فرصة لنشر المعلومات حول طلب المساعدة والإبلاغ عن الاستغلال الجنسي للأطفال أو أشكال أخرى من الإساءة التي قد يكون من الصعب استهداف مقدمي الرعاية بها.

> بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن دراسة منظمة الصحة العالمية الأخيرة المتعلقة بالبناء على مدى فعالية وتأثير التدخلات التي تستهدف العنف الجنسي هي مثال على التدخلات القائمة على المنهج في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط التي تستهدف المخاطر الاجتماعية النفسية الجنسية وتتعامل مع المخاطر المتعددة والعوامل الحمائية التي تؤثر على السلوكيات الجنسية (مثل المعرفة ، والمخاطر المتصورة ، والقيم ، والمواقف ، والقواعد المتصورة ، والفعالية الذاتية). وقد تم توضيح هذه النتائج بشكل متسق للحصول على نتائج إيجابية على الأطفال ، ويمكن تكييفها لتضمينها.

هناك أيضًا أدلة من أماكن أخرى في العالم على أن التثقيف في مجال الوقاية وتنمية الوعي يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في منع العنف عبر الإنترنت ، من منظور الضحية والجاني على حد سواء. وبالمثل ، نظرًا للتقاطع بين دوافع العنف ضد الأطفال ، والعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال .[45]

---

44 من المهم التفريق بين محو الأمية الرقمية ومحو الأمية الإعلامية والسلامة على الإنترنت. يختلف تركيز كل منهما ، وكل مجموعة من المهارات تتطلب كفاءات مختلفة ، على الرغم من أنها قد تتداخل. يجب توخي الحذر حتى لا تتحول السلامة عبر الإنترنت إلى تدخلات محو الأمية الرقمية ، على سبيل المثال. تمت مناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في Finkelhor D، Walsh K، Jones L، Mitchell K، Collier A. تعليم الشباب لسلامة الإنترنت: مواءمة البرامج مع قاعدة الأدلة. إساءة عنف الصدمات. 2021 ديسمبر ؛ 22 (5): 1247-1233.

45 ماتيرنوسكا وآخرون ؛ منظمة الصحة العالمية ، 2022.

هنـاك احتمـال كبيـر بـأن تـؤدي تدخـلات الوقـايـة مـن إسـاءة معاملـة الأطفـال إلـى نتـائج إيجابيـة مماثلة للعنـف عبـر الإنترنـت .[46] و مـن المرجـح أن يـؤدي تصميـم التدخـلات والبرمجـة القائمـة علـى الأدلـة التـي ثبـت أنهـا تعمـل علـى دمـج عناصـر الحمايـة علـى الإنترنـت إلـى نتائـج إيجابيـة مماثلـة فـي مجـال الأمـان علـى الإنترنـت.

7.3. تحسين قدرة الأطفال على الصمود أمام المخاطر والأضرار على الإنترنت

فـي تونـس ، قـد يشـمل ذلـك دمـج منهـج مدرسـي أوسـع وبرامـج خـارج المدرسـة تركـز علـى العلاقـات المحترمـة والتعاطـف واتخـاذ القـرار الجيـد وحـل النزاعـات والتواصـل ، ممـا يـؤدي فـي النهايـة إلـى تعزيـز قـدرة الأطفـال علـى الصمـود. فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا ، يتـم تنـاول هـذه الموضوعـات مـن خـلال تعليـم المهـارات الحياتيـة والمواطنـة (LSCE). مـن الناحيـة المفاهيميـة ، تهـدف LSCE إلـى تزويـد الأطفـال والشـباب بمجموعـة مـن المهـارات عبـر أبعـاد مختلفـة ، علـى المسـتوى الفـردي والاجتماعـي والمسـتوى الفعـال. يعتمـد هـذا الموضـوع علـى فكـرة أربـع مجموعـات مـن المهـارات الأساسـية للنمـو والتنميـة: مهـارات التعلـم ، ومهـارات التمكيـن الشـخصي ، ومهـارات المواطنـة النشـطة ، ومهـارات التوظيـف. وضمـن كل مجموعـة مـن هـذه المهـارات توجـد «مهـارات الحيـاة الأساسـية». كل هـذه المهـارات لهـا تأثيـر مباشـر علـى السـلامة عبـر الإنترنـت. تتضمـن مهـارات التعلـم عمومًـا الإبـداع والتفكيـر النقـدي وحـل المشـكلات ؛ تشـمل مهـارات التوظيـف التفـاوض وحـل النزاعـات والتعـاون ، وتشـمل مهـارات المواطنـة النشـطة احتـرام التنـوع والتعاطـف والمشـاركة ، وتشـمل مهـارات التنميـة الشـخصية الإدارة الذاتيـة والمرونـة والتواصـل.

تتضح كل مجموعـة مـن هـذه المهـارات فـي معظـم برامـج الوقايـة مـن العنـف لـدى الأطفـال والشـباب القائمـة علـى الأدلـة ، علـى الرغـم مـن عـدم وجودهـا بعـد فـي البرامـج التـي تسـتهدف العنـف عبـر الإنترنـت[47].

وجـد هـذا البحـث دليـلاً علـى البرامـج والمبـادرات الحكوميـة القائمـة، وإن كانـت حديثـة العهـد ، والتـي تركـز علـى تحسـين مرونـة الأطفـال التـي يمكـن البنـاء عليهـا ، مثـل مبـادرة برنامـج الصحـة الشـامل وعـروض المركـز الوطنـي للإعلاميـة الموجهـة للطفـل CNIPE. علـى وجـه الخصـوص، كمـا يكشـف هـذا التقريـر البحثـي، مـن المهـم لـلمركز الوطنـي للإعلاميـة الموجهـة للطفـل والمراكـز الجهويـة التابعـة لهـا تحسـين وصولهـا وظهورهـا مـن خـلال تصميـم وإطـلاق اسـتراتيجية اتصـال. فـي نهايـة المطـاف ، يجـب إطـلاق مراكـز مماثلـة خـارج مراكـز الولايـات لتسـهيل الوصـول إلـى الأطفـال فـي المناطـق الريفيـة والنائيـة. يمكـن أن تسـتند تنميـة الوعـي أيضًـا إلـى المبـادرات الحاليـة لـوزارة التربيـة ووزارة الاتصـالات والوكالـة الوطنيـة للسـلامة المعلوماتيـة وشـركات الاتصـالات ومقدمـي خدمـات الإنترنـت.

أمثلة إقليمية لدمج الحماية عبر الإنترنت في نظام حماية الطفل

يمكـن العثـور علـى أمثلـة علـى دمـج حمايـة الطفـل عبـر الإنترنـت فـي النظـام الرسـمي لحمايـة الطفـل فـي المغـرب ومصـر. فـي المغـرب، انخرطـت الحكومـة فـي عمليـة مفصلـة لدمـج أنظمـة الاسـتجابة لحمايـة الطفـل التـي شـملت وزارات التعليـم والصحـة والعـدل والشـباب والرياضـة ، مـن بيـن أمـور أخـرى ، وحـددت الأماكـن التـي تتطلـب تدريبًـا متخصصًـا بشـأن العنـف عبـر الإنترنـت. هـذه العمليـة ، علـى الرغـم مـن أنهـا تركـز فـي المقـام الأول علـى الوقايـة و الاسـتجابة، فإنهـا توفـر أيضًـا الفائـدة المحتملـة لتعزيـز التنـاسـق بيـن تلـك الـوزارات فـي نشـر الرسـائل المشـتركة.

46 منظمة الصحة العالمية ، 2022. ص

47 اليونيسـف فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. 2017. رسـم خرائـط تحليليـة للمهـارات الحياتيـة وتعليـم المواطنيـن فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. مبـادرة تعليـم المهـارات الحياتيـة والمواطنـة. يونيسـف الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا: الأردن. متـاح علـى -https://www.unicef.org/mena/reports/analyti cal-mapping-life-skills and-National-education-mena

8.3. تعزيز تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال

بالنظر إلى نقص الموارد المالية للدولة ، يمكن تحقيق ذلك من خلال: 1) تعزيز دور الفاعلين المتخصصين في المجتمع المدني ، من خلال زيادة التعاون مع مندوبي حماية الطفولة لسد الثغرة في توفير الدعم النفسي. يجب أن يتم ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة التي تجبر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الحفاظ على سرية الأطفال وإخفاء هويتهم ، 2) تحسين تعيين الأخصائيين النفسيين وأطباء نفس الأطفال الحاليين التابعين للحكومة ، و تنشيط مكاتب الاستماع والارشاد (BEC) وخلايا الاستماع و الارشاد (CEC).

نظرًا للقيود المفروضة على القدرات والعدد المحدود من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الخطوط الأمامية والعاملين في مجال حماية الطفل ، قد يكون من المهم الاستفادة من قدرة واستعداد منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات عالية الجودة للأطفال.

و رغم انه لم يتم تحديد أي منظمات تركز بشكل خاص على المخاطر عبر الإنترنت ، أو تجارب الأطفال عبر الإنترنت ، في سياق هذه الدراسة ، فإن العديد من المنظمات التي تقدم خدمات الوقاية والاستجابة الأوسع للأطفال أعربت عن استعدادها لدعم الحكومة في توفير خدمات الحماية النفسية والاجتماعية. يمكن لمثل هذه المنظمات أن تقدم حوافز قيمة لضمان وصول المزيد من الخدمات إلى المزيد من الأطفال.

4. التوصيات المؤسساتية

إن نموذج الاستجابة الوطنية واضح بشأن الحاجة إلى التعاون عبر القطاعات والآليات المناسبة في أي استراتيجية فعالة لحماية الطفل. الشيء نفسه ينطبق على جميع جوانب حماية الطفل على الإنترنت. التوصيات التالية تتعلق بالاعتبارات المؤسساتية.

1.4. ضمان التنسيق الحكومي بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت

يجب دمج حماية الطفل عبر الإنترنت في جميع الوزارات المشاركة في أي أنشطة مع الأطفال أو تقديم خدمات لهم ، بما في ذلك التعليم. في حالة التعليم ، يكون هذا صحيحًا بشكل خاص حيث تقوم الوزارة بتجربة استخدام الأجهزة اللوحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس. في الأردن، قدمت وزارة التربية والتعليم برنامجًا للتدريب على الحماية عبر الإنترنت لجميع المعلمين في سياق فيروس كورونا المستجد ، حيث تحول التعليم عبر الإنترنت[48]. رغم ان هذه العملية لا تزال في مراحلها الأولى في تونس ، فإن إدخال تدابير الحماية عبر الإنترنت وبناء قدرات المعلمين منذ البداية ، سيصبح ذا أهمية متزايدة. يمكن أن تكون المبادئ التوجيهية العالمية حول حماية الطفل عبر الإنترنت واستخدام تكنولوجيا التعليم المقدمة من اليونيسف نقطة انطلاق قيّمة لهذه العملية.

توفر اللجنة التوجيهية الحالية ، التي أُنشئت لأغراض هذا المشروع ، نقطة انطلاق ممتازة لآلية تنسيق للإشراف على تنفيذ هذه التوصيات ، فضلاً عن دعم خطة العمل الوطنية وقيادتها. مع ذلك ، من المهم أن يكون لمجموعة عمل حماية الطفل عبر الإنترنت أو هيئة تنسيق ، الوزن السياسي والسلطة لقيادة خطة العمل الوطنية. و نظرًا لأنه من المحتمل أن تتطلب خطة العمل الوطنية التزامًا (بما في ذلك الميزانية) من كل الوزارات التنفيذية التي تشارك في استجابة شاملة للاستغلال و الاعتداء الجنسي على الأطفال و أشكال أخرى من العنف عبر الإنترنت ، قد تكون هناك حاجة إلى رئيس سياسي يمكنه التعامل على قدم المساواة مع الوزراء ورؤساء الوزارات الإدارية. يُقترح أيضًا أنه بدلاً من الوقوف ككيان منفصل ، يكون فريق عمل حماية الطفل عبر الانترنت أو هيئة التنسيق بمثابة هيكل فرعي لمجموعة عمل مشتركة بين الوزارات أو الإدارات لحماية الطفل. أخيرًا ، سيكون من المهم أن يتم تمثيل جهات فاعلة أخرى في هذا الهيكل ، بما في ذلك المجتمع المدني والصناعة

48 https://www.unicef.org/jordan/reports/online-safeguarding

2.4. دمج الحماية عبر الإنترنت في الآلية الرسمية لحماية الطفل

إن تعزيز نظام حماية الطفل وإنشاء نظام متكامل لإدارة الحالات قيد التنفيذ بالفعل في تونس وينبغي دمج المخاطر عبر الإنترنت في هذه العملية. و يمكن أن يشكل هذا أساسًا لتعزيز نظام الحماية لضمان الاستعداد والقدرة على التعامل بشكل مناسب مع حالات العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف عبر الإنترنت التي تتطلب تدخلاً رسميًا لحماية الطفل أو إدارته.

نظرًا إلى تعقيد السلوك والمخاطر المرتبطة بأنشطة مثل إرسال الرسائل الجنسية والصور الذاتية ، فمن المهم أن يستجيب كل من نظام حماية الطفل والنظام القضائي لاحتياجات الأطفال والظروف الخاصة والحماية التي تتطلبها. و تتمثل إحدى طرق إدارة ذلك في ضمان وجود محاكم صديقة للأطفال ومراكز «تجميع الخدمات» ، والتي تحمي إخفاء الهوية وسرية الأطفال ، وتقليل التعرض للصدمات مرة أخرى ، وتشجع الإبلاغ في بيئة آمنة حيث يمكن ضمان عدم وصم الأطفال إلى أقصى حد ممكن. و قد تلقى قضاة الأطفال في تونس بالفعل تدريباً هاماً في مجال العدالة الصديقة للطفل. يوفر هذا نقطة دخول مهمة لتعزيز الاستجابة القضائية للابتزاز عبر الإنترنت والأشكال الأخرى من القضايا الجنائية والإجرائية المحتملة المتعلقة بالأطفال في البيئة الرقمية و حماية الطفل عبر الانترنت، لا سيما في سياق مراكز «تجميع الخدمات».

في تونس، يمكن أن توفر شراكة مجلس أوروبا مع وزارة العدل لتنفيذ مراكز Barnahus لتجميع الخدمات نقطة دخول أولية للتدريب ودعم خدمة الحماية والاستجابة القضائية بشأن الحماية عبر الإنترنت. على الرغم من أن النموذج لم يتم تقييمه على وجه التحديد من حيث نتائجه الإيجابية على الأطفال الذين يبلغون عن اعتداء جنسي عبر الإنترنت أو الذين يشاركون في قضايا ابتزاز عبر الإنترنت، فقد تم تحديد النموذج على أنه ممارسة واعدة لتحسين تقديم الخدمات والعدالة للأطفال الذين هم إما ضحايا أو جناة. إن التركيز على الدعم الموجه لمسؤولي العدالة ، من القضاة والمدعين العامين والشرطة واعوان حماية الطفل ، داخل هذه المواقع المختارة ، سيسهل أيضًا جمع البيانات الموثوقة حول القضايا ، وكيفية إدارتها ضمن نظام حماية الطفل المتكامل ، وفي النهاية ، توفير انطلاقة مفيدة لتقييم مثل هذه التدخلات على وجه التحديد بشأن نتائج السلامة عبر الإنترنت.

قائمة الملاحق

الملحق 1: مراجعة الأدبيات

الملحق 2: الاطار القانوني والمؤسساتي

لمنظومة حماية الطفولة في الفضاء السبراني

الملحق 3: مؤشرات اختيار مواقع البحث

الملحق 1: مراجعة الأدبيات

ا. مقدمة

تم إعداد هذه المراجعة الأدبية في إطار دراسة بحثية ستُستخدم لتطوير خطة عمل وطنية للوقاية من العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال في تونس. و يتم إجراء هذا البحث من قبل مركز العدالة ومنع الجريمة و Resolve Consulting لفائدة اليونيسف تونس ووزارة الأسرة و المرأة والطفولة وكبار السن (MFFES -).

1. المقاربة التحليلية

تعتمد هذه المراجعة الأدبية على المؤلفات العلمية التي تم تقييمها من قبل النظراء ، والبيانات الإدارية الصادرة عن الحكومة التونسية أو الهيئات والمؤسسات الدولية / الإقليمية ، وتقارير من خبراء في المجال. كما يتم مراجعة التشريعات والسياسات ذات الصلة في مختلف القطاعات ، بما في ذلك الأمن والعدالة والرعاية الاجتماعية والتعليم والشؤون الدينية وتكنولوجيا المعلومات. و تركز هذه المعالجة بشكل خاص على تحديد السياسات والتدابير الحكومية القائمة لإدماج جميع الجوانب المتعلقة بالتحديد والوقاية والتصدي للعنف عبر الإنترنت ، ودرجة توافقها مع التوجيهات والأطر العالمية (بما في ذلك نموذج الاستجابة الوطنية MNR و INSPIRE ، بالإضافة إلى إرشادات حول المصطلحات وتأطير حقوق الطفل على النحو المبين في التعليق العام رقم OG.25) ، مع مراعاة السياق التونسي والإقليمي. ويهدف هذا إلى تحديد الثغرات ، وكذلك الحاجة المحتملة للتنسيق بين التشريعات والسياسات.

2. الحدود

يتعلق الامر بمراجعة أدبية تحدد بشكل انتقائي النصوص الرئيسية وتغطية واسعة للدراسات حول حماية الأطفال عبر الإنترنت ، وتنفيذ «مقاربة لحقوق الطفل» ، والروابط بين العنف عبر الإنترنت وخارجه ، و كيف يمكن أن تؤدي المخاطر عبر الإنترنت إلى أضرار عبر الإنترنت وخارجه, ودعم حقوق الطفل من خلال الموازنة بين المخاطر والفرص المرتبطة بحرمان الأطفال من الوصول إلى التكنولوجيا.

ومع ذلك ، نظرًا لأن هذا البحث ليس شاملاً كمراجعة أدبية منهجية ، فمن المعقول أنه لم يتم تضمين جميع أفضل الممارسات أو الدراسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك ، تحتوي الأدبيات الفكرية التي تمت مراجعتها على تحيز إيجابي تجاه الدراسة الأكاديمية باللغة الإنجليزية ، ولكن يتم أيضًا تحليل التقارير والقوانين والاستراتيجيات باللغتين الفرنسية والعربية من الوزارات والمؤسسات البحثية التونسية في الملحق 2. و يظهر عمل سونيا ليفينجستون بشكل بارز في هذه المراجعة الادبية لأنها رائدة في هذا المجال وقدمت مساهمات نظرية وتجريبية استثنائية.

II. الأطفال عبر الإنترنت في تونس

يبلغ عدد سكان تونس 11.9 مليون نسمة ، منهم ٪20.3 (حوالي 2433970) تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة. و تبلغ نسبة انتشار الإنترنت في تونس ٪66.7. فمن بين 8.15 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي ، يستخدم 7.1 مليون موقع Facebook ، وهو ثالث أكثر المواقع زيارة ، بعد Google و YouTube[1] . على الرغم من التفاوتات الجهوية ، فإن استخدام الإنترنت ، وخاصة الشبكات الاجتماعية ، هو السائد بين الأطفال والمراهقين التونسيين. و وفقًا لاستطلاع رأي أجري عام 2017[2] ، يستخدم المراهقون التونسيون الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عامًا الإنترنت من 3 إلى 5 أيام في الأسبوع في المتوسط ، بينما يستخدم ٪43.9 شبكات التواصل الاجتماعي يوميًا.

على الرغم من الارتفاع الموثق للعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال على مستوى العالم ، فقد سلط تقرير لليونيسف الضوء على عدم وجود بيانات منهجية محددة حول العنف عبر الإنترنت الذي يؤثر على الأطفال في تونس[3]. هذا يسلط الضوء على عدم وجود استراتيجية وآلية واضحة لتحديد وتوثيق الأشكال المختلفة للعنف والتهديدات عبر الإنترنت التي تستهدف الأطفال. وهذا بدوره يعيق أي محاولة للتصدي بفاعلية لهذه الظاهرة بطريقة تراعي في الوقت نفسه حق الأطفال في الوصول إلى الإنترنت والاستفادة منها.

سلطت جائحة كوفيد 19- الضوء على أهمية التكنولوجيا الرقمية في حياة الأطفال. فقد أجبرت فترات الحجر الصحي الأطفال على قضاء المزيد من الوقت على الإنترنت وقللت بشكل كبير من فرصهم للعب في الخارج ، ومقابلة الأصدقاء والعائلة خارج أسرهم المباشرة ، أو الانخراط في نشاط بدني اجتماعي. وبالمثل ، تم تقليل التفاعل مع الأصدقاء والأقران في المدرسة ، مع انتقال التعليم ، إلى حد كبير ، إلى فضاء الإنترنت.

لقد كشف الوباء أيضًا عن أوجه عدم المساواة القائمة في الوصول إلى التكنولوجيا ونطاق التدفق العالي ، لا سيما خارج المراكز الحضرية. ويؤثر ذلك على كل من الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية التكنولوجية ، وكذلك على المعرفة الرقمية للأطفال والشباب عبر الإنترنت.

في تونس ، تفاقمت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الجهوية التاريخية بسبب «الفجوة الرقمية» التي تضر بالأطفال المهمشين من المناطق الداخلية الفقيرة. يمثل الأطفال ٪29 من سكان تونس ، وهم يمثلون ٪40 من فقراء البلاد. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأطفال الذين يعيشون في المناطق الداخلية الريفية معرضون بشكل متزايد لخطر العيش في الفقر أو الفقر المدقع. و تفاقم هذا الخطر بسبب كوفيد19-، حيث ارتفعت معدلات الفقر من ٪15.2 إلى ٪19.1 والفقر المدقع من ٪2.9 إلى ٪3.3[4]. تؤدي هذه الظروف إلى هشاشة متعددة الأبعاد للأطفال وترسيخ الفوارق الجهوية. على سبيل المثال ، بسبب عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية ، تسجل المناطق الريفية في الداخل معدلات أعلى للوفيات الرضع (19/1000 مقارنة بـ 11/1000 في المناطق الحضرية في عام 2018)[5] . فقد أدى عدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التعليمية الملائمة إلى معاناة المناطق الداخلية من ارتفاع معدلات الانقطاع المبكر عن المدارس الابتدائية والثانوية وارتفاع معدلات الرسوب في البكالوريا. فمعدلات الانقطاع عن الدراسة للأطفال في المناطق الداخلية الفقيرة أعلى 2.5 مرة من المتوسط. في عام 2021 ، سجلت المناطق الساحلية الأكثر ثراءً في سوسة والمنستير معدلات نجاح في البكالوريا بلغت ٪61 و ٪62.5 على التوالي ، بينما كانت المعدلات في المناطق الداخلية بتطاوين (الجنوب الشرقي) وجندوبة (الشمال الغربي) ٪38.6 و ٪35.7 على التوالي[6].

1 كيمب ، سيمون (2021) الرقمية 2021: تونس. تقرير البيانات. https://datareportal.com/reports/digital-2021-tunisia#:~:text=There%20were%207.92%20million%20internet,at%2066.7%25%20in%20January%202021

2 يونيسف تونس (2020) تحليل وضع الأطفال في تونس. ص. 128 - https://www.unicef.org/tunisia/rapports/analyse-de-la-situation-des-enfants-en-tunisie-2020

3 Idem.

4 وزارة الأسرة والمرأة والطفولة و كبار السن (2021) مشروع السياسة العامة المندمجة لوقاية وحماية الأطفال. ص. 4 - http://www.femmes.gov.tn/wp-content/uploads/2017/07/Resum%C3%A9-excutif.pdf

5 Idem، ص. 4

6 بكالوريا تونس (2021) معدل النجاح حسب القسم والجهة . https://www.bac.org.tn/bac-tunisie-2021-taux-de-reussite-par-section-et-par-region/#:~:text=On%20retrouve%20par%20la%20suite,2%20avec%2055%2C31%25

أدى عـدم المسـاواة فـي الوصـول إلـى الإنترنـت وأدوات تكنولوجيـا المعلومـات إلـى تعزيـز التفاوتـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة الجهويـة القائمـة أثنـاء الوبـاء. علـى سـبيل المثـال ، «الأطفـال (...) الذيـن يتـم تزويدهـم بالمعـدات المناسـبة (الكمبيوتـر والطابعـة والوصـول إلـى الإنترنـت ممـا يسـمح بالتدريـس الافتراضـي) سـيكونون فـي وضـع أفضـل لسـد العجـز فـي التدريـس الناجم عـن إغـلاق المـدارس والمعاهد الثانويـة لأشـهر عديـدة [7] . »

تـؤدي هـذه اللامسـاواة بدورهـا إلـى تفاقـم أشـكال أخـرى مـن عـدم المسـاواة التـي يمكـن أن تعـرض الأطفـال بشـكل مباشـر لخطـر أكبـر مـن أنـواع مختلفـة مـن العنـف. فقـد يكـون الأطفـال ذوي المسـتويات المنخفضـة مـن المعرفـة الرقميـة أقـل حـظ عندمـا يكـون التعليـم عبـر الإنترنـت، ممـا يـؤدي إلـى تحصيـل أكاديمـي أقـل مـن أقرانهـم (ان افتراضنـا أنـه يمكنهـم الاتصـال بالإنترنـت) ، وهـو بحـد ذاتـه عامـل خطيـر للعنـف. و قـد يكـون هـؤلاء الأطفـال أيضًـا أكثـر عرضـة لأنـواع معينـة مـن العنـف الـذي يحـدث عبـر الإنترنت وخارجـه ، مثـل الاسـتغلال الجنسـي للأطفـال عبـر الإنترنـت.

III. المخاطر والأضرار على الإنترنت: الاعتبارات الرئيسية

علـى الرغـم مـن بعـض مشـاكل التعريـف ، هنـاك إجمـاع عـام فـي الأدبيـات والسياسـات علـى أنـه يمكـن تفعيـل المخاطـر عبـر الإنترنـت فـي ثـلاث فئـات: المحتـوى والاتصـال والسـلوك[8]. بالإضافـة إلـى ذلـك ، و بنـاءً علـى التطـورات الأخيـرة ومجموعـة متزايـدة مـن الأدلـة حـول المخاطـر التجاريـة والخصوصيـة التـي يواجهها الأطفـال عبـر الإنترنـت ، يمكـن إضافـة فئـة رابعـة ، وهـي المخاطـر التعاقديـة:

- تشـمل مخاطـر المحتـوى تلـك التـي يتفاعـل فيهـا الأطفـال أو يتعرضـون لمحتـوى ضـار محتمـل؛
- المخاطـر السـلوكية تشـير إلـى السـيناريوهات التـي يشـارك فيهـا الطفـل نفسـه أو يكـون ضحيـة لسـلوك قـد يكـون ضـارًا مـن قبـل أقرانـه.
- المخاطـر التعاقديـة تتعلـق بالمخاطـر التـي يتعـرض لهـا الأطفـال عندمـا يتورطـون فـي مخاطـر تعاقديـة ضـارة محتملـة أو يمكـن أن يتـم اسـتغلالهم مـن قبلهـم.

يعـرض الجـدول أدنـاه تصنيـف CO: RE للمخاطـر الرئيسـية عبـر الإنترنـت التـي تؤثـر علـى الأطفـال ، وفقًـا للفئـات الأربـع المذكـورة أعـلاه[9].

يمكـن أن تشـمل المخاطـر عبـر الإنترنـت العديـد مـن التجـارب المختلفـة ، بـدءًا مـن انتهـاكات الخصوصيـة والتخويـف إلـى مواجهـة محتـوى[10] عنصـري أو مكـروه أو عنيـف أو إباحـي ، ويمكـن تصنيـف كل منهـا وفقًـا للأنمـاط المعروضـة أدنـاه.

تـم إثبـات الترابـط بيـن المخاطـر التـي يواجههـا الأطفـال عبـر الإنترنـت والأضـرار التـي قـد يتكبدونهـا عبـر الإنترنـت أو خارجـه فـي الأدبيـات. ومـع ذلـك ، تشـير الأدبيـات أيضًـا إلـى أن المخاطـر عبـر الإنترنـت لا تـؤدي بطبيعتهـا إلـى أضـرار عبـر الإنترنـت أو خارجـه. علـى الرغـم مـن أن هـذه المخاطـر غالبًـا مـا تعتبـر خطيـرة ، إلا أن الخطـر ليـس سـوى مؤشـر علـى الخطـر المحتمـل للإنترنـت. و يعتبـر الضـرر الناتـج عـن المخاطـر مؤشـرًا أكثـر دقـة لمـا يجعـل الإنترنـت غيـر آمـن[11].

مـن المخاطـر التـي غالبًـا مـا تميـز بيـن الإسـاءة عبـر الإنترنـت والإسـاءة غيـر المتصلـة بالإنترنـت عندمـا يواجـه الطفـل شـخصًا غريبًـا شـخصيًا / خـارج الانترنـت كان قـد التقـى بـه لأول مـرة عبـر الإنترنـت. تتـراوح المخاطـر فـي هـذا النطـاق مـن الاعتـداء الجنسـي والاختطـاف إلـى مـواد الاعتـداء الجنسـي علـى الأطفـال.

7 محجـوب ، عـزام (2020) جائحـة كوفيـد 19 فـي تونـس: عـدم المسـاواة ، ونقـاط الضعـف أمـام الفقـر ، والبطالـة. المنتـدى التونسـي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة. ص 9 http://ftdes.net/rapports/COVID-AZ19.pdf

8 ليفينجستون ، ماشيروني وستاكسرود ، (2015) ؛ستاكسرود و ليفينجستون ، (2009)

9سونيا ليفينجستون وماريا ستويلوفا ، «4Cs: تصنيف مخاطر الإنترنت للأطفال ،» CO: RE سلسلة تقارير قصيرة حول الموضوعات الرئيسية

10 ستاكسرود و ليفينجستون ، (2009)

11 ستاكسرود و ليفينجستون ، 2009 ؛ سلافتشيفا- بيتكوفا (التاريخ) ناش آند بولجر ، 2015).

CORE	المحتوى	الاتصال	السلوك	العقد
(تصنيف مخاطر الإنترنت على الأطفال)	أطفال يتفاعلون أو يتعرضون لمحتوى قد يكون ضارًا	حيث يخضع الطفل أو يتعرض لاتصال ضار محتمل مع الكبار	الطفل نفسه يشارك أو يكون ضحية لسلوك ضار من قبل أقرانه	الأطفال عندما يتورطون في مخاطر تعاقدية قد تكون ضارة أو قد يتم استغلالهم من قبلهم.
عنيف	معلومات واتصالات عنيفة أو دموية أو مصورة أو عنصرية أو بغيضة أو متطرفة	التحرش ، السلوك البغيض ، المراقبة غير المرغوب فيها أو المفرطة	التنمر أو التواصل الباعث على الكراهية أو العدائية أو نشاط الأقران. مثال: الإهانات عبر الإنترنت ، و الإقصاء ، والإذلال	سرقة الهوية ، الغش ، التصيد ، الاحتيال ، القرصنة ، الابتزاز ، المخاطر الأمنية.
جنسي	الاتجار من أجل الاستغلال الجنسي ، البث المباشر (مدفوع الأجر) للاعتداء الجنسي على الأطفال	التحرش الجنسي ، الرسائل الجنسية بغير التراضي ، الضغط الجنسي غير الملائم	التحرش الجنسي ، والإغواء الجنسي ، والابتزاز الجنسي ، و انشاء وتبادل مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال	المواد الإباحية ، (ضارة أو غير قانونية) ، إضفاء الطابع الجنسي على الثقافة ، معايير صور الجسد القمعية
القيم	المقامرة ، فقاعات التصفية ، الاستهداف الدقيق ، الأنماط المظلمة التي تشكل الإقناع أو الشراء	جماعات المستخدمين التي يحتمل أن تكون ضارة ، مثل إيذاء النفس ، ومكافحة اللقاحات ، و ضغط الأقران غير المرغوب فيه	القناعة الأيديولوجية أو التلاعب و الراديكالية والتجنيد المتطرف	معلومات مضللة أو تسويق غير مناسب للعمر أو محتوى من إنشاء المستخدم
عرضي	انتهاك الخصوصية (الشخصية ، المؤسساتية ، التجارية) مخاطر الصحة البدنية والعقلية (على سبيل المثال: نمط الحياة المستقرة ، الاستخدام المفرط للشاشة ، العزلة ، القلق) عدم المساواة والتمييز (الإقصاء ، استغلال الضعف ، التحيز الخوارزمي ، التحليلات التنبؤية)			

بالإضافة إلى ذلك ، هناك خطر من أن الإغراء الجنسي قد تم قبل الالتقاء. ومع ذلك ، فإن مقابلة شخص ما خارج نطاق الاتصال عبر الانترنت ، في الحياة الواقعية ، بينما تم الاتصال في البداية عبر الإنترنت ، غالبًا ما يكون أحد عوامل جذب الانتباه للدردشة أو المشاركة عبر الإنترنت. يوفر الإنترنت الفرصة للأطفال ، سواء في المجتمعات التقليدية أو المتكاملة أو في البيئات المهمشة أو المعزولة ، للانخراط خارج دائرتهم المباشرة أو إطارهم المرجعي.[12] و تُظهر البيانات المأخوذة من دراسة Glo-bal Kids Online[13] ، البحث الذي تم إجراؤه في أربعة بلدان جنوبية ، أن 30٪ من الأطفال قد التقوا شخصيًا بشخص التقوا به لأول مرة عبر الإنترنت.

و على الرغم من أن هؤلاء الأطفال كانوا «معرضين لخطر» لقاء شخص غريب، إلا أن الدراسة لم تكشف عن عدد الذين عانوا نوع من الأذى. حيث يتوفر القليل من الأدلة حول طبيعة ومدى تجارب الأطفال مع الأذى عبر الإنترنت. في الواقع ، حاولت دراسات قليلة جدًا تحديد مدى انتشار الضرر. و بعد كل هذا، من الصعب تفعيل والتقاط البيانات بشكل أخلاقي حول درجة انزعاج الأطفال مما يواجهونه على الإنترنت[14]. استخدم آخرون قوائم فحص الصحة العقلية لالتقاط الضرر النفسي الذي يمكن أن ينجم عن التجارب عبر الإنترنت[15]. بصفة عامة, هناك بعض الاستثناءات التي يتم فيها تحليل الضرر عادةً. و تميل هذه الاستثناءات إلى التركيز بشكل خاص على الأضرار التي قد تكون مرتبطة بالتحرش الجنسي والمواد الإباحية والتسلط عبر الإنترنت[16].

يزداد تعقيد مدى ترجمة المخاطر إلى ضرر ، وفي الواقع مدى الأضرار نفسها ، بسبب حقيقة أن المخاطر والأضرار تجتاز العالم عبر الإنترنت و خارجه. و تدعم ليفينجستون فكرة بأنه «بالنسبة للمخاطر الأكثر خطورة (مثل الإغراء الجنسي ، أو التعرض المطول للمواد الإباحية الشديدة ، أو التنمر المستمر الذي يدفع الطفل لإيذاء نفسه) ، غالبًا ما يُفترض أنه على الرغم من مواجهة الخطر عبر الإنترنت ،فإن الضرر سيحدث خارج وضع الاتصال عبر الانترنت»[17] . يسمح هذا لوكالات حماية الطفولة وخدمات الاستجابة بالاستجابة للضرر الناتج كما تفعل مع أي حالة إساءة أخرى. ومع ذلك ، نظرًا للفجوة بين الحياة عبر الإنترنت و خارجه، بالإضافة إلى عوامل الخطر والضرر عبر الإنترنت وخارجه ، فإن المستجيبين مطالبون بشكل متزايد بالنظر في كيفية ان تشمل الخدمات كل من المساحات عبر الإنترنت وخارجه.

يوفر التنمر سياقًا مفيدًا لفحص التدخلات الفعالة عبر الإنترنت وخارجه. فقد ركزت معظم الاعمال التي تستكشف العلاقة بين المخاطر عبر الإنترنت وخارجه على التنمر عبر الإنترنت وخارجه، والعلاقة بين المتنمر والضحية ، سواء عبر الإنترنت أو خارجه. و بفضل مجموعة هذه الاعمال، تم إثبات العلاقة بين خطر التعرض للتنمر ، جسديًا أو عاطفيًا خارج الإنترنت - يشار إليه غالبًا بالتنمر في ساحة المدرسة - واحتمال التعرض للتنمر عبر الإنترنت[18] .

تظل العلاقة الدورية بين التنمر عبر الإنترنت وخارجه واضحة. فقد أظهرت دراسة EU Kids Online أن 60٪ من الأطفال الذين يتنمرون على أنفسهم عبر الإنترنت تعرضوا هم أنفسهم للتنمر ، سواء عبر الإنترنت أو خارجه (المساحة التي يحدث فيها ذلك ليست كبيرة) ، في حين أن 40٪ من أولئك الذين يمارسون التنمر عبر الإنترنت تعرضوا للتنمر عبر الإنترنت[19]. و من المهم الإشارة الى أن هذا يعكس أيضًا بأن نفس المخاطر التي يتعرض لها أولئك الذين تعرضوا للتنمر عبر الإنترنت يصبحون هم انفسهم متنمرين عبر الإنترنت ، كما هو معروف منذ فترة طويلة في الفضاء غير المتصل بالإنترنت[20]. وبالمثل ، في دراسة مؤسسة أوبتيموس حول إساءة المعاملة والعنف وإهمال الأطفال في جنوب إفريقيا ، حدثت علاقة قوية بين التنمر عبر الإنترنت وخارجه[21]. من المرجح أن يكون أولئك الذين تعرضوا للتنمر قد عانوا من ذلك عبر الإنترنت وخارجه ، فضلاً عن تجربة الانتقال بين الإنترنت و خارج فضاء الانترنت[22].

12 CJCP ، 2012 ؛ بويد ، 2014
13 Global Kids Online (2017) مطلوب مرجع كامل.
14 ليفينغستون وهيلسبير ، (2010) ؛ سلافتشيفا- بيتكوفا ، ناش وبلجر (2015)
15 ديفيد سماهيل وآخرون. (2020) نتائج استطلاع من 19 دولة «. EU Kids Online. دوي: 10.21953 / lse.47fdeqj01ofo
16 هنري ، إن ، وباول ، أ. (2018). العنف الجنسي الميسر بالتكنولوجيا: مراجعة أدبية للبحوث التجريبية. الصدمة والعنف والإساءة ، 19 (2) ، 195-208.
17 ليفينغستون (2013)
18 ووللك 2007
19 باتشين وهيندوجا ، 2006 ؛ سميث وآخرون ، 2006 ؛ وجانغ وآخرون ، 2013
20 مينيسيني (2017).
21 دراسة أوبتيموس (2016) الاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين في جنوب إفريقيا: الأشكال والمدى والظروف. مؤسسة يو بي إس أوبتيموس https://www.ubs.com/global/de/ubs-society/philanthropy/blog/2018/child-sexual-abuse.html
22 بيرتون وآخرون (2017).

لقد إنْكَبَّت الدراسات أيضًا على المدى الذي تحاكي فيه أو تتوسع المخاطر عبر الإنترنت الى المخاطر خارجه وإلى أي مدى تتنبأ المخاطر خارج الإنترنت بالمخاطر عبر الإنترنت. بينما يتم توثيق الاعتلال المشترك بشكل متزايد ، فإن المسارات السببية غير مفهومة. فالأطفال الذين يبلغون اكثر عن المخاطر في وضع عدم الاتصال بالانترنت هم على الأرجح الأكثر إبلاغ عن المزيد من المخاطر عبر الإنترنت ، فضلاً عن أنهم أكثر عرضة للإبلاغ عن الأضرار الناتجة عن مواجهة تلك المخاطر عبر الإنترنت[23]، بما في ذلك العنف الجنسي والتعرض للعنف وإساءة معاملة الأطفال[24].

على الرغم من أنه ثبت من المستحيل تحديد السببية أو المسارات (بمعنى مسارات شكل من أشكال العنف عبر الإنترنت أو خارجه تجاه شخص آخر، أو أي نوع من العنف يسبق الآخر) ، فإن الأبحاث الحالية تحدد الارتباط القوي بين العنف عبر الإنترنت وأشكال العنف الأخرى التي قد تنشأ خارج الإنترنت من عدة عوامل. فالعلاقة بين الضعف وتجربة أشكال متعددة من العنف (الإيذاء المتعدد) والعنف في مختلف المجالات (المنزل ، المدرسة ، المجتمع) موثقة بشكل جيد[25]. الأطفال الذين يتعرضون لأشكال متعددة من العنف هم أكثر عرضة لتجربة الصدمة من أولئك الذين يتعرضون لحادث واحد أو شكل من أشكال العنف[26].

قد يستخدم الأطفال المعرضون للعنف أو الضحايا خارج الإنترنت (بما في ذلك الإيذاء الجنسي) المساحة المتاحة عبر الإنترنت للحصول على الدعم والرفقة ، أو إقامة علاقات أكثر أمانًا من العلاقات غير المتصلة بالإنترنت ، بالطريقة نفسها التي يمكن للأطفال المعزولين اجتماعيًا خارج الإنترنت تكوين علاقات أقوى أو إيجاد أماكن آمنة عبر الإنترنت. ومع ذلك ، على الرغم من النتائج الإيجابية التي تفيد بأن الأطفال الذين يعانون خارج الإنترنت يمكنهم العثور على الدعم والراحة عبر الإنترنت ، تظهر دراسات أخرى أن تجارب العنف خارج الإنترنت يمكن أن تؤدي أيضًا إلى الاكتئاب والقلق والانسحاب الاجتماعي, وقد ثبت أن نتائج نفسية أخرى مرتبطة بالصدمات تزيد من خطر كل من التنمر عبر الإنترنت والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت مثل الاستدراج الجنسي[27].

هناك أيضًا خصائص مشتركة لأشكال مختلفة من العنف غير المتصل بالإنترنت ، بما في ذلك الجسدي والجنسي ، والتي تشترك في خصائص العنف عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال ، غالبًا ما يرتكب العنف بين الأشخاص والعنف الجنسي والتحرش من قبل أشخاص معروفين للطفل ، وهي خاصية يتقاسمها الأطفال ضحايا التحرش عبر الإنترنت.

تُظهر دراسة عن التحرش عبر الإنترنت في الولايات المتحدة أن البالغين ضحايا عنف الشريك (IPV) هم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للتحرش عبر الإنترنت من أولئك الذين لم يتعرضوا لعنف الشريك[28]. ولذلك فمن المعقول أن تجارب الأطفال ضحايا أشكال العنف الجنسي أو المنزلي ليست مختلفة.

على الرغم من الدراسات التي تُظهر كيف يمكن أن تؤدي الافعال عبر الإنترنت إلى عواقب غير متصلة بالإنترنت والعكس صحيح، فإن المنشورات الأخرى تحدد كيف يتغلغل العنف في الانقسام عبر الإنترنت وخارجه وهو مترابط بشكل أساسي. و يتجلى هذا التقاطع بين العنف عبر الإنترنت وخارجه في الطريقة التي يتم بها التعرض للعنف ، وطبيعة العنف وتأثيره على الضحايا. يقدم كل من Ka-rdefelt-Winther و Maternowska ثلاث سيناريوهات لتوضيح هذه النقطة.

- «# 1: طفل يتعرض للاعتداء الجنسي في المنزل ويتم تصوير الفعل. تُباع الصور عبر الإنترنت ويتم مشاركتها على نطاق واسع. هل هذه حالة عنف جنسي عبر الإنترنت أو عنف جنسي في المنزل؟
- # 2: طفل يتلقى رسالة مؤذية وتهديدية على أحد مواقع التواصل الاجتماعي. يصل الطفل إلى المدرسة وهو يشعر بالخوف من زملائه في الفصل. هل يشكل هذا تنمرًا

23 دراسات الاتحاد الأوروبي و Global Kids Online
24 بيرتون وآخرون ، سيصدر قريبًا
25 فينكلهور وآخرون (2015) ، ليوشوت وكفار (2017)
26 سامز فوغان ولامبرت (2017)
27 ميريل وآخرون (2016) ؛ ويتل وآخرون (2013)
28 بيارا وآخرون (2017).

عبر الإنترنت أو عنفًا بين الأقران أو عنفًا في المدرسة؟ »

- # 3: طفل يرسل صورًا فاضحة إلى شريك فيرسلها الى زملائه في الفصل. انتشرت الصور على مواقع التواصل الاجتماعي ويتعرض الطفل للتنمر. أخيرًا ، ينتحر الطفل. هل يشكل هذا عنفًا عبر الإنترنت أو اعتداءًا جنسيًا أو عنفًا في المدرسة؟ »[29]

يوضح هذا القسم أن العنف عبر الإنترنت يظهر في العديد من الأشكال المختلفة وأن العلاقة بين العنف عبر الإنترنت وخارجه غالبًا ما تكون علاقة تأسيسية لبعضها البعض. و على الرغم من أن التعرض للمخاطر يمكن أن يؤدي إلى ضرر ، فإن المخاطر عبر الإنترنت ليست مرتبطة بطبيعتها بالضرر عبر الإنترنت أو خارجه. لذلك ، كما تمت مناقشته في القسم التالي ، من الضروري التأكد من أن الأطفال على دراية بالمخاطر وأن حقوقهم في الوصول إلى الإنترنت غير مقيدة.

IV. إنهاء العنف ضد الأطفال مع حماية حقوقهم

الوصول إلى الإنترنت هو حق الطفل. و الحرمان من الوصول إلى الإنترنت ، في القرن الحادي والعشرين ، يهدد بإبطاء تطورهم. ومع ذلك ، فإن التمييز غير الواضح بين ما هو في الإنترنت وخارجه يعني أنه «أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى تحديد أفضل طريقة للحفاظ على سلامة الأطفال» وأنه «من الصعب تعزيز الوقاية القائمة على الأدلة والاستجابة للأدلة»30 . لمعالجة هذا التحدي المعقد ، يستعرض هذا القسمالأدبيات حول هشاشة الأطفال أمام العنف عبر الإنترنت بالإضافة إلى حق الأطفال وحاجتهم للتطوير للوصول إلى الإنترنت.

1. هشاشة الأطفال أمام العنف على الإنترنت

لمجابهة المخاطر عبر الإنترنت يجب فهم ما إذا كانت بعض العوامل أو الظروف تزيد من المخاطر وبالتالي تجعل الأطفال أكثر هشاشة امام العنف عبر الإنترنت. ومع ذلك ، فهذه مهمة صعبة بشكل استثنائي عندما تحدد الأدبيات أن عمر الطفل وجنسه وتوجهه الجنسي وقدرته المعرفية وسلوكه وموقعه والمنطقة في العالم تؤثر على «التحليل». علاوة على ذلك ، تشير الأدبيات إلى ضرورة الحفاظ على الروابط بين الردود عبر الإنترنت و خارجه.

أولاً ، «لا توجد أدلة كافية لتقديم إشارة لا لبس فيها حول ما إذا كانت المخاطر المرتبطة بالأنشطة عبر الإنترنت هي نفسها أو لها نفس الآثار على الأطفال في أجزاء مختلفة من العالم» [31]. بالإضافة إلى المخاطر المختلفة في السياقات المختلفة ، فإن المخاطر ليست ثابتة ، ولا يتعرض لها الأطفال بمفردهم طوال طفولتهم. فمراجعة المواد التعليمية للوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال في السياقات عبر الإنترنت وخارجه يوفر نظرة ثاقبة حول كيفية تغير تجارب المخاطر بمرور الوقت. إنه يوضح أن أنواع وتواتر المخاطر التي يتعرض لها الأطفال ، بالإضافة إلى كيفية تفاعل الأطفال المحتمل ، تتغير طوال فترة طفولتهم. «يختلف استخدام الأطفال للإنترنت وسلوكهم ونقاط ضعفهم على الإنترنت حسب العمر»[32]. وبالتالي ، فإن هشاشة الأطفال امام المخاطر تتطور طوال طفولتهم.كما أنه ينتقل عبر مجالات مختلفة من الحياة اليومية - المنازل والمدارس والجماعات - والتقاطع الذي يوفره الفضاء عبر الإنترنت عبر هذه المجالات المادية والاجتماعية. على سبيل المثال ، من المرجح أن يتعرض الأطفال الأكبر سنًا لمخاطر الإنترنت أكثر من الأطفال الأصغر سنًا[33].

29 كارديفيلد وينثر ، دي ، ماتيرنوسكا ، سي. معالجة العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت وخارجه. الطبيعة سلوك الإنسان. 4 ، 227-230 (2020). https://doi.org/10.1038/s41562-019-0791-3
30 كارديفيلد وينثر وماترنوسكا (2020)
31 مركز إينوشينتي للأبحاث (2011) سلامة الأطفال على الإنترنت: التحديات والاستراتيجيات العالمية. اليونيسف ص 6
32 مركز إينوشينتي للأبحاث (2011) سلامة الأطفال على الإنترنت: التحديات والاستراتيجيات العالمية. اليونيسف ص. 7
33 ويلز وآخرون ، 2014 ؛ فيفر وآخرون 2016.

يمكن ان يساهم الأطفال أيضًا في زيادة ضعفهم من خلال الانخراط في سلوكيات محفوفة بالمخاطر. فقد وجد (Ybarra et al 2006) أن «الشباب الذين ينخرطون في سلوكيات محفوفة بالمخاطر أثناء الاتصال بالإنترنت» يصبحون عرضة لنفس المخاطر. وبالتالي ، فإن أولئك الذين يتنمرون أو يتحرشون عبر الإنترنت هم أكثر عرضة للتنمر أو التحرش. و أظهرت هذه الدراسة أيضًا كيف يمكن أن يصبح التمييز بين ما هو عبر الإنترنت و خارجه غير واضح ، حيث «أبلغ واحد من 4 أهداف للتحرش عبر الإنترنت عن اتصال عدواني غير متصل بالإنترنت من المتحرش ، مثل مكالمة هاتفية أو زيارة في منزله»[34].

ان النتائج مختلطة من حيث الجنس والمخاطر عبر الإنترنت. فتظهر بعض الدراسات أن الأولاد والبنات معرضون بشكل متساوٍ لأشكال معينة من المخاطر المتعلقة بالتحرش عبر الإنترنت[35]. وتظهر أخرى أن الفتيات أكثر عرضة للتحرش الجنسي بينما الأولاد أكثر عرضة للتعرض للمواد الإباحية والصور الرسومية[36]. ففي حين أن الأولاد قد يكونون أكثر عرضة لمخاطر الإنترنت ، فإن الفتيات أكثر عرضة للإبلاغ عن تعرضهن للضيق نتيجة لهذه المخاطر[37].

و نظرًا لأن التعرض للمخاطر عبر الإنترنت وتجربتها يتغيران طوال فترة الطفولة ، فمن المهم أيضًا الانخراط في التغييرات المحتملة في قابلية التأثر. يوفر منظورالضعف لمعالجة المخاطر والأضرار عبر الإنترنت إطارًا مفيدًا لتحديد الأماكن التي قد يكون الأطفال فيها أكثر عرضة للخطر أو توقع المواضع التي قد تترجم فيها المخاطر إلى ضرر ملموس وقابل للقياس. على سبيل المثال ، إذا ظهر أن الأطفال المعزولين اجتماعيًا يتعرضون لمستويات أعلى من التنمر عبر الإنترنت ، فيمكن أن تستهدف التدخلات التعليمية هؤلاء الأطفال ويمكن تطوير قدرة المعلمين والآباء ومقدمي الرعاية الآخرين على التعرف والتدخل المبكر.

أحد مخاطر هذا الموقف هو أن الضعف تجاه المخاطر عبر الإنترنت يُنظر إليه على أنه نقطة ضعف عبر الإنترنت، وليس نقطة ضعف في جميع المجالات، سواء عبر الإنترنت أو خارجه. من الأمثلة على ذلك المدارس أو الأماكن التي تم فيها تحديد التنمر عبر الإنترنت على أنه مصدر قلق ، وبالتالي يتم تقديم التدخلات ضد التنمر عبر الإنترنت بشكل مستقل عن التنمر الأوسع نطاق أو الأعراف الاجتماعية أو تدخلات تغيير السلوك.

على الرغم من هذا الخطر، يعد فهم نقاط الضعف عبر الإنترنت و خارجه أمرًا ضروريًا لاستهداف التدابير - السياسات والبرامج - التي يمكن أن تجهز بشكل أفضل أولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر ، والأوقات أو الأماكن في حياتهم حيث تكون نقاط الضعف هذه هي الأكبر. هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى فهم أفضل لكيفية تقاطع نقاط الضعف مع المخاطر عبر الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام[38].

على الرغم من أنها ليس شاملا ، إلا أن هناك نقاشًا ناشئًا حول نقاط الضعف على أساس الهوية الجنسية والأقليات الجنسية. هناك أدلة متزايدة على أن الأطفال من مجموعات الأقليات ، بما في ذلك مجموعات المثلية الجنسية LGBT، و الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية ، أو الأقليات العرقية هم الأكثر عرضة لخطر التنمر[39]. ففي دراسة أجريت على الأطفال السويديين ، وُجد أن الثنائية أو المثلية الجنسية هي العامل الأهم في توقع الإغواء الجنسي عبر الإنترنت[40]. و من بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 عامًا ، كان أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم من مجموعات المثلية الجنسية LGBT معرضين بشكل غير متناسب لخطر التعرض للتحرش الجنسي خاصة عبر الإنترنت[41]. أظهرت الدراسة نفسها أيضًا التقاطع بين الإنترنت وخارجه ، مع التعرض للتحرش الجنسي في أغلب الأحيان خارج الإنترنت ، يليه التحرش عبر الإنترنت[42]. فيبدو أن زيادة خطر تعرض أطفال الأقليات الجنسية للإيذاء عبر الإنترنت يتبع نفس القابلية للتعرض للعنف خارج الإنترنت. و تُظهر دراسة أجريت

34 يبارا وآخرون ، 2006: 1174.
35 يبارا وآخرون 2006
36 يبارا وآخرون 2006
37 فيفر وآخرون ، 2016 ؛ ليفينغستون وهادين ، 2009 ؛ دي جراف وفانويزينبيك (2006).
38 ليفينغستون وآخرون ، 2017 ؛ ويلز وآخرون 2014 ؛ بيرن وبورتون ، 2017 ؛ ميتشل وآخرون ، 2014 ،
39 بايك وآخرون ، 2014).
40 سوسيج وآخرون ، 2008).
41ميتشل وبيرا وكورتشماروس (2014)
42 ميتشل وبيرا وكورتشماروس (2014)

عام 2011 في الولايات المتحدة نتائج مماثلة فيما يتعلق بالتنمر الإلكتروني لمجموعات LGBT ، مع ما يقرب من ضعف عدد الأطفال الذين يتعرفون على مجموعات LGBT باعتبارهم أطفالًا من جنس مغاير يبلغون عن تعرضهم للتنمر الإلكتروني، نتيجة مماثلة لتلك التي تعرضوا للتنمر خارج الإنترنت[43]. وبالمثل، تُظهر دراسة أجريت عام 2013 في الولايات المتحدة أن الشباب المثليين LGBT كانوا أكثر عرضة بثلاث مرات من غيرهم من غير المثليين LGBT للتنمر أو التحرش عبر الإنترنت[44].

بينما يوفر الإنترنت مساحة آمنة للتفاعل الاجتماعي لأولئك الذين قد يكونون معزولين اجتماعيًا بسبب ، على سبيل المثال ، هويتهم الجنسية ، ينطبق الأمر نفسه على الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو والذين قد يكافحون من أجل تطوير علاقات خارج الانترنت و القبول الاجتماعي. غالبًا ما يعبر الأطفال الذين يعانون من إعاقات في الإدراك والنمو عن رغبة مبالغ فيها في تكوين صداقات عبر الإنترنت. فيُظهر الأطفال المصابون باضطرابات طيف التوحد (ASD) ومتلازمة ويليامز أن زيادة تعرض الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو للعنف خارج الإنترنت (وخاصة الإغراء الجنسي) يترجم في المساحة على الإنترنت[45]. و يمكن أن تعمل إعاقات النمو بعدة طرق لزيادة نقاط الضعف ، سواء في الفضاء عبر الإنترنت أو خارجه. فقد تعمل الاضطرابات على زيادة الثقة العمياء و «سلوك القرب الاجتماعي المتزايد» [46]، المرتبط بانخفاض القدرة على تفسير إشارات الاتصال وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة ومحسوبة بشأن من تثق به ، أو تؤدي إلى زيادة الضعف الاجتماعي. هناك أيضًا مؤشرات على أن الأطفال الذين يعانون من حالات أخرى تتعلق بالصحة العقلية ، وخاصة الاكتئاب ، يميلون إلى البحث عن علاقات عبر الإنترنت وقد يكونون أكثر عرضة للتفاعل مع الغرباء.

قد يكون الأطفال ذوي الإعاقة أيضًا أكثر عرضة لخطر قلة الإشراف [47]الأبوي أو الحد الأدنى منه ، وهو عامل تم تحديده كعامل خطر مهم للتجارب السلبية[48] عبر الإنترنت ، على الرغم من تنوع الأدلة على ذلك. على سبيل المثال ، في حين أن الأطفال الذين يعانون من إعاقات نمو معينة (خاصة متلازمة ويليامز) من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة لخطر قلة الوساطة واهتمام الوالدين[49]، فإن الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية يميلون إلى تجربة مشاركة أكبر للوالدين ، بالإضافة إلى زيادة معرفة الوالدين بأنشطة أطفالهم عبر الإنترنت[50]. فيمكن أن نفترض بأن اهتمام الوالدين ومشاركتهم قد يرتبطان بشكل إعاقة الطفل.

غالبًا ما يواجه الأطفال العزلة الاجتماعية الناتجة عن وضعهم كأقلية وهذه العزلة هي مقدمة لضعفهم. فيسعى العديد من الأطفال إلى اللجوء أو الرفقة أو الحصول على معلومات عبر الإنترنت حول هويتهم الجنسية. و تتمثل إحدى الفوائد العديدة التي يقدمها الإنترنت لمجموعات الأقليات في استخدام المساحات عبر الإنترنت للأطفال والشباب لاستكشاف حياتهم الجنسية. فقد تم توثيق الدعم الذي يمكن تقديمه من خلال المنتديات وغرف الدردشة عبر الإنترنت أو الوصول إلى معلومات الصحة الجنسية على نطاق واسع[51].

هناك أدلة متزايدة على أن الأطفال المثليين هم أكثر عرضة من الأطفال غير المثليين للبحث عن معلومات عبر الإنترنت حول الصحة [52]والعلاقات العاطفية والجنس والصحة الجنسية. و بالمثل، يمكن للمساحة عبر الإنترنت أن تساعد في تجاوز بعض حواجز العزلة والتواصل التي قد يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة وتوفر العديد من الفرص[53]، بما في ذلك الاجتماعية أو العلائقية أو التعليمية أو المعرفية.

43 باتشين وهيندوجا 2011
44 GLSEN وآخرون ، 2013.
45 لوف وآخرون. 2015
46 لوف وآخرون. 2015: 4
47 فيشر وآخرون (2012)
48 ليفينجستون ، (2011)
49 فيشر وآخرون (2012)
50 ويتل وآخرون 2013
51 للحصول على أمثلة ، انظر Boyd، 2014؛ جراي ، 2009 ؛ هاربر وآخرون ، 2016 ؛ ليفينجستون ، 2017 ، وبويد وآخرون. 2011 فيما يتعلق بسلوك إيذاء النفس).
52 GLSEN وآخرون ، 2013).
53 الممثل الخاص للأمين العام SRSG، 2014)

فحقيقة أن هذه المساحة المتصورة على انها آمنة و هذه البيئة الداعمة هي المساحة المستخدمة للتحرش أو التنمر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصدمة المتعلقة بحادثة (حوادث) الإقصاء والتنمر والتحرش وسوء المعاملة وغيرها من أشكال السلوك غير الملائمة عبر الإنترنت.

بشكل عام ، يشير البحث إلى أن الأطفال الذين هم في وضعية هشة أو المعرضين للخطر خارج الإنترنت هم أكثر عرضة للمخاطر عبر الإنترنت أيضًا ، مما يفاقم سلسلة السلبيات والمخاطر. هذا يعزز الحجة القائلة بأن المخاطر والأضرار ونقاط الضعف على الإنترنت يتم فهمها بشكل أفضل في الأدبيات والنماذج الأوسع نطاقًا من المخاطر غير المتصلة بالإنترنت في حياة الأطفال. و يمكن للتعليم أن يقلل من السلوك المحفوف بالمخاطر[54] من خلال زيادة الوعي بالطرق التي يمكن أن تؤدي بها الاختيارات عبر الإنترنت (على سبيل المثال ، الاتصال بغرباء) إلى زيادة مخاطر الأذى ، وأيضًا من خلال إعلام الشباب حول مكان وكيفية الإبلاغ بشكل آمن عن التجارب المزعجة.

2. حقوق الطفل

ان حقوق الأطفال في الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) ضرورية لتطورهم الاجتماعي والتعليمي. علاوة على ذلك ، هناك أدلة قوية تظهر أن المهارات الرقمية تلعب دورًا مهمًا في التعلم والمشاركة والفرص الأخرى للأطفال والشباب. و تنطبق الفوائد عبر الإنترنت و كذلك خارجه ، «مع احتمال أن تؤثر على أبعاد متعددة من حياة الأطفال في العالم الرقمي»[55] . ومع ذلك ، فإن الحق في الوصول إلى الإنترنت يزيد أيضًا من المخاطر المذكورة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض الحقوق غير القابلة للتصرف المنصوص عليها في كل من اتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات الدولية الأخرى التي صادقت عليها تونس، توجه الاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية. وهي تشمل حق الأطفال في الحماية من الانتهاكات والحق في العدالة والإنصاف. فاستجابة للتشريعات والسياسات التي تتصدى للمخاطر عبر الإنترنت ، لا يمكن انتهاك حقوق الأطفال الأخرى - الحق في التعليم ، على سبيل المثال.

2.1. الحق في الحماية من الانتهاكات

نظرًا للطبيعة الخفية للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والإطار غير المنظم الذي يحدث فيه ، يجب ألا تكون السياسات الرامية إلى حماية مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأطفال من الاستغلال الجنسي مجرد ردة فعل. يجب أن يكون الهدف هو منع الإنتهاكات قبل حدوثها من خلال بناء قدرة الأطفال على حماية أنفسهم عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. و تتطابق هذه المقاربة مع الفصل 19 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في الحماية من الانتهاكات ، والتي تؤكد على التزام الدول بتنفيذ ، من بين تدابير أخرى ، المبادرات التعليمية لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف[56].

يختار العديد من الاولياء والمدارس والسلطات الأخرى استراتيجيات تجنب المخاطر التي تحد من وصول الأطفال إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو حتى تمنعها. « يعاني معظم الآباء من التوتر بين حماية أطفالهم ومنحهم حرية الاستكشاف والتعلم والنمو بشكل مستقل. « (ليفينجستون وبايرن 2018: 27). فقد كان استخدام «الوساطة التقييدية « ، حيث يقيد الآباء أو الأوصياء «وقت الشاشة» ،

أو يحظرون أو يشرفون على أنشطة الأطفال عبر الإنترنت ، أحد المقاربات. «في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، تشير الدلائل إلى أن الوساطة التقييدية يفضلها عمومًا الآباء، على الرغم من أنها تستلزم تكاليف من حيث الفرص المتاحة للأطفال عبر الإنترنت ، وخاصة بالنسبة للفتيات»[57].

54 ليفينجستون وآخرون.
55 هادون ، إل ، سينو ، دي ، دويل ، إم إيه ، ليفينجستون ، إس ، ماشيروني ، جي ، وستويلوفا ، إم (2020). المهارات الرقمية للأطفال والشباب: مراجعة منهجية للأدلة. KU لوفين ، لوفين: ySKILLS p. 8
56 الجمعية العامة للأمم المتحدة ، «اتفاقية حقوق الطفل» ، النشر. لام - رقم القرار 44/25 (1989)،
57ليفينجستون وبيرن (2018) ص 19

من المعروف أيضًا أن الآباء أو الأوصياء يسحبون حق الوصول إلى التكنولوجيا من الطفل على افتراض أن عدم الوصول سيزيل الخطر ، وببساطة تقييد الوصول (إلى التكنولوجيا أو المواقع والخدمات) لن يكون مقاربة مستدامة أو فعالة للحماية.

ومع ذلك ، يكشف البحث أن تقييد الوصول إلى الإنترنت ليس مقاربة فعالة لمنع المخاطر عبر الإنترنت[58]. بدلاً من ذلك ، يعد التعليم (حول محو الأمية الرقمية والجنس والصحة والعلاقات) أمرًا أساسيًا في هذا الصدد ، حيث يحتاج الأطفال إلى المعلومات لحماية أنفسهم و الرد بشكل مناسب على المخاطر التي قد يواجهونها عبر الإنترنت. و هذا يتضمن توعيتهم بالمخاطر المحتملة حتى يتمكنوا من التعرف عليها ، واتخاذ قرارات نقدية والقيام باختيارات مستنيرة. تعتمد الوقاية الفعالة من المخاطر جزئيًا على فرص الطفل في تطوير القدرة على الصمود وممارسة المواطنة الرقمية.

ولكن بينما يجب أن يكون الوعي والتدريب متاحين للكبار في حياة الأطفال (الآباء ، الأوصياء القانونيون ، المعلمون) حتى يعرفوا المخاطر وكيفية حماية الأطفال ، لا ينبغي أن يحل هذا محل التعليم الذي يستهدف الأطفال على وجه التحديد. والجدير بالذكر أن الأطفال يسعون إلى حد كبير للحصول على المساعدة أو المعرفة من أقرانهم بدلاً من اوليائهم ، وكانت هناك تقييمات إيجابية لخدمات التوجيه ودعم الأقران.

في جميع البلدان ، تؤدي الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي إلى تقويض كفاءة الاولياء ، مما يؤدي بدوره إلى تقويض رغبة الأطفال في اللجوء إلى والديهم للحصول على المساعدة. فننتهي بمقترحات لمساعدة الآباء على رفع التحدي المتزايد المتمثل في تمكين أطفالهم عبر الإنترنت في سياقات مختلفة[59].

يجب توفير التعليم للأطفال بطريقة تتناسب مع أعمارهم وجنسهم. كذلك موارد التوعية التي تشجع الحوار البناء والمفتوح بين الطفل والوالد أو الوصي القانوني يجب ان تكون فعالة. ينبغي أيضًا دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات عبر الإنترنت باعتبارها عوامل ميسرة لاستغلال الأطفال ، وقبل كل شيء ، كأداة للحماية. ولهذه الغاية ، دعا فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة (IEAG)[60] إلى استخدام التقنيات الجديدة لدعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، حيث يعزز الهدف 16 الجهود المبذولة لإنهاء العنف والاستغلال ضد الاطفال. فهذه كلها اعتبارات مهمة في تطوير استجابة مناسبة لمقاربة فعالة لحماية الأطفال عبر الإنترنت.

3.2. الوصول إلى العدالة

عندما يعاني الأطفال من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الاستغلال الجنسي ، يجب أن يتاح لهم الوصول إلى العدالة. فقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أنه «لكي يكون للحقوق معنى ، يجب توفير سبل انصاف فعالة لمعالجة الانتهاكات». لذلك يجب على الدول أن «تضمن أن الإجراءات الفعالة والملائمة للأطفال متاحة للأطفال وممثليهم». وهذا يعني ضمان وصول الأطفال بشكل هادف إلى نظام العدالة - بما في ذلك «الوصول إلى سبل الانصاف المتاحة بسهولة وسريعة وفعالة في شكل إجراءات جنائية أو مدنية أو إدارية أو تأديبية» - وإلى أي إجراء مستقل آخر للشكاوى.

و لضمان أن تصبح سلامة الأطفال على الإنترنت حقيقة واقعة ، من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى عدة مقاربات مختلفة ولكنها متكاملة على المستوى الوطني. هذه القائمة ليست شاملة ولكنها تشير إلى مدى تعقيد الاستجابة المطلوبة. فمن الناحية المثالية ، لا ينبغي تصورها بمعزل عن المبادرات والمقاربات الأوسع نطاق (غير المتصلة بالانترنت) لحماية الأطفال وسلامتهم،

58 انظر كيسيل وهاردادوتير وتيرفور (2020)
59 https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0272775719303966?via%3Dihub ليفينجستون وبيرن (2018) ص 19
60 https://www.undatarevolution.org/

ولكن في علاقة بهذه القضايا الأوسع نطاقًا:

- بيئة سياسية وتشريعية ملائمة ومتجاوبة.
- التنفيذ الفعال للتشريعات والسياسات على أرض الواقع في المناطق الحضرية والريفية وعبر النظم القانونية المتعددة.
- الموازنة بين المخاطر والفرص: إيجاد طرق لتعزيز المشاركة الصحية والآمنة مع الحماية من المحتوى ، والاتصال والسلوك الذي قد يكون ضارًا[61] ؛
- توعية الأولياء والمربين وأفراد الجماعة بالحماية والوقاية الفعالة .
- إشراك قادة الصناعة في الوقاية وتعزيز السلامة في التصميم.
- أنظمة كشف وتعقب فعالة[62].
- أنظمة استجابة ودعم مناسبة للأطفال.

حدد الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) خمس مجموعات من التدابير لتعزيز سلامة الأطفال على الإنترنت. تنعكس هذه التدابير أيضًا بشكل كبير في إطار عمل INSPIRE[63] :

- الإجراءات القانونية وسبل الانصاف
- الإجراءات الفنية والإجرائية
- الهياكل التنظيمية
- بناء القدرات و
- التعاون الدولي

4.2. حماية البيانات والخصوصية

البيانات الشخصية هي المعلومات التي يمكن أن «تحدد أو تساعد في التعرف على الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتران مع معلومات أخرى»[64] أو «أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه («الشخص المعني»)»[65]. و تبعا لذلك ، فإن معالجة البيانات الشخصية[66]، من اجل المصلحة العامة أو المؤسساتية أو التجارية ، تعد مصدر قلق كبير للخصوصية الرقمية للأفراد. فإن الطريقة التي تتم بها استغلال معالجة البيانات الشخصية، من قبل الحكومات لغاية جمع المعلومات والمراقبة أو من قبل المؤسسات لغايات تجارية، هي مسألة حماية قانونية.

على وجه الخصوص ، يعتبر «تحويل بيانات الأطفال»[67] مسألة مهمة للخصوصية والأمان عبر الإنترنت. و تقر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي[68] لعام 2018 بحق الأطفال في الحياة الخاصة. فهي تهدف إلى «حماية الأطفال وبياناتهم الشخصية في العالم الرقمي»

61 سماهيل وآخرون ، "EU Kids Online : نتائج استطلاع من 19 دولة."
62 من المهم بشكل خاص معالجة وصمة العار التي تلحق بضحايا الاعتداء الجنسي ، وإنشاء مساحة آمنة حيث يمكن للأطفال الإبلاغ عن الانتهاكات والشعور بالأمان وتلقي استجابة وحماية إيجابية.
63 الاتحاد الدولي للاتصالات، «المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت» ، 21 مايو 2021 ، https://digitalregulation.org.
64 ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019) «بيانات الأطفال والخصوصية عبر الإنترنت: النشأة في العصر الرقمي» ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، لندن. ص
65 النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR- الفصل 4
66 المعالجة «تعني أي عملية أو مجموعة من العمليات التي يتم إجراؤها على البيانات الشخصية أو على مجموعات من البيانات الشخصية ، سواء بوسائل آلية أم لا ، مثل جمع أو تسجيل أو تنظيم أو هيكلة أو تخزين أو تكييف أو تعديل أو استرجاع أو استشارة أو استخدام أو كشف عن طريق النقل أو النشر أو الإتاحة أو المحاذاة أو الدمج أو التقييد أو المحو أو التدمير (الفصل 4 من اللائحة العامة لحماية البيانات)
67 يشير مصطلح «تحويل البيانات» إلى عملية المراقبة وجمع البيانات المكثف حيث يتم تحديد الأشخاص (بما في ذلك الأطفال) وتحديد موضعهم - حيث يتم وضعهم كأشياء (لخدمة مصالح الآخرين) بدلاً من وضعهم كمواضيع (أو وكلاء لمصالحهم واهتماماتهم الخاصة) ؛ انظر لوبتون ، د. ووليامسون ، ب. الطفل المرتبط بالبيانات: مراقبة البيانات للأطفال والآثار المترتبة على حقوقهم. الإعلام الجديد والمجتمع 19 (5) ، 780-94.
68 https://gdpr-info.eu/

و «تسعى إلى استعادة قدر من السيطرة للفرد (أو لمستخدم الإنترنت) فيما يتعلق بحياته الخاصة عبر الإنترنت»[69].

و هي بذلك تقول «يستحق الأطفال حماية خاصة فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية ، لأنهم قد يكونون أقل وعياً بالمخاطر والعواقب والضمانات ذات الصلة وبحقوقهم فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية. و يجب أن تنطبق هذه الحماية الخاصة على وجه الخصوص على استخدام البيانات الشخصية للأطفال لأغراض التسويق أو لإنشاء حسابات شخصية أو لمستخدمين، وكذلك على جمع البيانات الشخصيةالمتعلقة بالأطفال عند استخدام الخدمات المقدمة مباشرة إلى الطفل [70]»

تقر اليونيسف بأن الشركات التجارية تجمع العديد من البيانات عن الأطفال أكثر مما تفعله الحكومات نفسها أو يمكنها جمعها[71] ، في حين أن «تكتيكات الاجتياح التي يستخدمها المسوقون لجمع المعلومات الشخصية عن الأطفال قد أثارت مخاوف تتعلق بمسألة الخصوصية وسلامة البيانات.[72]». نتيجة لذلك ، فإن تقييم ما إذا كان المواطنون التونسيون والقصر لديهم حق اللجوء الصحيح والفعال لحماية البيانات الشخصية والحياة الخاصة على الإنترنت أمر بالغ الأهمية لتطوير خطة عمل وطنية فعالة.

ان التعامل مع وزارة الداخلية وممثلي صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيساعد على فهم إلى أي مدى يستفيد الأطفال من الخصوصية عبر الإنترنت[73] وما إذا / كيف يتم استخدام بياناتهم لأغراض تجارية.

بالإضافة إلى الحماية من الخصوصية المؤسساتية والتجارية ، يحتاج الأطفال إلى تعلم كيفية إدارة «خصوصية علاقاتهم الشخصية» فيما يتعلق باتصالاتهم عبر الإنترنت أو مشاركة المعلومات. غالبًا ما يكون مفهومًا علائقيًا ، وليس على أساس فردي[74]، ويتعلق بالمعلومات التي يتم مشاركتها ومتى ومع من. فمن المهم الإشارة إلى أن هذه العلاقة «قد تكون متساوية أو غير متكافئة من حيث القوة والتحكم في استخدام البيانات الشخصية»[75]. لذلك ، لتحسين حماية البيانات والخصوصية ، يجب أن يساعد التدريب والتعليم الرقمي لمحو الأمية الأطفال على فهم «كيف يتم مشاركة المعلومات وكيف يمكن استخدامها عبر الإنترنت في كل من العلاقات الشخصية وفي السياقات التجارية»[76] حتى يتمكنوا من الاستفادة من الإنترنت مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى[77].

٧. الأطر الدولية

كما هو مذكور أعلاه ، فإن صناعة التكنولوجيا والتكنولوجيا الرقمية والإنترنت هي ذات صبغة عالمية ومتصلة وتعتمد على العلاقات والاتصالات والبيئات التي تمتد عبر البلدان والمناطق والعالم. وعلى ضوء ذلك ، فان أي محاولة لتطوير الاستراتيجيات أو السياسات للحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت يجب وضعها ضمن السياقات والاتفاقيات العالمية ، والنظر في دمج المخاطر المحلية المفرطة والأضرار المحتملة ، فضلاً عن الطبيعة الدولية للعديد من أشكال المخاطر التي يواجهها الأطفال عبر الإنترنت والاضرار المحتملة الذي قد تنتج عن ذلك.

69 ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019)
70سرد 38 من اللائحة العامة لحماية البيانات
71 ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019) «بيانات الأطفال والخصوصية عبر الإنترنت: النشأة في عصر رقمي» ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، لندن.
72 ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019) «بيانات الأطفال والخصوصية عبر الإنترنت: النشأة في عصر رقمي» ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، لندن.
73 التحكم الفردي في الكشف عن المعلومات وإمكانية رؤيتها (Ghosh, A.K., Badillo-Urquiola, K., Guha, S., et al. 2018) الأمان مقابل المراقبة: ما يقوله الأطفال عن تطبيقات الأجهزة المحمولة للرقابة الأبوية. مؤتمر العوامل البشرية في أنظمة الاعلامية. مونتريال ، كندا: إيه سي إم ، 1-14.
74 هارجريفز ، س. (2017) الخصوصية العلائقية والضرر. مجلة ويليام وماري للمرأة والقانون 23 (3) ، 76-433
75ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019) «بيانات الأطفال والخصوصية عبر الإنترنت: النشأة في عصر رقمي» ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، لندن. ص
76 ليفينجستون ، إس ، ستويلوفا ، إم ، ونانداجيري ، آر ، (2019) «بيانات الأطفال والخصوصية عبر الإنترنت: النشأة في عصر رقمي» ، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، لندن. ص 49
77 المجلس الأوروبي. (2020) دليل صانعي السياسات بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية: https://rm.coe.int/publication-it-handbook-for-policy-ma-kers-on-the-rights-of-the-child-f/1680a0ae2c

1. الاتفاقيات الدولية المطبقة في تونس

لا يمكن فصل سلامة ورفاهية الأطفال عبر الإنترنت عن الحقوق الأوسع التي يتمتع بها الأطفال. و تستند سلامة الأطفال إلى حقوق جميع الأطفال المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل في الحماية من الأذى (الفصل 19)[78].

لذلك من المستحيل التحدث عن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت (EASEL) وجميع أشكال العنف الذي تسهله التكنولوجيا، دون الحديث عن الحقوق الجماعية للأطفال وغير القابلة للتجزئة[79]. إن الأهمية المتزايدة للإنترنت والتكنولوجيا في حياة الأطفال ، والفرص التي توفرها ، تعني أنه عندما نضمن حماية الأطفال عبر الإنترنت ، فإن الفرص التي يوفرها العالم الرقمي للأطفال لا تتضاءل. فحقوق جميع الأطفال منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) ، والتي تعد تونس (إلى جانب جميع دول العالم باستثناء دولتين) طرفًا فيها[80]. تحدد اتفاقية حقوق الطفل جميع الحقوق التي يستحقها الأطفال والتي يجب أن تحميها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بدءًا من الحق في الحياة الخاصة والحماية والتعليم إلى الحق في السكن والتعليم والرعاية الصحية.

مثلما يحق للأطفال أن يكونوا آمنين خارج الإنترنت ، فإن لهم الحق في التعليم والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية ، ويجب عدم المساس بهذه الحقوق من خلال التدابير المتخذة لضمان سلامة الأطفال. فالحق في التعليم ، على سبيل المثال ، لا يمكن أن يأتي على حساب السلامة ، إذا لم تكن المدارس آمنة. وبالمثل ، لا يجوز المساس بالحق في التعليم لضمان حق الطفل في الأمن والحياة دون خطر. الأمر نفسه ينطبق على الإنترنت. فلا يمكن أن يأتي الحق في أن تكون آمنًا عبر الإنترنت على حساب الحقوق في التعليم أو المعلومات أو الرعاية الصحية ، على سبيل المثال ، التي يمكن للأطفال الوصول إليها بشكل متزايد عبر الإنترنت. وبالمثل ، أظهرت الأبحاث من جميع أنحاء العالم أنه عندما لا يكون الأطفال آمنين عبر الإنترنت ، فإنهم غير قادرين على إدراك الفوائد التي تعود عليهم من خلال الإنترنت والتكنولوجيا[81].

يطالب التعليق العام .25 من الدول (من بين جهات أخرى) اتخاذ تدابير ، بما في ذلك تطوير ومتابعة وتنفيذ وتقييم القوانين واللوائح والسياسات ، لضمان امتثال المؤسسات للالتزاماتها بمنع استخدام شبكاتها أو خدماتها عبر الإنترنت في الطرق التي تسبب أو تساهم في اعتداءات أو انتهاكات لحقوق الأطفال ، بما في ذلك حقوقهم في الحياة الخاصة والحماية ، وتزويد الأطفال والآباء والأوصياء بسبل الانصاف السريعة والفعالة.

حتى وقت قريب ، أدى عدم وجود أدلة حول ما ينجح في الحفاظ على سلامة الأطفال على الإنترنت إلى اتباع مقاربة للسلامة عبر الإنترنت تقيد وصول الأطفال والشباب إلى التكنولوجيا والإنترنت. فاليوم ، تتيح لنا مجموعة متزايدة من الأبحاث والأدلة أن نفهم بشكل أفضل كيفية حماية فرص الأطفال وحقوقهم عبر الإنترنت ، مع الحفاظ على سلامتهم.

في جانفي 2021 ، اتخذت اتفاقية حقوق الطفل قرارًا تاريخيًا باعتمادها للتعليق العام رقم 25 (GC.25) ، مشيرة إلى أن جميع حقوق الأطفال تنطبق بالتساوي عبر الإنترنت وخارجه ،وأنه ` يجب ألا يكون هناك تمييز بين البيئة الرقمية وغير المتصلة بالإنترنت[82].

فمن المهم الإشارة الى أن التعليق العام يوفر أيضًا إرشادات لجميع الدول الأطراف في اتفاقية

78 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989). اتفاقية حقوق الطفل. قرار الجمعية العامة 44/25 ، 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989.
79 ليفينغستون ، سونيا ؛ بيرن ، ياسمينة ؛ كار ، جون (2016). واحد من ثلاثة: حوكمة الإنترنت وحقوق الأطفال ، أوراق مناقشة إينوشينتي ،عدد. 01-2016 ، مكتب أبحاث اليونيسف - إينوشنتي ، فلورنسا
80 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (1989). اتفاقية حقوق الطفل.
81 انظر ، على سبيل المثال ، كارديفيلت وينثر ، دانيال ؛ ليفينغستون ، سونيا ؛ سعيد ، ماريوم (2019). النشأة في عالم متصل ، تقرير بحث إينوشينتي ، مكتب أبحاث اليونيسف - إينوشنتي ، فلورنسا
82 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. (2021). التعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. 2 .25 / GC / C / CEC مارس 2021.

حقوق الطفل بشأن تنفيذ حقوق الطفل في البيئة الرقمية. وبالتالي ، فإن الحاجة إلى الموازنة بين الحق في السلامة والحماية على الإنترنت والفرص التي تنشأ مكرسة في تفسير اتفاقية حقوق الطفل.

يحدد التعليق العام رقم OG.25 أيضًا أربعة مبادئ شاملة تعتبر أساسية لتنفيذ حقوق الطفل في البيئة الرقمية: عدم التمييز ، ومصالح الطفل الفضلى ، والحق في الحياة والبقاء والنمو ؛ واحترام آراء الطفل.

هذه المبادئ لها تأثير مباشر على جميع جوانب المنتجات والخدمات التي تقدمها صناعة التكنولوجيا والقطاع الخاص:

- يجب أن يفكروا في كيفية ان توفر هذه المنتجات والخدمات الفائدة لجميع الأطفال ، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة ؛ أولئك الذين قد لا يكونون قادرين على تحمل تكاليف الخدمات ، وبالتالي يكونون في وضع غير مؤاتٍ بشكل كبير لإنجاز حقوق أخرى ، مثل التعليم ؛ أو أولئك الذين قد يعيشون في المناطق الريفية (على سبيل المثال لا الحصر) ؛
- يجب أن يفكروا دائمًا فيما إذا كانت المنتجات والخدمات ، خاصة تلك التي تستهدف الأطفال ، من المرجح أن تكون في مصلحة الطفل ، أو ما إذا كانت قد تشكل مخاطر وتضر بمصالح الطفل الفضلى ؛
- يجب عليهم تقييم ما إذا كانت المنتجات أو الخدمات التي يقدمونها تعرض للخطر أو تهدد حياة أو بقاء أو رفاهية الطفل ، أو قد يكون لها تأثير كبير على نموهم (وهذا يشمل المنتجات التي قد تعرض حياة الأطفال لمخاطر قد تؤثر سلبًا على نتائج التنمية المعرفية أو الصحية أو التعليمية)[83] ؛ و
- يجب أن يأخذوا في الاعتبار ما يفكر به الأطفال أنفسهم ويعيشونه ويعبرون عنه بشأن تجاربهم مع المنتجات والخدمات ، لأنهم أكثر ملاءمة لعكس تجاربهم الخاصة ، بدلاً من فرض هذه الخبرات والآراء عليهم من قبل الكبار.

أخيرًا ، يدعو التعليق العام رقم OG.25 الدول الأعضاء - جميع أولئك الذين وقعوا وصادقوا على اتفاقية حقوق الطفل ، إلى التأكد من أن القطاع الخاص يبذل العناية الواجبة بشأن تأثير منتجاتهم وخدماتهم على حقوق الأطفال ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرصد ومنع و التصدي للشركات وغيرها من الذين ينتهكون حقوق الأطفال على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية[84].

يفرض هذا بشكل صريح مسؤولية على جميع صناعات التكنولوجيا والاتصالات لضمان أن منتجاتها للأطفال آمنة ، مع حماية جميع الحقوق المتزامنة للطفل. و هذه تشمل الحق في الحماية من الأذى ، والحصول على المعلومات ، والمشاركة والتعليم ، في ومن خلال المنتجات والخدمات التي يطورونها ويقدمونها. علاوة على ذلك ، تضع على عاتق الدولة مسؤولية ضمان حدوث ذلك واتخاذ الإجراءات عندما تنتهك الشركات حقوق الأطفال. كما يحدد دور الدولة في ضمان اتخاذ تدابير لحماية الأطفال عبر الإنترنت في جميع الأماكن التي قد يصل فيها الأطفال إلى الإنترنت ، بدءًا من المدارس ومقاهي الإنترنت ونقاط الوصول الأخرى العامة وفي المنازل. ويلفت الانتباه إلى دور نظام حماية الطفل في المفهوم الشامل ، مشيرًا إلى ضرورة دمج الحماية عبر الإنترنت قدر الإمكان في نظام أوسع للحماية و التصرف في الحالات. مع ملاحظة التقاطع بين المخاطر عبر الإنترنت وخارجه ، يدعو التعليق العام الدول أيضًا إلى تنفيذ تدابير لمساعدة الآباء والأوصياء على إدارة جهاز الأطفال واستخدام الإنترنت بشكل أفضل ، بالإضافة إلى الإجراءات الأبوية الأكثر شمولا التي تعزز التواصل الإيجابي والدعم والتعاطف وغير ذلك من المهارات الحياتية الحاسمة.

83يمكن العثور على تفعيل مفيد للمخاطر ، مثل مخاطر المحتوى والسلوك والعقد والاتصال ، هنا: ليفينجستون ، إس ، وستويلوفا ، إم. (2021). 4Cs: تصنيف المخاطر عبر الإنترنت للأطفال. (سلسلة التقارير القصيرة حول المواضيع الرئيسية). هامبورغ: Leibniz-Institut für Medienforschung | معهد هانز بريدو (HBI) ؛ CO: RE - الأطفال عبر الإنترنت: البحث والأدلة. https://doi.org/10.21241/ssoar.71817

84 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، 2021

بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل والتعليقات العامة اللاحقة ، فإن تونس هي أيضًا من الدول الموقعة ، دون تحفظ ، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (OPSC). كما أن تونس هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي صادقت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي (حيز التنفيذ منذ عام 2010) ، والمعروفة باسم اتفاقية لانزاروت ، وهي أيضًا من الدول الموقعة (على الرغم من أنها ليست ملتزمة بشكل كامل) على اتفاقية الجرائم الإلكترونية ، المعروفة باسم اتفاقية بودابست. و على الرغم من ان صياغة اتفاقية لانزاروت كانت قبل إدراك التأثير المحتمل للبيئة الرقمية على الانتهاك والاستغلال الجنسي للأطفال ، إلا أنها تظل أول معاهدة دولية تتعامل مع الانتهاك الجنسي للأطفال داخل الأسرة والاستغلال الجنسي للأطفال في السياحة والرحلات. تمتد أحكامها أيضًا إلى البيئة الرقمية ، ولا تزال واحدة من أهم آليات حماية الطفل في العالم وإلزامها قانونًا. على وجه التحديد ، ينص الفصل 18 على تجريم ومنع الاعتداء الجنسي على الأطفال ، وينطبق الفصل 19 على بيع الأطفال في بغاء الأطفال ، ويتناول الفصلان 20 و 21 المواد الإباحية للأطفال ، ويتناول الفصل 23 من اتفاقية لانزاروت استدراج الأطفال لأغراض جنسية. تتناول اتفاقية بودابست (حيز التنفيذ في 2016) بشكل مباشر الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت ، ومن خلال الفصل 9 من الاتفاقية ، تتناول بشكل مباشر حظر استغلال الأطفال في المواد الإباحية [85].

2. الأطر العالمية للسلامة على الإنترنت

توجد العديد من الأطر والاستراتيجيات والتوجيهات على الصعيد العالمي لمساعدة البلدان على تطوير استراتيجيات الوقاية والاستجابة لمعالجة جميع أشكال العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال ، فضلاً عن المزيد من الإرشادات الموجهة بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. و تتراوح هذه الاستراتيجيات من الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجيات INSPIRE لإنهاء العنف ضد الأطفال (INSPIRE) ونموذج الاستجابة الوطنية (MRN) ، الذي طوره التحالف العالمي WeProtect للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الانترنت. و ترتبط بهذه ، إرشادات خاصة بالصناعة و بالأطراف المعنية ، والتي تقدم بروتوكولات ومساعدة محددة للمتدخلين الرئيسيين المحددين ، والتي يمكن في اطارها صياغة إجراءات أكثر تفصيلاً ، ذات صلة مباشرة بسياق العمليات الخاصة بهم ، من قبل كل الأطراف المعنية المختلفة للوقاية والاستجابة لجميع أشكال العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال. ومن الأمثلة على ذلك توجيهات الاتحاد الدولي للاتصالات للصناعة / الأولياء / المدارس بشأن حماية الأطفال على الإنترنت. و يوضح هذا القسم في خطوطه العريضة كل واحد منها له علاقة بصناعة التكنولوجيا ، وكيف يمكن تكييفها مع السياق التونسي.

1.2. استراتيجيات ERIPSNI: سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال

استراتيجيات INSPIRE هي سبع استراتيجيات قائمة على الأدلة لإنهاء العنف ضد الأطفال ، وضعتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووكالات دولية أخرى. و ترتكز هذه الاستراتيجيات على سبعة مجالات:

1. تطبيق القوانين وإنفاذها،
2. المعايير والقيم،
3. البيئات الآمنة،
4. دعم الاولياء ومقدمي الرعاية،

85 من الملاحظ أن اتفاقيتي لانزيروت وبودابست قد صيغتا قبل الاعتراف بالحاجة إلى تغيير اللغة لتعكس بشكل أفضل الطبيعة التعسفية لاستخدام الأطفال وتصويرهم في المواد الإباحية ، وبالتالي لا تزال النصوص الأصلية تشير إلى مصطلح المواد الإباحية للأطفال ، بدلاً من المصطلحات الأحدث ، باتباع إرشادات اتفاقية حقوق الطفل ، مواد الاستغلال الجنسي للأطفال (MESE).

5. الدخل وتعزيز الاقتصاد،
6. خدمات التدخل والمساعدة، و
7. التعليم والمهارات الحياتية.

بشكل أساسي، تُظهر الأدلة العالمية أن الاستثمار في كل مجال من هذه المجالات يؤدي إلى نتائج إيجابية في الحد من العنف ضد الأطفال. و على الرغم من أن هذه الاستراتيجيات قد تم اختبارها وتطويرها لمعالجة جميع أشكال العنف ضد الأطفال ، دون التركيز بشكل خاص على الحماية عبر الإنترنت أو العنف الذي يتعرض له الأطفال في الفضاء عبر الإنترنت ، فإن لكل منها تأثير مباشر على أشكال العنف التي يتعرض لها عبر الإنترنت والخطوات التي يمكن اتخاذها في نفس الوقت للوقاية و التصدي للعنف ضد الأطفال عبر الإنترنت.

تعكس INSPIRE بوضوح الحاجة إلى استجابة شاملة للقطاعات والمجتمع بأسره لمنع العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله. و على الرغم من أن قدرة الدولة على إنفاذ القانون والعدالة الجنائية ضرورية، في إطار بيئة سياسية وتشريعية صحية، للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيها، فأن نظام رعاية الطفولة والتعليم والصحة ، وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية داخل المجتمع المدني ، وصناعة التكنولوجيا ، يجب ان تشارك بنشاط في خلق بيئات معيارية غير عنيفة ، ودعم الآباء ومقدمي الرعاية ، لتوفير خدمات التدخل والدعم ولتوفير التثقيف الصحي والحياتي الشامل.

ارتكزت INSPIRE على أدلة في أهمية توفير بيئات مادية آمنة للأطفال. يمكن أن يُترجم ذلك إلى إنشاء وتعزيز بيئات رقمية آمنة ، وهي نتيجة تلعب فيها الصناعة والحكومة دورًا حيويًا. فصناعة التكنولوجيا مطالبة بتوفير وتعزيز بيئات رقمية آمنة للأطفال - مساحات رقمية وتطبيقات وألعاب وخدمات تأخذ في الاعتبار احتياجات وحقوق الأطفال منذ البداية ، من تصور وتصميم الخدمة أو المنتج. و يمكن إضفاء الطابع المؤسساتي على هذا الاعتبار للتأثير المحتمل على الأطفال من خلال اعتماد أدوات مثل تقييمات تأثير حقوق الطفل والسلامة (والخصوصية) من خلال مبادئ التصميم.

ان استراتيجيات INSPIRE مهمة بالنسبة لتونس. فمن المهم أن يأخذ أي إجراء للتصدي للعنف ضد الأطفال في الحسبان جميع أشكال العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال ، لا سيما بالنظر إلى التواصل والتقاطع بين العنف عبر الإنترنت وخارجه. وعلى العكس من ذلك ، فإن أي تدابير أو إجراءات تُتخذ للتصدي للعنف على الإنترنت تكون راسخة بقوة في الاستراتيجية الأوسع لإنهاء العنف ضد الأطفال ، لضمان تكامل الخدمات والاستجابات.

تنعكس هذه الإجراءات في الإطار العالمي الثاني للتصدي للعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال ، وتحديداً الاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت ، نموذج الاستجابة الوطنية.

2.2. نموذج الاستجابة الوطنية

ان نموذج الاستجابة الوطنية هو إطار نموذجي يمكن للدول أن تتبناه ، وتضع معايير مرجعية على أساسه ، للتصدي للعنف ضد الأطفال عبر الإنترنت. و على الرغم من أنه لا يستند إلى أدلة محددة ، إلا أنه يقدم مجالات مواضيعية مختلفة أو «قدرات» حيث يمكن تكييف أنشطة محددة على المستويين الوطني والمحلي لتحقيق نتائج إيجابية تستهدف الأطفال.

وتشمل هذه:

1. السياسة والتشريع
2. العدالة الجنائية
3. الضحية

4. المجتمعي
5. الصناعة
6. الإعلام والتواصل

على غرار استراتيجيات INSPIRE ، يقدم نموذج الاستجابة الوطنية أداة للبلدان لمعالجة العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت. يغطي نموذج الاستجابة الوطنية جميع جوانب المجتمع ، ولكن لديه قدرة محددة تركز على الصناعة ودورها في منع العنف عبر الإنترنت والاستجابة له. و على وجه التحديد، تتطلب القدرة الصناعية أن صناعة التكنولوجيا في بلد ما:

- تتصرف بناءً على إجراءات الإشعار والسحب،
- يحكمها تدابير الحماية القانونية التي تسمح للصناعة بالإبلاغ الكامل والفعال عن أدوات الاستغلال الجنسي للاطفال، بما في ذلك نقلها ، إلى وكالة (إنفاذ القانون) المحددة ،
- تشارك في تطوير حلول مبتكرة للمساعدة في معالجة القضايا المحلية للعنف عبر الإنترنت ، و
- تنخرط في المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تركز على الطفل.

يتمثل أحد الأبعاد المهمة لنموذج الاستجابة الوطنية في تأكيده على القيادة الفعالة والتنسيق لمختلف مجالات الاستجابة الفردية المشاركة في معالجة العنف و الانتهاكات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى الرغم من أن التدخلات السابقة لمعالجة العنف و الانتهاكات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركزت على أنظمة الاستجابة والدعم ، على سبيل المثال من خلال خطوط المساعدة الهاتفية و الخطوط الساخنة للإبلاغ عن الانتهاكات والدعم الموجه للضحايا ، وما إلى ذلك ، فان نموذج الاستجابة الوطنية يتبنى منظورًا مجتمعيًا أوسع. و هذا يتبع توجها ينعكس في مقاربات أخرى للصحة العمومية في اتجاه استراتيجيات أولية وثانوية لمنع حدوث الضرر أو تقليله من خلال استهداف السياسات والتدخلات لمؤشرات المخاطر المعروفة ، وتحديد المشكلات والاستجابة لها عند حدوثها وتقليل الآثار طويلة المدى للضرر[86]. إنه مجال غالبًا ما تتجه إليه الحكومات والقطاع الخاص في صناعة التكنولوجيا ، حيث تدعم حملات التوعية والرسائل للأطفال والآباء والمعلمين السلامة عبر الإنترنت ، وزيادة الوعي بالمخاطر المحتملة عبر الإنترنت.

بشكل فردي ، يتناول INSPIRE و نموذج الاستجابة الوطنية إجراءات محددة لمنع جوانب مختلفة من العنف ضد الأطفال والاستجابة لها. و مجتمعة، تساهم في إطار مفاهيمي شامل للسياسات

والاستجابات البرامجية التي تعتمد على مساهمات جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة الموجودة في إطار إيكولوجي مناسب وتعكس تعقيد البيئات الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة.

3.2. إرشادات عالمية للصناعة الرقمية

بالإضافة إلى ضرورة الامتثال لأطر العمل المذكورة أعلاه ، هناك العديد من الأطر والمبادئ التوجيهية الخاصة بالصناعة لمساعدة صناعة التكنولوجيا ، من شركات وسائل التواصل الاجتماعي إلى مشغلي الهاتف المحمول أو المطورين أو التكنولوجيا المالية أو منشئي المحتوى ، لتحقيق هذه النتائج. وهذا يمكن أن يؤدي إلى توازن ناجح بين حق الأطفال في الحماية من الأذى عبر الإنترنت وحقهم في الخصوصية والمعلومات والمشاركة. و يشمل هذا أساسا توجيهات حماية الطفل عبر الانترنت التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ومبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية والتقييم الذاتي لحقوق الطفل في المنتدى العالمي للأطفال.

86 منظمة الصحة العالمية. (2006). دليل الوقاية من سوء معاملة الأطفال: الاستجابة وتوليد الأدلة: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/43686/9789242594362_fre.pdf?sequence=1

المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت:

قام الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، بالتعاون مع اليونيسف ، بوضع مبادئ توجيهية محددة لصناعة التكنولوجيا (بالإضافة إلى المعلمين والأولياء) ، تتبنى مقاربة قائمة على حقوق الطفل ، والتي توفر خارطة طريق لصناعة التكنولوجيا الخاصة لضمان و تعزيز الحماية عبر الإنترنت. من المهم ملاحظة أن هذه ليست مبادئ توجيهية عامة، ولكنها تستهدف احتياجات وعمليات صناعة التكنولوجيا والاتصالات ، وكذلك الآباء والمعلمين ، على التوالي.

تحدد هذه المبادئ التوجيهية خمسة مجالات محددة حيث يمكن للصناعة أن تحمي وتعزز حقوق الأطفال من أجل الحفاظ على سلامة الأطفال وأمنهم:

1. دمج حقوق الطفل في جميع سياسات الشركة وعمليات الإدارة المناسبة. و يتطلب ذلك مراجعة السياسات والعمليات الداخلية لكل شركة للتأكد من أن مصالح الأطفال الفضلى هي في صميم القرارات ، وأن جميع العمليات الداخلية قد تم إنشاؤها لحماية رفاه وحقوق الأطفال ، والتصرف داخليًا وبمسؤولية عندما يتم المساس بهذه الحقوق أو انتهاكها.

2. تطوير عمليات معيارية للتعامل مع مواد الاستغلال الجنسي للأطفال. فقد يتم الآن استضافة مواد الاستغلال الجنسي للأطفال ونقلها ومشاركتها وإنتاجها باستخدام التكنولوجيا الرقمية. لذلك يجب أن يكون لدى كل شركة ، بغض النظر عن الخدمة أو المنتجات التي تقدمها ، سياسات وبروتوكولات داخلية وخارجية للكشف عن مواد الاستغلال الجنسي للأطفال وتحديدها وإعادتها وإزالتها من شبكات الشركة أو عناوين URL أو الخدمات أو المنتجات ، فضلاً عن التعاون مع التشريعات الوطنية والدولية ، وإنفاذ القانون والمجتمع المدني في مكافحة مواد الاستغلال الجنسي للأطفال.

3. إنشاء بيئة عبر الإنترنت أكثر أمانًا و مناسبة للعمر. يجب أن تأخذ المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص في الاعتبار دائمًا المخاطر المختلفة التي يواجهها الأطفال عبر الإنترنت - المحتوى والاتصال والسلوك والتعاقد - واتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منتجات «سهلة الاستخدام وآمنة وخصوصية حسب التصميم والخصوصية» وان تكون مناسبة لعمر جميع المستخدمين، بما في ذلك الأطفال[87].

4. تثقيف الأطفال ومقدمي الرعاية والمعلمين حول سلامة الأطفال عبر الإنترنت والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بينما تلعب الشركات دورًا أساسيًا في ضمان أن تكون تجارب الأطفال على الإنترنت واستخدامهم للتكنولوجيا آمنة ، يلعب الآباء والمعلمون وغيرهم من البالغين المسؤولين في حياة الأطفال أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز المهارات التي يحتاجها الأطفال للبقاء آمنين ، فضلا عن اتخاذ تدابير محددة مناسبة للعمر. لذلك ، تلعب الشركات دورًا مهمًا في تثقيف وتمكين الآباء والمعلمين في دورهم للحفاظ على سلامة الأطفال ، وكيفية الاستخدام وما هي قيود الأدوات مثل أدوات المراقبة الأبوية ، وما هو الاستخدام المناسب للتكنولوجيا و الأنشطة عبر الإنترنت لمختلف الأعمار وفي جميع مراحل نمو الطفل.

5. تعزيز التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لزيادة المشاركة المدنية. اذ يكرس الفصل 13 من اتفاقية حقوق الطفل حق الأطفال في التعبير والمشاركة بأي وسيلة يختارونها. وينعكس هذا أيضًا في التعليق العام رقم 25 الذي يشير إلى مسؤوليات الدول في حماية حق الأطفال في المشاركة والتعبير ، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت.

87 صناعة الاتصالات العالمية. (2020). ص 8

فمن المهم أن تضمن الشركات أن المنتجات والخدمات التي تطورها ، والخطوات التي تتخذها لحماية الأطفال عبر الإنترنت ، لا تنتهك حق هؤلاء الأطفال في التعبير عن أنفسهم من خلال التكنولوجيا والإنترنت ، أو المشاركة في اثراء الأنشطة والفرص التي يقدمها وجودهم عبر الإنترنت. وبنفس القدر من الأهمية ،

يمكن للشركات الاستثمار في تعزيز مشاركة الأطفال ، فضلاً عن المهارات اللازمة للمشاركة بشكل عادل في الحياة المدنية.

من المهم ملاحظة أن المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للاتصالات لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت (COP)[88] هي تقرير شامل يستند إلى اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. و يعتمد هذا البحث على توصيات التقارير والاستراتيجيات وأمثلة الممارسات الفضلى لإثراء كل من تصميم البحث وأهم نتائج البحث: خطة عمل وطنية لتونس. يساند تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات فكرة أنه في الخطة الوطنية لحماية الأطفال على الإنترنت ، يجب موازنة حقوق الأطفال في الوصول إلى الإنترنت مع 1) آليات الحماية ، مثل تنظيم الصناعة ، والإطار القانوني ، وإنفاذ القانون ، و 2) تطوير المهارات في شكل تعليم السلامة عبر الإنترنت[89]

> «يجب ألا يكون لدى الأطفال إمكانية الوصول إلى الإنترنت فحسب ، بل يجب أيضًا حمايتهم من الأذى عبر الإنترنت ، وأن يمتلكوا مهارات المواطنة الرقمية اللازمة لإدارة المخاطر والتهديدات عبر الإنترنت»[90] .

ويؤكد التقرير على الحاجة إلى التنسيق الوطني عند وضع خطط حماية الأطفال على الإنترنت ويتضمن مقاربات حول كيفية تصميم استراتيجية وطنية شاملة «منسقة وتعاونية و متعددة الأطراف ».

> «حماية الأطفال والشباب هي مسؤولية مشتركة ويجب على صانعي السياسات والصناعة والاولياء ومقدمي الرعاية والمعلمين وغيرهم من الاطراف المتدخلة ضمان مستقبل مستدام حيث يمكن للأطفال والشباب أن يزدهروا ويحققوا إمكاناتهم - عبر الإنترنت و خارجه - وأين يمكن أن يكونوا يضمن بيئة رقمية آمنة ابتداء من مرحلة التصميم والتمكين »[91] .

مع ذلك ، يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية الفعالة مساهمة أصحاب المصلحة المعنيين ، أي «الأطفال والأولياء ومقدمي الرعاية والأوصياء» ، بينما يجب عدم إهمال مسؤوليات القطاع الخاص تجاه حقوق الطفل[92]. ويشدد التقرير على ضرورة إدراج آراء الأطفال. فهو يدعو إلى «مشاورات مفتوحة وحوارات مع الأطفال ، لتطوير تدابير هادفة بشكل أفضل وإجراءات أكثر فعالية»[93] وضمان عدم استبعاد احتياجات الفئات الضعيفة.

ويشدد التقرير على أهمية الإصلاح القانوني ، ووضع سياسات جديدة أو تكامل السياسات القائمة ، حيث يجب أن تكون «المعايير الدولية لحقوق الإنسان (مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية)»[94] متوافقة مع القوانين الوطنية.

88 https://www.itu-cop-guidelines.com/policymakers
89 يمكن الاطلاع على لمحة عامة عن الأطر التعليمية الحالية على كورتيسي وساندرا وأليكسا هاس وأندريس لوميانا-بيرموديز وسونيا كيم وأورس جاسر. 2020. الشباب والمواطنة الرقمية + (بالإضافة إلى): فهم المهارات لعالم رقمي. مركز بيركمان كلاين للانترنت والمجتمع
90 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 ب) الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين - موجز السياسات. ص 3
91 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 ب) الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين - موجز السياسات. ص 2
92 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 ب) الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين - موجز السياسات. ص
93 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 أ) إرشادات لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت. ص. 6
94 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 ب) الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين - موجز السياسات. ص 3

بشكل عام، يقدم خطة عمل مثالية كعملية شاملة ذات أدوار ومسؤوليات محددة للاطراف المتدخلة الرئيسية ، أي الوزارات ، وجهات إنفاذ القانون ، ومنظمات الخدمة الاجتماعية والصحة ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمجتمع المدني ، والأطفال والأولياء / الأوصياء، و المجتمع الأكاديمي والبحثي. علاوة على ذلك ، فإنه يدعو إلى نظرة شاملة للإصلاح يجب أن يتم من خلالها معالجة التغييرات السياسية في مجالات حقوق الطفل ، والتشريعات ، وإنفاذ القانون ، والتنظيم ، والمتابعة والتقييم ، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والإبلاغ ، والخدمات الاجتماعية ومساعدة الضحايا ، وجمع البيانات والبحث ، و التعليم والتوعية والقدرة الوطنية[95].

حقوق الأطفال ومبادئ الأعمال التجارية للميثاق العالمي

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن التوجيهات مثل مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية (CRBPs) الخاصة بالاتفاق العالمي توفر إطارًا مفيدًا لتونس للنظر في دور ومسؤوليات صناعة التكنولوجيا في حماية الأطفال و لضمان أن الحقوق الجماعية للأطفال محمية.

تحدد مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية ، التي وضعها الميثاق العالمي واليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة ، عشرة مبادئ يجب على الشركات الالتزام بها لضمان احترام حقوق الطفل. يجب على الشركات:

1. الوفاء بمسؤولياتها في احترام حقوق الطفل والالتزام بدعم حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال.
2. المساهمة في القضاء على عمالة الأطفال في جميع الأنشطة والممارسات التجارية.
3. توفير العمل اللائق للشباب العاملين والأولياء ر ومقدمي الرعاية؛
4. ضمان حماية وسلامة جميع الأطفال في جميع الأنشطة والمرافق التجارية.
5. التأكد من أن المنتجات والخدمات آمنة والسعي لدعم حقوق الطفل من خلالها.
6. استخدام التسويق والدعاية التي تحترم وتدعم حقوق الطفل.
7. احترام ودعم حقوق الأطفال فيما يتعلق بالبيئة وحيازة واستخدام الأراضي؛
8. احترام ودعم حقوق الأطفال في الترتيبات الأمنية.
9. المساعدة في حماية الأطفال المتأثرين بحالات الطوارئ.
10. تعزيز الجهود المجتمعية والحكومية لدعم وحماية حقوق الطفل.

95 الاتحاد الدولي للاتصالات (2020 ب) الحفاظ على سلامة الأطفال في البيئة الرقمية: أهمية الحماية والتمكين - موجز السياسات. ص-5

الملحق 2: الاطار القانوني والمؤسساتي لمنظومة حماية الطفولة في الفضاء السبراني

I. الاطار القانوني لحماية الطفولة في الفضاء السبراني

من خلال البحث في الإطار القانوني التونسي تبين وجود العديد من النصوص التشريعية التي تتعرض لقضية العنف ضد الأطفال على الإنترنت ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تتناول هذه النصوص القضية من زوايا مختلفة ذات طبيعة قطاعية. في الواقع ، لا يوجد حاليًا نص قانوني يتعامل مع هذه القضية بطريقة شاملة و مباشرة تربط بين الطفولة والعنف عبر الإنترنت. وبالتالي ، فإن الأحكام المتعلقة بالعنف ضد الأطفال على الإنترنت مبعثرة في عدة نصوص. يمكن تصنيف أنواع إساءة معاملة الأطفال إلى فئتين رئيسيتين:

- الاعتداء على السلامة الجسدية للأطفال.
- الاعتداء على كرامتهم الإنسانية.
- والنصوص القانونية التي تتعرض للموضوع هي التالية:
- النصوص المتعلقة بالعنف ضد الأطفال (المجلة الجزائية ، مجلة حماية الطفل ، القانون الأساسي عدد 2017-58 المؤرخ في 11 اوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ، القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 اوت، 2016 بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر ، قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال
- النصوص المتعلقة بالمعلومات / الاتصالات قانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 يتعلق بإصدار مجلة الاتصالات, القانون رقم 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 بشأن حماية المعطيات الشخصية ، المرسوم عدد 115 - 2011 المؤرخ 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة ، المرسوم عدد 54 بتاريخ 13 سبتمبر 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

1. الحرمة الجسدية و المعنوية في الدستور التونسي لسنة 2022

رفع المشرع التونسي الحق في الكرامة إلى المرتبة الدستورية في الفصل 25 من دستور الجمهورية التونسية الجديد الذي نص على أن « تحمي الدّولة كرامة الذّات البشريّة وحرمة الجسد، وتمنع التّعذيب المعنويّ والمادّي. ولا تسقط جريمة التّعذيب بالتّقادم.. . وقد برزت هذه الحماية في عدة تشريعات سابقة ، حيث اعتبر الفصل 24 من الدستور أن الحقّ في الحياة مقدّس. ولا يجوز المساس به إلاّ في حالات قصوى يضبطها القانون.. وينص الفصل 30 على أن الدّولة تحمي الحياة الخاصّة وحرمة المسكن وسرّية المراسلات والاتّصالات والمعطيات الشّخصيّة...».. وبالمثل ، يكرس الفصل 38 من الدستور الحقّ في الإعلام والحقّ في النّفاذ إلى المعلومة.

2. العنف السبراني والجرائم الالكترونية في المجلة الجزائية

تم إدراج مفهوم الجريمة الإلكترونية في القانون الجزائي لأول مرة في سنة 1999 بموجب القانون عدد 89 لسنة 1999 مؤرخ في 2 أوت 1999 يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام المجلة الجنائية.

الفصول 172 و 199 مكرر و 199 ثالثًا تعترف بالجريمة المعلوماتية و تجرم أفعال التدليس التي قد تنجم عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

ينص الفصل 206 من المجلة الجزائية على أن يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام الإنسان الذي يعين قصدا غيره على قتل نفسه بنفسه.

كما ينص الفصل 226 ثالثًا (جديد) على التالي:

يعاقب بالسجن مدة عامين وبخطية قدرها خمسة آلاف دينار مرتكب التحرش الجنسي. ويعتبر تحرشا جنسيا كل اعتداء على الغير بالأفعال أو الإشارات أو الأقوال تتضمن إيحاءات جنسية تنال من كرامته أو تخدش حياءه وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغبات المعتدي أو رغبات غيره الجنسية أو بممارسة ضغط خطير عليه من شأنها إضعاف قدرته على التصدي لتلك الضغوط.

ويكون العقاب مضاعفا:

- إذا كانت الضحية طفلا،
- إذا كان الفاعل من أصول أو فروع الضحية من أي طبقة،
- إذا كانت للفاعل سلطة على الضحية أو استغل نفوذ وظيفه،
- إذا سهل ارتكاب الجريمة حالة استضعاف الضحية الظاهرة أو المعلومة من الفاعل.

وتجري آجال انقضاء الدعوى العمومية بخصوص جريمة التحرش الجنسي المرتكبة ضد طفل بداية من بلوغه سن الرشد.

يتضح مما سبق أن التحرش يمكن أن يتم من خلال وسائل الاتصال الحديثة الأخرى، من خلال إرسال الصور وغيرها من الوسائل لحث الآخرين على التجاوب مع الرغبات الجنسية وللضغط عليهم.

بالإضافة إلى ذلك ، ينص 226 الفصل مكرر و المنقح بالقانون عدد 73 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 على ما يلي:

«يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها ألف دينار كل من يعتدي علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخلّ بالحياء. ويستوجب نفس العقوبات المذكورة بالفقرة المتقدمة كل من يلفت النظر علنا إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو ضوئية».

ينطبق هذا الفصل أكثر من أي فصل آخر على جميع الأعمال الإباحية التي يتم نشرها عبر الإنترنت ، حيث ذكر المشرع صراحةً الوسائل الإلكترونية التي يتم بها ارتكاب أي جريمة ضد الأخلاق الحميدة ، بما في ذلك التوسط في الدعارة والمواد الإباحية التي تُنشر على الشبكة.

توجد ايضا فصول اخري من المجلة الجزائية ، منها الفصول 232 و 233 و 234 و 235 وهي قابلة للتطبيق على أنواع مختلفة من صور العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت.

ينص الفصل 232 من المجلة الجزائية ـ (أضيف بالقانون عدد 34 لسنة 1964 المؤرخ في 2 جويلية 1964 الملغى بالأمر المؤرخ في 26 ماي 1949

يعد وسيطا في الخناء ويعاقب بالسجن من عام إلى ثلاثة أعوام وبالخطية من مائة دينار إلى خمسمائة دينار كل من :

- **أولا** ـ يعين أو يحمي أو يساعد بأي وسيلة كانت خناء الغير أو يسعى في جلب الناس إليه.

- **ثانيا** ـ يقاسم بأي صورة كانت متحصل خناء الغير أو يتسلم إعانات من شخص يتعاطى الخناء عادة.
- **ثالثا** ـ يعيش قصدا مع شخص يتعاطى عادة الخناء ولا يمكنه أن يثبت أنّ له مداخيل كافية تسمح له بأن ينفق بمفرده على معيشته.
- **رابعا** ـ يستخدم شخصا ولو برضاه وحتى لو كان رشيدا أو يجره أو ينفق عليه بقصد الخناء أو يدفعه إلى الفجور أو الفساد.
- **خامسا** ـ يتوسط بأي عنوان كان بين الأشخاص الذين يتعاطون الخناء والفجور والأشخاص الذين يستغلون الخناء أو الفجور أو الذين يؤجرون الغير على ذلك. والمحاولة موجبة للعقاب.

الفصل 233 (أضيف بالقانون عدد 34 لسنة 1964 المؤرخ في 2 جويلية 1964 الملغى بالأمر المؤرخ في 26 ماي 1949).

يكون العقاب بالسجن من ثلاثة أعوام إلى خمسة أعوام وبالخطية من خمسمائة دينار إلى ألف دينار في الصور الآتية:

1. إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر.
2. إذا صاحب ارتكاب الجريمة إكراه أو تجاوز في السلطة أو تحيل.
3. إذا كان مرتكب الجريمة حاملا لسلاح ظاهر أو خفي.
4. إذا كان مرتكب الجريمة زوجا للمجني عليه أو أحد أسلافه أو وليه أو كانت له سلطة عليه أو كان خادما أجيرا أو معلما أو موظفا أو من أرباب الشعائر الدينية أو إذا استعان بشخص أو بعدة أشخاص.

الفصل 234 (أضيف بالقانون عدد 34 لسنة 1964 المؤرخ في 2 جويلية 1964 الملغى بالأمر المؤرخ في 26 ماي 1949):«بقطع النظر عن العقوبات الأشد المنصوص عليها بالفصل السابق يعاقب بالسجن من عام إلى ثلاثة أعوام وبالخطية من مائة دينار إلى خمسمائة دينار كل من اعتدى على الأخلاق بتحريض الشبان القاصرين ذكورا كانوا أو إناثا على الفجور أو بإعانتهم عليه أو تسهيله لهم.»

الفصل 235 (أضيف بالقانون عدد 34 لسنة 1964 المؤرخ في 2 جويلية 1964 الملغى بالأمر المؤرخ في 26 ماي 1949)«تسلط العقوبات المنصوص عليها بالفصول 232 و 233 و 234 السابقة حتى ولو كانت مختلف الأعمال التي تؤلف عناصر الجريمة قد ارتكبت ببلدان مختلفة.

ويحكم بتحجير الإقامة مدة لا تزيد على عشرة أعوام على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها بالفصول المذكورة.»

3. قانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 يتعلق بإصدار مجلة الاتصالات

سعى المشرع إلى تنظيم قطاع الاتصالات وإنشاء هيئة وطنية للاتصالات. وينص الفصل 86 من المجلة على أن « يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مائة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات..

4. قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال

ينص الفصل الخامس جديد من هذا القانون نقح بمقتضى القانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 على التالي: - يعد مرتكبا للجرائم الإرهابية المنصوص عليها بهذا القانون ويعاقب بنصف العقوبات المقررة لها كل من:

يحرض بأي وسيلة كانت على ارتكابها عندما يولد هذا الفعل، بحكم طبيعته أو في سياقه، خطرا باحتمال ارتكابها.

يعزم على ارتكابها إذا اقترن عزمه بأي عمل تحضيري لتنفيذه.

وإذ كان العقاب المستوجب هو الإعدام أو السجن بقية العمر يعوض ذلك العقاب بالسجن مدة عشرين عاما.

أدى تطور نظم المعلومات إلى ظهور أشكال جديدة من الجريمة المنظمة بما في ذلك الإرهاب الإلكتروني الذي يعتمد على استخدام القدرات العلمية والتقنية لتخويف الآخرين وإلحاق الأذى بهم. و يشمل الفصل المذكور اعلاه هذا النوع من الانتهاك الذي يتم عبر الإنترنت.

5. مرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

ينص الفصل 50 من هذا المرسوم على انه:

يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن أن يوصف بجنحة على معنى الفصل 51 وما بعده من هذا المرسوم كل من يحرّض مباشرة شخصا أو عدّة أشخاص على ارتكاب ما ذكر ممّا يكون متبوعا بفعل وذلك إما بواسطة الخطب أو الأقوال أو التهديد في الأماكن العمومية وإما بواسطة المطبوعات أو الصور أو المنقوشات أو الرموز أو بأي شكل من الأشكال المكتوبة أو المصورة المعروضة للبيع أو لنظر العموم في الأماكن العمومية أو الاجتماعات العامة وإما بواسطة المعلقات والإعلانات المعروضة لنظر العموم وإما بواسطة أي وسيلة من وسائل الإعلام السمعي والبصري أو الالكتروني. والمحاولة موجبة للعقاب وفقا لمقتضيات الفصل 59 من المجلة الجزائية.

ومع ذلك ، فإن الأحكام الجزائية الواردة في قانون الإرهاب والمرسوم عدد 115 ليست كافية لتجريم التحريض على القتل عبر الإنترنت. و تعتبر هذه النصوص أحكامًا محددة تحدد نطاقها الخاص في القوانين المذكورة وهي غير كافية لمكافحة جميع أشكال التحريض على القتل عبر الإنترنت.اذ لا بد من إصدار نص عام يجرم التحريض على القتل عبر الإنترنت ، إلا أن المشرع لم يحدد الوسائل المستعملة لهذا الغرض ، بل نص على أن تكون المساعدة قصدية ، أي ضرورة إرساء الركن الجنائي. وهو القصد في هذه الجريمة.

في هذا السياق ، من الضروري الاشارة للعبة «الحوت الأزرق» أو «تحدي الحوت الأزرق» وهي لعبة على الإنترنت تتكون من تحديات لمدة خمسين يومًا وفي التحدي الأخير تطلب اللعبة من اللاعب الانتحار. بدأت هذه اللعبة في روسيا عام 2013 عبر شبكة التواصل الاجتماعي «فكونتاكتي» وتسببت في أول انتحار عام 2015.

وقد صدر حكم استعجالي عدد 54909 عن المحكمة الابتدائية بسوسة بتاريخ5 مارس 2018 يقضي «إبتدائيا إستعجاليا بإلزام الوكالة التونسية للأنترنات في شخص ممثلها القانوني بحجب لعبة الحوت الأزرق» ولعبة مريم من جميع المواقع الإلكترونية والمواقع الاجتماعية ومن متاجر التطبيقات

ووصلات التنزيل التي يمكن النفاذ إليها على شبكة الأنترنات التونسية مع الإذن بالتنفيذ على المسودة».

وقد جاء في تعليل المحكمة لهذا الحكم ما يلي:

وحيث اقتضى الفصل 46 فقرة ثانية من مجلة حماية الطفل انه يعتبر خطرا ملما كل عمل ايجابي أو سلبي يهدد حماية الطفل أو سلامة البدنية أو المعنوية بشكل لايمكن تلافيه بمرور الوقت. وحيث لا شك أن مثل تلك الألعاب الخطيرة من شأنهاأن تنال بصفة مباشرة من حق الطفل في الحياة المضمون بموجب الفصل 22 منالدستور والفصل 6 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والفصل 22 من مجلة حماية الطفل التي تحميه من كافة أشكال العنف والضرر والإساءة البدنية، وهوما يوجب تدخل القضاء الاستعجالي لحماية حق الطفل في الحياة والسلامة البدنية طبق ما تخوله أحكام الفصل 201 من م م م ت وطبق ما يقره الدستور بالفصل 42 منه.

وحيث أضحى الاختصاص للقاضي الاستعجالي منعقدا بالنظر إلى خطورة اللعبتين المذكورتين والضرر الوشيك الناجم عن استعمالها والخطر الداهم الذي يتهدد الناشئة جراء الانسياق وراء الطلبات التي ينفذها القاصر في غياب إرادة واعية ومتبصرة وهو ما يلحق به ضررا يستوجب التدخل العاجل لمنع حدوثه والتوقي منه باتخاذ التدابير الملائمة لمنع الوصول إلى تلك التطبيقات الخبيثة».

لكن المشرع التونسي لم يتعرض صلب المجلة الجزائية الى جريمة التحريض على الانتحار بصفة صريحة. ويبدو ان الفصل 206 الذي ينص على معاقبة من يساعد غيره على قتل نفسه بنفسه عمدا غير قادر على استيعاب صورة التحريض على الانتحار عبر الانترنت التي تبقى صورة خاصة وتستوجب سن نص تجريمي خاص.

يمكن ايضا ان نشير لمرسوم عدد 115 المتعلق بحرية الصحافة و الطباعة و النشر و خاصة من خلال فصله الستين الذي ينص على:

يعاقب بالسجن من عام إلى ثلاثة أعوام وبخطية من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف دينار كل من يتولى نقل معلومات عن جرائم الاغتصاب أو التحرّش الجنسي ضد القصّر بأي وسيلة كانت متعمدا ذكر اسم الضحية أو تسريب أية معلومات قد تسمح بالتعرف عليها.

ويعاقب بنفس العقوبة كل من يتعمّد توريد أو توزيع أو تصدير أو إنتاج أو نشر أو عرض أو بيع أو حيازة مواد إباحية عن الأطفال.

6. مرسوم عدد 116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري

الفصل الأول - يضمن هذا المرسوم حرية الاتصال السمعي والبصري وينظم ممارستها ويحدث هيئة تعديلية مستقلة للاتصال السمعي و البصري.

الفصل 2 - تعاريف:

يقصد بالمصطلحات التالية على معنى هذا المرسوم:

- اتصال سمعي وبصري: كل عملية وضع على ذمة العموم لخدمات إذاعية أو تلفزية كيفما كانت طريقة تقديمها.
- إعلام: عملية نقل خبر أو معلومة أو وجهة نظر أو فكرة بغاية إكساب معرفة.

- خدمات اتصال سمعي وبصري: إرسال وبث معطيات إذاعية أو تلفزية موجهة للعموم أو لجزء من العموم مجانا أو بمقابل.
- إرسال: نقل البرامج الإذاعية أو التلفزية والمعطيات ذات العلاقة مجانا أو بمقابل بواسطة أجهزة ربط أرضية أو أسلاك أو أقمار اصطناعية أو عبر شبكة الأنترنات أو أية وسيلة أخرى موجه للعموم ويقع استقباله في آن واحد سواء عبر جهاز تلق أو تجهيزات أخرى إلكترونية. ولا تعتبر إرسالا الاتصالات الداخلية لمنظمات خاصة أو هياكل حكومية كالتلفزات أو الإذاعات الداخلية أو الاتصالات بواسطة الأنترانات.
- بث: تغطية منطقة جغرافية بالبرامج الإذاعية والتلفزية أو المعطيات ذات العلاقة.
- منشآت اتصال سمعي وبصري: المنشآت التي تمارس نشاط الإنتاج والبث كالمنشآت العمومية أو الخاصة للإنتاج والإرسال.
- منشآت خاصة للاتصال السمعي والبصري: منشآت الاتصال السمعي والبصري التي لا تعتبر منشآت عمومية أو جمعياتية.
- منشآت سمعية وبصرية جمعياتية: المنشآت التي تملكها أو تسيرها منظمات أو جمعيات لا تكتسي صبغة ربحية والتي تعمل على أسس غير ربحية و تبث برامج تتجه لفئات معينة وتعبر عن مشاغلها وحاجياتها الخصوصية وفق الميزات المحددة بالتشريع الجاري به العمل.
- مخطط ترددات البث: مخطط يتم على أساسه تخصيص وتوزيع طيف ترددات البث بين مختلف الاستعمالات كالبث التلفزي والإذاعي وإسناد رخص البث على المستويين الوطني والمحلي وكذلك بين القطاعين العام والخاص.
- طيف ترددات البث: طيف الموجات الكهرومغناطيسية التي تعتبر جزءا من الملك العام.
- إشهار: كل عملية اتصال موجهة للعموم خصص لها بث بمقابل تهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى تنمية، بيع أو كراء منتجات أو إسداء خدمات أو تقديم أفكار أو قضايا أو إحداث تأثير يرغب فيه صاحب الإشهار.
- إشهار سياسي: كل عملية إشهار تعتمد أساليب و تقنيات التسويق التجاري موجهة للعموم تهدف إلى الترويج لشخص أو لفكرة أو لبرنامج أو لحزب أو منظمة سياسية بواسطة قناة إذاعية أو تلفزية حيث تخصص للجهة المعلنة جزءا من وقت البث التلفزي أو الإذاعي لتعرض فيه إعلانات تسويق سياسي بمقابل أو بدون مقابل مالي من أجل استمالة أكثر ما يمكن من المتلقين إلى تقبل أفكارها أو قادتها أو حزبها أو قضاياها و التأثير على سلوك واختيارات الناخبين.
- حجب: منع نشر أو بث أو توزيع أو عرض معلومات أو منتجات إعلامية واتصالية أو ثقافية أو فنية، مهما كان محملها، كليا أو جزئيا.
- صاحب الإجازة: الذات الطبيعية أو المعنوية التي تحصلت على إجازة لبعث واستغلال منشأة اتصال سمعي أو بصري موجه للعموم.
- تسجيل: كل معلومة سمعية و بصرية أو معطيات ذات العلاقة تم خزنها مهما كان شكلها أو مصدرها أو تاريخ إنتاجها أو نظامها القانوني سواء كان منتجها هو ماسكها أو لا و سواء كانت مصنفة أو غير مصنفة.

7. قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

يعرف الفصل 3 من هذا القانون العنف ضد المرأة باعتباره «كل اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان من الحقوق والحريات، سواء في الحياة العامة أو الخاصة».

نفس الفصل يعرف أيضا أنواع العنف المسلط على المراة على معنى القانون المذكور اعلاه كالتالي:

- **العنف المادي**: كل فعل ضار أو مسيء يمسّ بالحرمة أو السلامة الجسدية للمرأة أو بحياتها كالضرب والركل والجرح والدفع والتشويه والحرق وبتر أجزاء من الجسم والاحتجاز والتعذيب والقتل.
- **العنف المعنوي**: كل اعتداء لفظي كالقذف والشتم أو الإكراه أو التهديد أو الإهمال أو الحرمان من الحقوق والحريات والإهانة والتجاهل والسخرية والتحقير وغيرها من الأفعال أو الأقوال التي تنال من الكرامة الإنسانية للمرأة أو ترمي إلى إخافتها أو التحكم فيها.
- **العنف الجنسي**: كل فعل أو قول يهدف مرتكبه إلى إخضاع المرأة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية باستخدام الإكراه أو التغرير أو الضغط وغيرها من وسائل إضعاف وسلب الإرادة وذلك بغض النظر عن علاقة الفاعل بالضحية.
- **العنف السياسي**: هو كل فعل أو ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أيّ نشاط سياسي أو حزبي أو جمعياتي أو أي حق أو حرية من الحقوق والحريات الأساسية ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين.
- **العنف الاقتصادي**: كل فعل أو امتناع عن فعل من شأنه استغلال المرأة أو حرمانها من الموارد الاقتصادية مهما كان مصدرها كالحرمان من الأموال أو الأجر أو المداخيل، والتحكم في الأجور أو المداخيل، وحضر العمل أو الإجبار عليه.
- **التمييز ضد المرأة**: كل تفرقة أو استبعاد أو تقييد يكون من آثارها أو أغراضها النيل من الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات على أساس المساواة التامّة والفعلية في الميادين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها بغض النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو السن أو الجنسية أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية أو الحالة المدنية أو الصحية أو اللغة أو الإعاقة.

8. قانون أساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته

ينص الفصل الأول من هذا القانون على ما يلي:

«يهدف هذا القانون إلى منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال ومكافحتها بالوقاية من الاتجار بهم وزجر مرتكبيه وحماية ضحاياه ومساعدتهم».

كما ينص الفصل الثاني من هذا القانون على ما يلي:

«يُقصد بالمصطلحات التالية على معنى هذا القانون :

- الاتجار بالأشخاص : يعد اتجارا بالأشخاص استقطاب أو تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو تحويل وجهتهم أو ترحيلهم أو إيواءهم أو استقبالهم باستعمال القوة أو السلاح أو التهديد بهما أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال حالة استضعاف أو استغلال نفوذ أو تسليم أو قبول مبالغ مالية أو مزايا أو عطايا أو وعود بعطايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر وذلك بقصد الاستغلال أيا كانت صوره سواء من طرف مرتكب تلك الأفعال أو بوضعه على ذمة الغير لاستغلاله.

  ويشمل الاستغلال استغلال بغاء الغير أو دعارته أو غيرها من أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو التسول أو نزع الأعضاء أو الأنسجة أو الخلايا أو الأمشاج أو الأجنة أو جزء منها أو غيرها من أشكال الاستغلال الأخرى.

- حالة استضعاف : أيّ وضع يعتقد فيه الشخص أنه مضطر للخضوع للاستغلال الناجم خاصة عن كونه طفلا أو عن وضعيته غير القانونية أو حالة الحمل لدى المرأة أو حالة الاحتياج الشديد أو حالة المرض الخطير أو حالة الإدمان أو حالة قصور ذهني أو بدني يعوق الشخص المعني عن التصدي للجاني.»

9. مجلة حماية الطفل

تنص مجلة حماية الطفل على منع استغلال الطفل ذكرا كان أو أنثى جنسيا واعتياد سوء المعاملة في الفصل 20 (الذي تحدد حالات التهديد).

وينص الفصل 25 على أنه « من قبيل الاستغلال الجنسي للطفل ذكرا كان أو أنثى تعريضه لأعمال الدعارة سواء بمقابل أو بدونه وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة»

في الواقع ، لم ينص هذا الفصل علي الاستغلال عبر الإنترنت. ومع ذلك ، فإن استخدام مصطلح «بشكل غير مباشر» يعني أن المشرع ترك إمكانية تطبيق هذا الفصل في حالة إساءة استخدام الإنترنت لأنها تشكل وسيلة اتصال افتراضية وغير مباشرة.

الفصل 24 ، الذي يتعرض الى اعتياد سوء المعاملة ، حيث يقصد باعتياد سوء المعاملة تعريض الطفل للتعذيب والاعتداءات المتكررة على سلامته البدنية أو احتجازه أواعتياد منع الطعام عليه أو اتيان أي عمل ينطوي على القساوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي

و هنا مرة أخرى ، لم يذكر المشرع سوء المعاملة عبر الإنترنت ، لكن استخدام مصطلح «أي عمل وحشي يحتمل أن ...» ترك الباب مفتوحًا لاعتبار الأفعال المرتكبة عبر الإنترنت أفعال إساءة.

نص الفصلان 31 و 32 من القانون على ضرورة اشعار مندوب حماية الطفولة فيما يتعلق بالحالات التي تشكل تهديدًا للأطفال. يشمل هذا الواجب أيضًا الأشخاص الملتزمين بالسر المهني.

10. قانون أساسي عدد 63 لسنة 2004 مؤرخ في 27 جويلية 2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية

ينص الفصل الاول من القانون أساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 على ان «لكل شخص الحق في حماية المعطيات الشخصية المتعلقة بحياته الخاصة باعتبارها من الحقوق الأساسية المضمونة بالدستور. ولا يمكن أن تقع معالجتها إلا في إطار الشفافية والأمانة واحترام كرامة الإنسان ووفقا لمقتضيات هذا القانون.»

لذلك فإن هذا القانون ينطبق على جميع الأشخاص ، الرشد أو القصر. لذلك ، ينطبق على الأطفال وجوبا.

كما ينص الفصل 28 من هذا القانون على انه لا يمكن معالجة معطيات شخصية متعلقة بطفل إلا بعد الحصول على موافقة وليه وإذن قاضي الأسرة وهنا فان مصلحة الطفل الفضلي هي معيار إسناد هذا الإذن.

اما الفصل 30 من هذا القانون فانه يمنع معالجة بيانات الأطفال لأغراض الدعاية دون موافقة ولي الأمر وقاضي الأسرة. ويعتمد نفس الإجراء في حالة نقل هذه البيانات (الفصل 47 من قانون حماية المعطيات الشخصية).

ينص الفصل 90 من هذا القانون على انه:

يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها خمسة آلاف دينار كل من:

- يتعمد معالجة المعطيات الشخصية دون تقديم التصريح المنصوص عليه بالفصل 7 أو الحصول على الترخيص المنصوص عليه بالفصلين 15 و69 من هذا القانون أو يستمر في معالجة المعطيات بعد منع المعالجة أو سحب الترخيص،

- ينشر المعطيات الشخصية المتعلقة بالصحة رغم تحجير الهيئة المنصوص عليه بالفقرة الثانية من الفصل 65 من هذا القانون،
- يقوم بنقل المعطيات الشخصية إلى الخارج دون ترخيص الهيئة،
- يحيل المعطيات الشخصية دون موافقة المعني بالأمر أو موافقة الهيئة في الصور المنصوص عليها بهذا القانون.

ومن ناحية اخري ينص الفصل 93 من هذا القانون على التالي:

يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أشهر وبخطية قدرها ثلاثة آلاف دينار كل من يتعمّد بمناسبة معالجة المعطيات الشخصية نشرها بطريقة تسيء لصاحبها أو لحياته الخاصة.

ويكون العقاب بالسجن مدة شهر وبخطية قدرها ألف دينار إذا تم النشر دون قصد الإضرار.

ويمكن للمعني بالأمر أن يطلب من المحكمة أن تأذن بنشر مضمون الحكم بصحيفة يومية صادرة بالبلاد التونسية أو أكثر يختارها. وتحمل مصاريف النشر على المحكوم عليه.

ولا يسوغ التتبع إلا بطلب من المعني بالأمر.

ويوقف الإسقاط التتبع أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب.

11. مرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحةالجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال

يحدد الفصل الأول من هذا المرسوم مجال التطبيق حيث ورد بهذا الفصل ما يلي :

«يهدف هذا المرسوم إلى ضبط الأحكام الرامية إلى التوقّي من الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال وزجرها وتلك المتعلقة بجمع الأدلة الإلكترونية الخاصة بها ودعم المجهود الدولي في المجال، في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية.»

ومن ناحية أخري ينص الفصل الثالث عى انه تنطبق على الجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم، حسب الحالة، أحكام المجلة الجزائية ومجلة الإجراءات الجزائية ومجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والنصوص الجزائية الخاصة دون أن يمنع ذلك من تطبيق العقوبات الأشد.

ينص الفصل 21 على انه «يعاقب بالسجن لمدة خمسة أعوام وبخطية قدرها ثلاثون ألف دينار كل من يتعمّد اختلاس بيانات معلوماتية على ملك الغير. والمحاولة موجبة للعقاب.»

وعلى الرغم من الصبغة العامة للنص، فقد حدد بعض حالات الإساءة للقصر وهذا صلب الفصل 26 منه و الذي ينص على التالي:

«مع مراعاة التشريعات الخصوصية، يعاقب بالسجن مدّة ستة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمّد إنتاج، أو عرض أو توفير أو نشر أو إرسال أو الحصول أو حيازة بيانات معلوماتية ذات محتوى إباحي تظهر طفلا أو شخصا يبدو في مظهر طفل بصدد القيام بإيحاءات أو ممارسات جنسية أو يتعرض لها.

ويعاقب بنفس العقوبات المقررة بالفقرة الأولى من هذا الفصل كل شخص تعمد استعمال أنظمة معلومات لنشر أو بث صور أو مقاطع تصويرية لاعتداء جسدي أو جنسي على الغير.»

وبالتالي ، فإن المرسوم يجرم الحيازة / الحصول المتعمد ، إنتاج ، نشر ، وإرسال محتوى إباحي أو محتوى يتعلق بالممارسات الجنسية التي تشمل الأطفال.

تكشف هذه المراجعة للإطار القانوني أنه توجد العديد من النصوص المتفرقة التي يمكن تطبيقها في جرائم العنف الإلكتروني ضد الأطفال ،إلا أن الافتقار إلى الوضوح القانوني يعني أن فعالية الملاحقات القضائية تعتمد على فقه القضاء و اجتهادهم.

II. الإطار المؤسساتي لحماية الأطفال في الفضاء السبراني

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الجهات المؤسساتية المتدخلة في حماية الطفل. والجدير بالذكر أن الإجراءات المعتمدة والمؤسسات المتدخلة في حماية الطفل عموما هي نفسها التي تنطبق و تتدخل في حماية ومكافحة العنف على الإنترنت ضد الأطفال.

1. المصالح الأمنية: شرطة وحرس وطني

2.1. الفرق المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة –شرطة وحرس وطني

ينص الفصل 24 من القانون الأساسي عدد58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 اوت 2017 و المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة على انه « تحدث بكل منطقة أمن وطني وحرس وطني في كل الولايات وحدة مختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة طبقا لأحكام هذا القانون. ويجب أن تضمّ من بين عناصرها نساء.»

وأحدثت هذه الفرق بموجب هذا القانون الأساسي المذكور منذ فيفري 2018 ،وتوجد حاليا 70 فرقة على مستوى الأمن الوطني ، و 58 فرقة على مستوى الحرس الوطني وفرقتين مركزيتين.

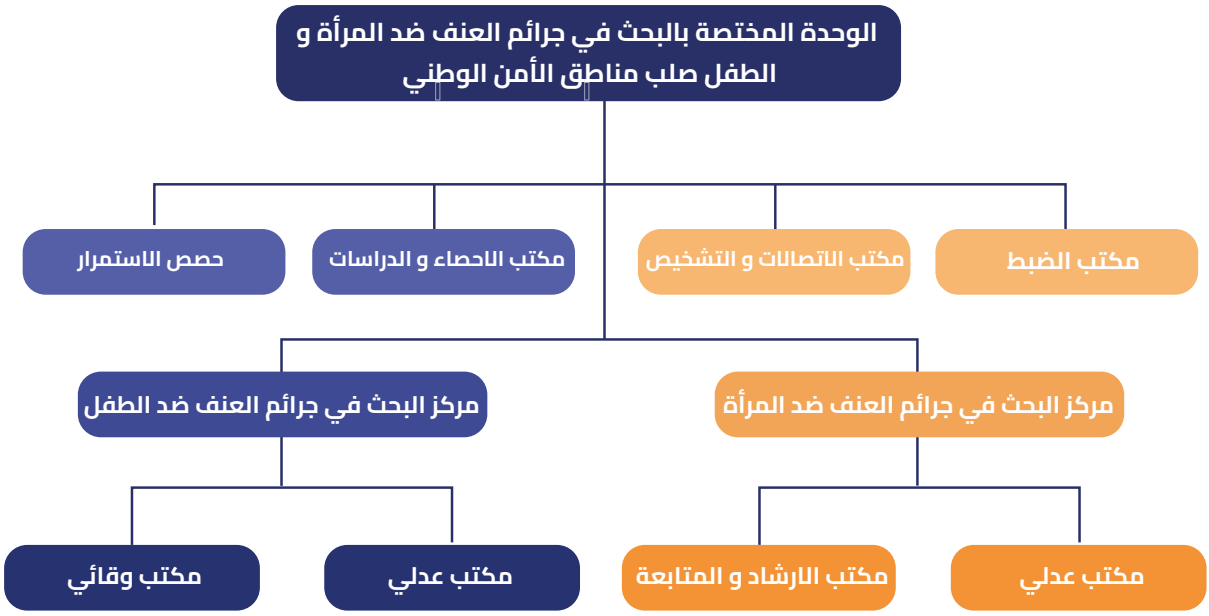

و يوضح الشكل 1 أدناه التنظيم الهيكلي لهذه الفرق على المستوى الجهوي..

- هيكلية الوحدات الجهوية:

الرسم البياني 1: التنظيم الهيكلي للفرق المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة

وقد حددت مهام هذه الفرق صلب الفصل 26 من القانون الأساسي عدد 58 الذي جاء فيه:

«تقوم الوحدة المختصة بإعلام الضحية وجوبا بجميع حقوقها المنصوص عليها بهذا القانون بما في ذلك المطالبة بحقها في الحماية لقاضي الأسرة.

- يمكن للوحدة المختصة بعد أخذ إذن من وكيل الجمهورية وقبل صدور قرار الحماية اتخاذ إحدى وسائل الحماية التالية:
- نقل الضحية والأطفال المقيمين معها عند الضرورة إلى أماكن آمنة بالتنسيق مع الهياكل المختصة ومندوب حماية الطفولة.
- نقل الضحية لتلقّي الإسعافات الأولية عند إصابتها بأضرار بدنية.
- إبعاد المضنون فيه من المسكن أو منعه من الاقتراب من الضحية أو التواجد قرب محل سكناها أو مقر عملها عند وجود خطر ملمّ على الضحية أو على أطفالها المقيمين معها.
- تبقى إجراءات الحماية سارية المفعول إلى تاريخ صدور قرار الحماية.»

2.1. مصلحة وقاية الاحداث

الرسم البياني2: التنظيم الهيكلي لمصلحة وقاية الأحداث

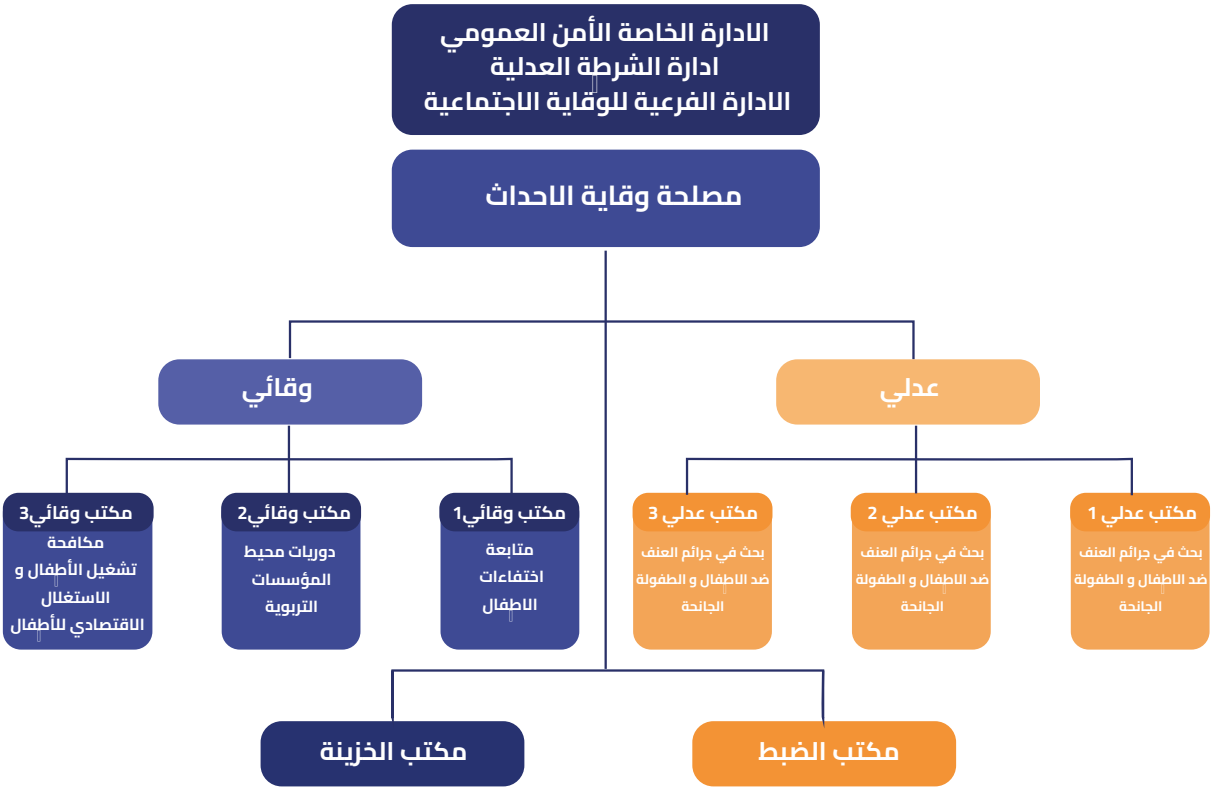

هي مصلحة مركزية تم إحداثها عام 1966 وتم تنظيمها بالمرسوم عدد 246 لسنة 2007 بتاريخ 15اوت و الذي حدد هياكل قوى الأمن الداخلي بوزارة الداخلية والتنمية المحلية. وهي مسؤولة عن التحقيقات المتعلقة بالأطفال المهددين والأطفال في نزاع مع القانزن –الجانحين-.

3.1. فرقة مكافحة الاتجار بالأشخاص

أحدثت هذه الفرقة تبعا لصدور القانون عدد 61 لسنة 2015 المتعلق يتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته و تتمثل مهامها في القيام بالأبحاث في الجرائم المتصلة بالاتجار بالأشخاص و من بينهم الأطفال.

4.1. الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بالحرس الوطني

تتمثل مهامها في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على المستوى الوطني. وتنسق هذه الإدارة الفرعية مع الفرق المتخصصة مثل الحرس الفني والشرطة الفنية والعلمية. تقوم الفرق المختصة بالتحقيق في جرائم العنف ضد الأطفال بالتنسيق مع مندوبي حماية الطفل في كامل تراب الجمهورية. وجدير بالذكر انه توجد فرق مختصة (مراكز أبحاث في جرائم العنف ضد الأطفال و وحدات مختصة) في جميع مراجع نظر الحرس الوطني.

5.1. فرقة مكافحة جرائم تكنولوجيا الاتصال

توجد بكل من الإدارة العامة للأمن الوطني و الإدارة العامة للحرس الوطني و تعنى بالبحث في جرائم الانترنت و جرائم الاتصال سواء ضد الأطفال أو الرشد و تعمل باتصال دائم مع مشغلي الاتصالات و مزودي الخدمات الانترنت والوكالة التونسية للاتصالات

2. مندوب حماية الطفولة

هو هيكل تدخل وقائي في جميع الحالات الصعبة التي تهدد صحة الطفل أو سلامته الجسدية أو المعنوية ، و المنصوص عليها في الفصل 20 من مجلة حماية الطفل. ويعتبر مندوب حماية الطفولة مسؤولا عن التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالطفولة (الشؤون الاجتماعية ، العدل وحقوق الإنسان ، الصحة ، التعليم والتدريب المهني ، وزارة الداخلية والتنمية المحلية) ...) وكذلك الجمعيات والمنظمات ، و ذلك استنادا إلى مبدأ مصلحة الطفل الفضلى. يرجع مندوبو حماية الطفل بالنظر الى الوزارة المسؤولة عن الطفولة و يتدخلون اثر عملية الإشعار.

الإشعار هو آلية حماية تتمثل في إبلاغ مندوب حماية الطفل في حالة ملاحظة وضعية تهديد جسدي أو معنوي لطفل أقل من 18 عامًا. وفقًا للفصل 31 من مجلة حماية الطفل ، يعد الإشعار واجبًا على جميع الأشخاص ، بمن في ذلك الخاضعين للسر المهني مثل الأطباء والمحامين. و يتم الإشعار بأي وسيلة ، مباشرة أو هاتفية أو كتابية أو إلكترونيًا من خلال الموقع الإلكتروني لمندوبي حماية الطفل. يمنع القانون الكشف عن هوية الشخص الذي قام بالإشعار ويفرض عقوبات على من يكشف عن هويته.

3. السلط القضائية

1.3. قاضي الأسرة

هو قاض من الدرجة الثانية متخصص في قضايا الأطفال المهددين و مقره داخل محاكم الدرجة الأولى. وفقًا للفصل 58 من مجلة حماية الطفل فان قاضي الأسرة:

يتولى سماع الطفل ووليه أو حاضنه أو مقدمه أو كافله, يتلقى ملاحظات ممثل النيابة العمومية ومندوب حماية الطفولة وعند الاقتضاء محاميه ويمكن له ان يقرر إجراء المرافعات دون حضور الطفل مراعاة لمصلحته.

وطبقا للفصل 59 من مجلة حماية الطفل فانه يمكن لقاضي الأسرة أن يأذن بإحدى الوسائل التالية:

1. إبقاء الطفل لدى عائلته.
2. إبقاء الطفل لدى عائلته وتكليف مندوب حماية الطفولة بمتابعته ومساعدة العائلة وتوجيهها.
3. إخضاع الطفل للمراقبة الطبية والنفسانية.
4. وضع الطفل تحت نظام الكفالة أو لدى عائلة استقبال أو لدى مؤسسة اجتماعية أو تربوية مختصة.
5. وضع الطفل بمركز للتكوين أو التعليم.

وطبقا للفصل 51 من المجلة ، يتعهد قاضي الأسرة بوضعية الطفل المهدد بناء على مجرد مطلب صادر عن:

- قاضي الأطفال.
- النيابة العمومية.
- مندوب حماية الطفولة.
- المصالح العمومية للعمل الإجتماعي.
- المؤسسات العمومية المعنية بشؤون الطفولة.

ويمكن لقاضي الأسرة أن يتعهد من تلقاء نفسه في الصور المبينة بهذه المجلة. و تجدر الإشارة إلى ان قاضي الأسرة يشرف على تدخلات مندوب حماية الطفولة في مرحلة الحماية الاجتماعية بالنسبة للطفولة المهددة

3.2. النيابة العمومية

تحيل النيابة العمومية لقاضي الأسرة أي وضعية يكون فيها الطفل في وضعية تهديد. بصفته سلطة قضائية تراقب مختلف الجرائم المرتكبة وتتلقى الشكاوى والبلاغات والتقارير التي يرسلها ضباط الضابطة العدلية ، و يمكن للنيابة تحديد و رصد وضعيات التهديد التي يتعرض لها الطفل.و بالإضافة إلى ذلك يمكن ان تكون النيابة العمومية الخط الحمائي الأول للطفل المهدد ة وذلك في

ملفات القضايا المدنية التي يكون الطفل طرفا فيها أو عندما تكون النيابة العمومية طرفا في قضية تتعلق بقاصر مثل قضايا النسب.

كما يمكن للنيابة العمومية تعهيد قاضي الأسرة بأي قضية ارتكب فيها طفل يقل عمره عن 13 عامًا جريمة ، وذلك بالنظر إلى أن الطفل الغير مميز يتمتع بقرينة عدم القدرة على خرق القانون الجزائي.

3.3. قاضي تحقيق الأطفال

على الرغم من أن الفصل 51 من مجلة حماية الطفل لم ينص على إمكانية إحالة الأطفال إلى قاضي الأسرة من قبل قاضي تحقيق الأطفال ، فإن الفصل 92 منها يسمح لقاضي التحقيق بحفظ القضية وإحالة الملف على قاضي الأسرة عند الاقتضاء. في الحالات التي لم يثبت فيها أن الطفل قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون ، وانه يعيش وضعية تهديد.

يمكن أيضا تعهيد قاضي الأسرة بناءً على تقرير مكتوب أو شفاهي من قاضي تحقيق الأطفال أو قاضي التحقيق الذي يكون غرضه الإبلاغ عن حالة تهديد إذا كان الأخير قد لاحظ هذه الوضعية أثناء أداء مهامه (بعد جلسة الاستماع لطفل ضحية أو شاهد).

4. الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

انطلقت هذه الهيئة في ممارسة صلاحياتها في عام 2009 ، بعد تعيين أعضائها في عام 2008، وقد احدثت الهيئة بمقتضى القانون الأساسي عدد63 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية الصادر في 27 جويلية 2004 في حين تم لاحقا إصدار الأمر المنظم لها وهو الأمر عدد 3003 الصادر في 27نوفمبر 2007.

تتمثل مهام الهيئة في السهر على احترام مقتضيات القانون الأساسي لحماية المعطيات الشخصية و اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لحسن تطبيق المهام المنوطة بعهدتها مثل إصدار الأدلة الإجرائية والتكوين و حملات لتوعية.

وحيث ينص الفصل 76 من القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية على ما يلي:

تتولى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية القيام بالمهام التالية:

- منح التراخيص وتلقّي التصاريح للقيام بمعالجة المعطيات الشخصية أو سحبها في الصور المقررة بهذا القانون،
- تلقّي الشكايات المعروضة عليها في إطار الاختصاص الموكول إليها بمقتضى هذا القانون،
- تحديد الضمانات الضرورية والتدابير الملائمة لحماية المعطيات الشخصية،
- النفاذ إلى المعطيات موضوع المعالجة قصد التثبت منها وجمع الإرشادات الضرورية لممارسة مهامها،
- إبداء الرأي في جميع المسائل ذات العلاقة بأحكام هذا القانون،
- إعداد قواعد سلوكية في المجال،
- المساهمة في أنشطة البحث والتكوين والدراسة ذات العلاقة بحماية المعطيات الشخصية وبصفة عامة في كل نشاط آخر له علاقة بميدان تدخلها.

أما الفصل 77 من القانون المذكور فيسمح للهيئة بـ:

«إجراء الأبحاث اللازمة من سماع كل شخص ترى فائدة في سماعه والإذن بإجراء المعاينات بالمقرات والأماكن التي تمت فيها المعالجة باستثناء محلات السكنى. ويمكن أن تستعين في أعمالها بالأعوان المحلفين بالوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال لإجراء أبحاث واختبارات خاصة أو بخبراء عدليين أو بأي شخص ترى أنه يمكن أن يساهم في إفادتها. وعليها إعلام وكيل الجمهورية المختص ترابيا بالجرائم التي بلغت إلى علمها في إطار عملها. ولا يمكن أن تعارض الهيئة بالسر المهني».

5. الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

إحداث هذه الهيئة بمقتضى القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته. وتتمثل مهام الهيئة ، الى جانب مهام أخري ، في وضع إستراتيجية وطنية لمنع الاتجار ومكافحته ، فضلاً عن إنشاء آليات منسقة فيما بينها لرصد الضحايا والتعهد بهم وحمايتهم وتقليل الطلب الذي يحفز جميع أشكال استغلال الأشخاص وكذلك تتبع الجناة. وقد انطلقت أول إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تونس في جويلية 2018 للفترة 2018-2023.

6. التنسيق مع المؤسسات التربوية

التنسيق مهم للغاية مع هذا المتدخل ، لاسيما بسبب خصوصياته على جميع المستويات. على القاضي أن ينتبه للحساسيات التي قد تؤثر على عملية التنسيق ، خاصة إذا كانت قرارات القاضي تتعارض مع توجهات المؤسسة التعليمية. لتجنب هذه المشاكل ، يجوز للقاضي ، قبل اتخاذ أي قرار

يؤثر على الوضع المدرسي للطفل ، الاتصال مباشرة أو من خلال مندوب حماية الطفل مع المندوبيات الجهوية للتربية ، أو طلب تقارير ومقترحات. كما يمكن أيضًا استدعاء ممثلي الإدارة لجلسة استماع. بالإضافة إلى التنسيق مع الإدارة ، يمكن للقاضي أيضًا التنسيق بشكل مباشر أو عن طريق التسلسل الإداري مع الأخصائي النفساني التابع لمندوبيات التربية ، ويمكن لهذا للأخير حضور الجلسات ، لكن استدعاءه يتطلب احترام لإجراءات الإدارية لسلطة الإشراف عليه.

7. بوابة الإبلاغ عن الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بالاعتداء والاستغلال الجنسي FWI تونس

أطلقت وزارة شؤون المرأة والأسرة وكبار السن في تونس ومؤسسة مراقبة الإنترنت (IWF) بوابة حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال عبر الإنترنت في 10 جوان 2021 ، بالتعاون مع الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال ، و مجلس أوروبا في إطار البرنامج المشترك مع الاتحاد الأوروبي (البرنامج الجنوبي IV1) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

وبذلك أصبحت تونس الدولة السابعة والأربعين في العالم التي لديها بوابة من هذا النوع أنشأها IWF ، والمرتبة 23 في إفريقيا ومن بين الأولى في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يعد انتشار مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت ظاهرة عالمية تتطلب مسؤولية وطنية وتعاونًا دوليًا متزايدًا.

تساهم بوابة الإبلاغ هذه في الجهود الوطنية للوقاية والحماية من العنف الجنسي السيبراني ضد الأطفال وكذلك في التوعية. وسيسمح للمواطنين التونسيين بالإبلاغ بشكل آمن ومجهول عن صور وفيديوهات الاعتداء الجنسي على الأطفال المنشورة على الإنترنت بهدف حذفها.

رابط لبوابة الإبلاغ في تونس: https://report.iwf.org.uk/tn

الملحق 3 : مؤشرات اختيار مواقع البحث

قـد تـم تحديـد مواقـع البحـث بعـد المشـاورات والنقاشـات مـع وزارة الأسـرة و المـرأة والطفولـة و كبـار السـن. فقـد تـم اختيـار مواقـع مجموعـات النقـاش المركـزة فـي قفصـة والقصريـن وجندوبـة وتونـس الكبـرى علـى أسـاس ثلاثـة مؤشـرات مهمـة ومترابطـة تتعلـق بهشاشـة الأطفـال و تـم إنشـاؤها بالتشـاور مـع وزارة الأسـرة و المـرأة والطفولـة و كبـار السـن: مؤشـرات التنميـة الإقليميـة، ومعـدل النجـاح فـي البكالوريـا و معـدل الانقطـاع عـن الدراسـة. وقـد سـمح ذلـك لمجموعـات النقـاش بتلبيـة احتياجـات البحـث مـع مراعـاة قيـود الميزانيـة والوقـت.

I. مؤشرات التنمية الجهوية

أدت التفاوتـات الإقليميـة، بسـبب عقـود مـن سياسـات التنميـة غيـر المتكافئـة فـي تونـس، إلـى زيـادة نقـاط الضعـف التـي يواجههـا الأطفـال فـي المناطـق الريفيـة الداخليـة مقارنـة بأقرانهـم فـي المناطـق الحضريـة السـاحلية. ففـي الواقـع، هنـاك اختلافـات يمكـن تصورهـا فـي المعرفـة والاسـتخدام والوعـي بتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والمخاطـر المرتبطـة بهـا، وكذلـك الإبـلاغ بيـن الأطفـال الذيـن يعيشـون فـي المناطـق الريفيـة والحضريـة. و يمكـن أن يكـون أيضًـا عامـلاً فـي اسـتخدام التطبيقـات المختلفـة، والتعـرض للمخاطـر، والعلاقـة بيـن المخاطـر عبـر الإنترنـت وغيـر المتصلـة بالإنترنـت. و لتحديـد كميـة هـذا التفـاوت، يسـتخدم هـذا البحـث مؤشـر التنميـة الجهويـة الـذي طـوره المعهـد التونسـي للقـدرة التنافسـية والدراسـات الكميـة (ITEQ). يكشـف هـذا المؤشـر عـن وجـود تفاوتـات فـي التنميـة بيـن المناطـق السـاحلية والداخليـة ، حيـث تحتـل ولايـات القصريـن والقيـروان وجندوبـة المرتبـة الأدنـى باسـتمرار بيـن عامـي 2015 و 2018[1]. كمـا يكشـف مؤشـر 2021 أن «المناطـق الداخليـة (القصريـن، القيـروان، جندوبـة، سـيدي بوزيـد) تحتـل المراتـب الأخيـرة فـي شـبكة التنميـة الجهويـة، وتشـكل المناطـق الأكثـر حرمانًـا مقارنـة بباقـي البلاد[2].

فـي تونـس، تفاقمـت التفاوتـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة الإقليميـة التاريخيـة بسـبب «الفجـوة الرقميـة» التـي تضـر بالأطفـال المهمشـين مـن المناطـق الداخليـة الفقيـرة. يمثـل الأطفـال ٪29 مـن سـكان تونـس، وهـم يمثلـون ٪40 مـن فقـراء البـلاد. بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن الأطفـال الذيـن يعيشـون فـي المناطـق الداخليـة الريفيـة معرضـون بشـكل متزايـد لخطـر العيـش فـي الفقـر أو الفقـر المدقـع. فقـد تفاقـم هـذا الخطـر بسـبب كوفيـد - 19، حيـث ارتفعـت معـدلات الفقـر مـن٪15.2 إلـى ٪19.1 والفقـر المدقـع مـن ٪2.9 إلـى 3.3٪ . و لقـد كشـف الوبـاء عـن أوجـه عـدم المسـاواة القائمـة فـي الوصـول إلـى التكنولوجيـا ونطـاق التدفـق العالـي، وخاصـة خـارج المراكـز الحضريـة. ويؤثـر هـذا علـى كل مـن الوصـول إلـى التكنولوجيـا والبنيـة التحتيـة التكنولوجيـة، ولكـن أيضًـا علـى المعرفـة الرقميـة للأطفـال والشـباب عبـر الإنترنـت.

ان عـدم المسـاواة فـي الوصـول إلـى البنيـة التحتيـة والخدمـات التعليميـة الملائمة، بسـبب هـذه التفاوتات الجهويـة، أدى فـي المناطـق الداخليـة الـى ارتفـاع معـدلات الانقطـاع عن الدراسـة فـي المرحلتيـن الابتدائيـة والثانويـة و معـدلات رسـوب أعلـى فـي البكالوريا.

II. معدل النجاح في البكالوريا

يعتبـر الرسـوب فـي أهـم امتحـان وطنـي فـي نظـام التعليـم التونسـي مؤشـرا رئيسـيا علـى التهميـش الاجتماعـي والاقتصـادي. ففـي عـام 2021 ، سـجلت المناطـق السـاحلية الأكثـر ثراءً في سوسـة والمنسـتير معـدلات نجـاح فـي البكالوريـا بلغـت ٪61 و ٪62.5 علـى التوالـي ، بينمـا سـجلت جندوبـة فـي الشـمال

1 (ITEQ) بوصيدة، س. وآخرون. (2019) مؤشر التنمية الجهوية لعام 2021. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
http://www.itceq.tn/files/developpement-regional/indicateur-de-developpement-regional-2019.pdf

2 (ITEQ) بوصيدة، س. وآخرون. (2019) مؤشر التنمية الجهوية لعام 2021. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية http://www.itceq.tn/files/developpement-regional/indice-dev-regional-2021.pdf

الغربي (35.7٪) ، تليها قفصة في الجنوب (37.39٪) ، أدنى معدلات النجاح في البكالوريا3.

III. معدل الانقطاع عن الدراسة

تظهر الأبحاث حول احتمالية الانقطاع عن الدراسة ارتباطًا كبيرًا بأحداث الحياة السلبية - بما في ذلك، من بين أمور أخرى، مشاكل الأطفال الجسدية والعقلية والمشاكل بين الأولياء[4,5]. علاوة على ذلك، يُظهر البحث وجود ترابط واضح بين (تخلف) التنمية الجهوية من جهة و الانقطاع المبكر عن الدراسة من جهة أخرى. وبالفعل، فإن «الفشل المدرسي يؤثر بشكل رئيسي على مناطق الشمال الغربي، وبالتالي فإن نصف تلامذة المدارس، في ولايات مثل جندوبة وباجة، يتخلون عن مقاعد الدراسة. فالعوامل المسؤولة عن هذا الفشل متعددة: المدرسة البعيدة، اجبارية البقاء في المنزل، اللوازم المدرسية باهظة الثمن ... «[6] القصرين لديها أعلى معدل انقطاع عن المدرسة في تونس ب(2.3٪)[7] .

هذه المؤشرات الثلاثة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وينبغي فهمها على هذا النحو. تولد التفاوتات الجهوية بدورها وتؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الأخرى التي يمكن أن تعرض الأطفال بشكل مباشر لخطر أكبر من مختلف أنواع العنف. فقد يكون الأطفال ذوي المستويات المنخفضة من المعرفة الرقمية اقل حظا عندما يكون التعليم عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى نتائج دراسية أقل من أقرانهم (اذا افتراضنا أنه يمكنهم حتى الاتصال بالإنترنت)، وهو بحد ذاته عامل خطر للعنف. و قد يكون هؤلاء الأطفال أيضًا أكثر عرضة لأنواع معينة من العنف التي تحدث عبر الإنترنت وخارجه، مثل التطرف عبر الإنترنت والاستغلال الجنسي للأطفال

3 وزارة الأسرة و المرأة و الطفولة وكبار السن (2021) مشروع السياسة العامة المندمجة لوقاية وحماية الأطفال. ص. 4 http://www.femmes.gov.tn/wp-content/uploads/2021/07/Resum%C3%A9-Note-excutif.pdf- ان عدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التعليمية الملائمة، بسبب هذه التفاوتات الجهوية، أدى في المناطق الداخلية الى ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية و معدلات رسوب أعلى في البكالوريا.

4 (Bac.org.tn (2021 البكالوريا تونس 2021: معدل النجاح حسب الشعبة والجهة. https://bac.org.tn/bac-tunisie-2021-taux-de-reussite-par-section-et-par-region/

5 جوبيلز، ج، فان ديربوت، سي إي وأسينك، إم. عوامل الخطر للتغيب و الانقطاع عن المدرسة: مراجعة تحليلية تلوية. مراهقة الشباب 48 ، 1637-1667 (2019). https://doi.org/10.1007/s10964-019-01072-5

صموئيل آر و برجر ك. (2020) أحداث الحياة السلبية ، والكفاءة الذاتية ، والدعم الاجتماعي: عوامل الخطر والحماية لنوايا الانقطاع عن المدرسة والانقطاع. مجلة علم النفس التربوي ، 112 (5) ، 973-986. https://doi.org/10.1037/edu0000406

6 (ITEQ) الدغاري، س.، بن رابح (2022) حالة الأماكن والتفاوتات في نظام التعليم التونسي. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ص 6.

7 (ITEQ) الدغاري، س.، بن رابح (2022) حالة الأماكن والتفاوتات في نظام التعليم التونسي. المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ص11.

الرقم الأخضر

للاحاطة و التوجيه وتلقي الإشعارات